

٢١٧

ج . ص

جامع الفتاوى ، تأليف العمرفندي ، محمد بسن
يوسف - ٥٥٥٦ هـ . بخط محمد بن حمزه القافسي
سنة ١١٦١ هـ .

٢٠ x ١٢ سم

٣٣ ص

٩٥ ق

نسخة جيدة ، خطها نسخ دقيق .

١٨٢٧

كشف الظنون ١ : ٥٦٥

الاعلام ٨ : ٢٧

أ - المولود

ب - المذهب الختفي

ج - تاريخ التتبع

ب - التتبع

الكشاف

جامع الفوائد
بإتمام ناصب الدرة أو العالم محمد بن يوسف
المرقسي الحنفى الترمذى ٨٥٦ هـ

وتمت آخر تأليف الشيخ قرة أمير الحميدى الترمذى ٨٨٠ هـ

وقد أضافنى المصنفات من الفقه والنسب

والتحفة وجامع الفصول والبيارات

والرافعات وغيرها من الشروح المشهورة

٧٢

فردنا

فردنا

فردنا

فردنا

فردنا

الخبز بقية رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلق
 وآله **كتاب الطهارة فصل في الجارية** ذكره في ختمة الفقه
 ان كان النهر صغيرا بحيث لا يجري بالمخيفة عليها بل يجري الماء
 عليها ان كان يجري جميع الماء عليها او اكثره لا يجوز التوضي
 من اسفلها لانه نجس جميع الماء والنجس لا يظهر بالجريان وان
 كان يجري اقل الماء فهو طاهر وفي الابتناء روي عن
 أبي يوسف انه سالت ابا جعفر عن الماء الذي ينزل فيه هار
 يتوضأ رجل من اسفله قال نعم لان النجاسة لا تستقر في
 الماء الجاري بل يرفعها الماء بجريانه فلا ينجس بها الطاهر بالماء
 قلت فان نال فيه جاهل او القيت فيه جيفة يتوضأ
 من اسفله قال ان استبان اثر البول او تغير الماء الجيفة
 لا يجوز فلما حصل كذا تبينا حصول نجس او غلب على طهارة
 النجاسة لا يجوز التوضي به فليلا كان او كثيرا جازيا او اكر
 لان غلبة النجس جري جري البقي في وجوب العمل
 وفي شرب الطاهر ولو كانت العذرة على السطح في مواضع
 متفرقة ولم يكن عند المزاج فالأطهر ان كان أكثر السطح به
 طاهرا وكذا ان كانت العذرة عند المزاج أكثر الماء لا ينجسها
 روي عنه في كوزين أحدهما طاهر والاخر نجس فصب
 من فوق واضلط الماء ان في الهواء يكون طاهرا ولا بأس
 بالتوضي بالماء المشوي عندنا وقال الشافعي لا اكرم الا من
 ختمه الطيب وفي التمهيد في فذهب الشافعي لا يكرمه
 الطهارة بالماء المسخن بالشمس لا يكرم بالشمس لقوله عليه السلام
 لعائشة رضي الله عنها يا عائشة فانه يورث البرص وفيه عيب
 مثله ولو اغترف من حوض حمام وبيده نجاسة والماء يدخل
 من الانبوب لا ينجس وفي التمهيد حوض صغير يدخل الماء
 من جانب ويخرج من جانب توضأ فيه انسان ان كان اربعين في

او يصفى

في اربعين فيادونه يجوز لان الظاهر ان الماء لا يستقر في مثل
 بل يدور هوله ثم يخرج فيكون كالجاري وان الحوض اكثر من
 ذلك لا يجوز الوضوء بماء تنفخ بكثرة الاوراق قال بعضهم
 لو نزع باكت وظهروا لوان الاوراق وبها المتقول عن الاسانيد
 فيه لا يجوز الوضوء ولكن يجوز شرب وعسل الاشياء لانه طاهر
 لا مطهر لانه صار مفيدا بقلية لون الاوراق وفي النهاية
 المتقول عن الاسانيد انه يجوز وانهم كانوا يتوضئون في مياه
 خياض تنفخ لونها وترجمها وطعمها من اوراق الاشجار وقت
 الخريف ولوري اقدم الوضوء عند الماء القليل لا يتوضأ به
 روي رجلا يتوضأ بماء حوض حتى ان حجره وقيل لا يجب ولو
 استنجى بالماء الدائم ولم يرفعه اثر النجاسة لا يلزم ترك الماء
 لفلي يبيح الاحصاء بكن الاولي ان يبيل الى الجانب الاخر **باب**
الاستنجاء يكون ان يستحاض الانسان لنفسه انا يتوضأ بته دون
 غيره ومنه ادب الوضوء التوضي بانيته الحديث والاستنجاء
 بنفسه والاستقبال القبلة والتوضي بنفسه وترك الكلام
 والاستقبال بالادعية الماء ثورة ولو ان من الحدث بالماء على
 اعصاه وهو وضوء لا يجوز مندم سوخته يسيل الماء على اعطائه
 وعند لم يوضف يجوز والتسمية المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الطاهر لله لله على السلام الطاهر وتوفا لله الله اول الله
 الا الله يكون مفيدا لسنه والساكن من شجر بقدر غلظ الاصبع
 وطول الشبر ولا يقوم الاصبع مقامه حات وجوده فان لم يوجد
 بنوم مقامه لانه عليه السلام فقل كذا قيل وفيه قيل الوضوء
 وحل حاله المضمضة وكيفية ان باخذ بيد اليمنى ويبدأ
 باسنانه المثلثة الجانب الايمن ثم باليسرى ثم الشفوية
 الجانب الايمن ثم باليسرى ولو ترك استنفاة اللسان في المضمضة
 في يارنا ورايم عليه في غير زمان البراءة ثم وكيفية
 ان يضع في كل يد ثلثة اصابع على مقدم راسه ولا يضع
 الا يمينتين واليمنى ويجافي الكفين ويدها الى القضاة
 ويمسح طاهرا لاذنين ياطن الابهاتين وياطن الاذن يمينتا
 الشبانين ويمسح رفته بظهر اليدين حتى يصير
 باسحا يبل لم يصير مستقلا وقال بعضهم يضع اصابع يديه
 وكنته على مقدم راسه ويدها الى فقاء على وجهه بتدوير
 جميع ففلس ثم اذنيه باصبعه ولا يكون الماء مستقلا في حمله

قبل من الرقة ليس سنة ولا ارب وقيل هو سنة والما
صح انه مستحب لانه مما يفي عليها مع الترك احيا نخليل
اصابع الرجل سنة فتخلل بمصر بذال يري هذا منصر حكت
المنى بجم مختصر رجل الدبر وحت تحت الحاجين والاشا
رب سنة وكذا اصال للام داخل العين قبل يفتح العين كل
الفتح ولا يصير لكل الصم حجة يصل الماء الى اشتبا البنية
وفي الشفة تكلوا قات بعصم الشفة ينفع للقم ولا يجب
ايصال الماء اليه وفي وقاب الفقيه ابو جعفر ما يظهر منها
عند الانضمام فهو ينفع للقم فلا يجب ايصال الماء اليه وفي
الحقاني لو بدا بفعل البدين من الفرق حارا جاعا لكان
خالف السنة والسنة ويحان يقصد قلبه في الوضوء ورفع
الحدث وامثال الاضرا واستباحة الصلوة ودخول
الحمام مشروعا للرجال والنساء لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل
الحمام لكن انما يباح اذا لم يكن مكشوف القدرة ولو دخل
الحمام بالقلادة جاز لكن ليس من المروءة قبل ولا يجوز
للرجال والنساء وقبل يجوز للرجال دون النساء
ولو اغتسل جند ونسبه المضمضة الا انه ضرر الماء
قلو كانت شربة على وجه السنة لم يخرج عن الجناية لانه
ليس مصافلا يبلغ الماء جميعه كما هو يبلغ بالمضمضة
وان كان لا يبلغ وجه السنة خرج لان شرب الماء مرة من غير
ان يقطع في كل الماء في فيه فيبلغ جميع جوانبه كما في المضمضة
ولو اغتسل في يوم بارد نه ماء بارد لا يجوز من غير ذلك
ولو نام الجنب في المطر الشديد فتجد ما بعد ما مضى
واستنشق حمة ابتل جميع اعضائه خرج عن الجناية
ويجب على المرأة غسل داخل الفرج لانه ممكن
ولو اغتسل رجل وبين اظفانه ورون ان كان فرويا
يخرج عن الجناية وان كان مدنا لا يخرجها الفرق
حينها قلت لايه اذا كان فرويا يكون بين اظفان
ظن بجاوزه الماء واما اذا كان يلبس
يكون بينها دونه لا يجاوزها الماء فان الجواني به
يبقي الماء على منكب اليمين ثلثا ثم على اليسار ثلثا
ثم على راسه وسائر جسده ثلثا وقيل يبدأ باليمين ثلثا
ثم باليسار ثلثا ثم باليمين ثلثا وقيل يبدأ باليسار

في الروي

باليسار هو الاصل لان الاضمة كلها واحد في الجناية
في توافق الوضوء وجوبات الفل وما ازيل به الحدث
عصر الفرجة قال بعضه لا ينقض لانه خسة وليس خارج
وقيل ينقض وهو الاشبه ولو خسة الماء اذ فيه لا ينقض
كيف ما كان الا الفرج والصديد وقيل ينقض اذا دخل
اذنه ثم خسة وقيل ان خسة الفرج بدون الرجوع لا ينقض
كل خسة ليس بحدث ليس بغسل في الاصح وقال بعضهم
ان خسة الذم في العين لا جل الرجوع لا ينقض لانه دم انقلب
ماء ونوم مضطجع حدث بالاجماع الا نوم المصلي المصلي
المضطجع عند النقص ولو نام المصلي في سجدة والصق
بطنه بغيره اختلف المتأخر ونوم الخالس المستند
الى شيء لو ازيل سقط ينقض وقيل الصحيح من الرواية
ان خسة في سجدة لا ينقض وقد وضوه لو نام في سجدة
الندوة وذكر في الجانية فان انشبه قبل ان يزول
ينقض عن الارض لا ينقض وان انشبه بعد ما زال ينقض
سقط او لم يسقط وعند لي من جلا ينقض حتى ينقض
ناجا على الارض بعد السقوط وذكر في النجاسة لوضع
رأسه على ركبتيه فنام لا ينقض ولو نام من غير ما قال
ينقض والاصح لا ينقض ولو سكر بحيث لا يعرف المخل
من المرأة انتقض وضوؤه ولو استمنى بالكف فلا انفصال
المنى عنه فكانه بشهوة اي ذكره سكت شهوته قال
من المنى او استمنى فذكره فذكره سكت شهوته
قال من المنى او اغتسل ما عتبه قبل ان يموت يبطل
او ينام او يمسي ثم يال بقية المنى منه يجب الغسل في
هذه المسائل ولا يجب عند لي من هو والفنوي على قوله
ذكر البراءة كذا في المسودة ولو اوج الصبي لا غسل
عليه وجوبا لكن بوضوءه دينا ولو اوجل اصبعه في
دبره يجب عليه الغسل والنقضاء يوما ان كان صابغا
وقيل لا يجب ولو اوجل ابرئ نفسه يجب الغسل ولو
احتملت ولم خسة ماؤها اي ان وجدت لثة الانزال
ثم استنظف وهي نائمة على جهة فناء يجب الغسل
لاحتلامه خروجه وعنده لان الظن في الاحتلام الحنة ونه
وقيل المرأة في الاحتلام كالرجل وفي المحيط اذا استنظف

رجل من نوره فوجد في راسه كرم بدلا من الفل وان لم يذكر
الاختلاف ان كان ذلك منسكرا فلا يجب ان كان منتشرا
الا بلاء في البهيم لا بموجب الفل بدون الانزال بخلاف
الخواطة ولو سح اعضا الوضوء بالندبل فان ذلك المندبل
لا يصير سحرا ولو عصر المندبل فاجتمعت المصارف في
اناء فانه استعمال وفي التوارد لو غل يده للطعام او منه صار
الماء استعمالا لانه اقل سنة القرية ولو اغتسل به في الوسخ
لا يصير الماء استعمالا وغالاة الصبي الذي يغتسل به استعمالا
لان القرية منه معتبر كما يعتبر اسلامه وفي الغالاة الغالاة
ان كان قريبا لا يفسد وجو القليل ان لا يستيقن موافق
النظر وان كان يستيقن ذلك فهو كثير وغالاة المتخاضة
وما اصاب ثوب القائل بما لا يكون الاضراء عنه اليوم
المبتوي وعدم اكلان الخبز عنه والفتوى على ان الماء
المستعمل طاهر لا يطهر كما ذهب اليه محمد وهذا الاعتبار قليل
شبه في البئر والسور والقباس ان تغيب البئر
بغير لانها نجسة والماء قليل لكن استحبوا وقالوا نجسة في
الكثير دون القليل وجه الاستحسان ان ابار التلوات ليس
لها دواس حافظة والمراحي تبعد عنها وينبغي ان يرفع فيها
فقل القليل عموما المصروف ولا ضرر في الكثير فانه
لا يكون كثيرا حتى ياخذ رطل وجه الماء وقيل ان اقله اكثر
وجه الماء فهو كثير والا لا وقيل ما ياءه فجميع وجه الماء فهو
كثير والا فهو قليل وقيل ما يتكرر الناطق فهو كثير والا
فهو قليل هذا هو الاصح والطلب والمياهي والصنع و
المنكس مواديد ولا يقع القليل والابار البكرات
لعدم الضرورة وقيل لو كان الشاة تبعد بئر او بئر تبعد
نهر البئر وينوب الذين لكان المصروف بئر في بئر البئر
اذا وقعت في قعره لخطه فطعنوا والبصرة فيها اوق
في قعره الدهن لم يندمها ما لم يتغير طعمها لا بها قليل
والخزنج القليل غير مكره حيوان بري اذا وقع في البئر
فاستخرج حيا من ساعته لا يجب نزع الماء الذي في الكلب
والخنزير هذا اذا لم ينجس فيه الماء اما اذا اصابه فان كان
ادبيا مستغنيا بالماء لا يكون نجسا ولا حدثا لا يضر شيء
من الماء الا اذا كان نجسا او لم يكن مستغنيا بالماء فينزع جميع

جميع الماء اذا كان حدثا لا يضر شيء من الماء اما اذا كان
نجسا او لم يكن مستغنيا بالماء فينزع جميع الماء واذا كان
اربعين دلو وان كان غير اربعين دلو فليس عليه ما يحصل منه
طاهران كالحمام لا يضر شيء وان كان المنفصل نجسا
نجسا كحاشاة ملطخ فخذها ببولها يضر عثروت
دلو عند ليح في حفرة نجسا سنها وعند ليح ببولها وهو
القباس ان كان سورها مكرها لا يضر شيء وهو الاصح
لان الشكر طهر برتبه لانه طهارته في الاصح وان كان
سور نجسا يضر كذا في الحاصل ولو وقع ذنب الفارس
ينزع جميع الماء ولا يضر لا يخلو عظم الدم ولو كانت الفارة
جراحة او هربت من البرق او الهرة من الكلب ينزع جميع الماء
اما في صورة الدوي فطاهر وانما في الارضين فلا نجاسة لهما
بما قيل الله البول في هذه الحالة ونحوه الذي كان
بين الفارس والدجاجة فهو منزلة الفارس وان كان بين
الشاة والدجاجة فهو بمنزلة الدجاجة ولو وقع الادنى في
البئر بعد الموت قبل الفل ينجس الماء وبعد الفل ان
كان جمعة الكافر يفسد لانه نجس لا يطهر بالفل
وان كان مومنا لا يفسد لانه يطهر بالفل على خلاف
القباس لكن منه والنزوح ما بين عشرين الى ثلثين طاهرا
وفي شريح صدر الفضة اذا كان على ماء البئر فخره اذرع
فصاعدا لا ينحس بوقوع النجاسة في اصح الاقوال ولو نقص
ما البئر بعد اذراع الفارس قدر عشرين دلو طهر الباقي
بالوعدة كسيت ففادت شرابا طهرته عند موم حلقا في
يوسف سور الكلب والخنزير نجس وعندما كرمها وقال
ببعضهم لرافع بطهارته اجزائه وكذا ردت البقرة رطبا في
ايام الربيع لغوم البلوي سور الارض طاهر سواء كان
نجسا او حائضا او كافرا واما قوله انما الشاة كوف نجس ففي
اعتقاده فلا يوشى في اعتقاده ولو شرب ارضي الخرفسورة
نجس على الخرفان ينجس ساجدة او التي فاه بالماء او نريد
بزاد طهر ولو اكل البقرة المذرة سور طاهر بعد مضي
ساعة واكله حلال وكذا رضيع خنزير سقنه بلحي ان
لم ينجس لحمها ولو اكلت الهرم فارة وشربت من انا على قدر
نجس الاناء على فورها نجس الاناء اجماعا وان كنت

ساعة شربت لا يغرس عند غروبها خلا فالحمد لله لا بها اذا كنت
 ساعة غفلت فيها بلعيا بها ولعابها ط واذن الغار
 ما سوي الماء جابزة عند غروبها خلا فالحمد لله الماء المكره طاهر
 يكون الاولي ان ينوضا بغير ان وجد وان لم يوجد الطاهر
 فحكم الماء المطلق **فصل** في التيمم لو كان بيد الموضي
 فزوي بعض الماء دون سائر اعضائه غير انه اذا غلبت
 سبل الماء على يديه فضره له التيمم اذا لم يجد في يده
 ومن يجوز له التيمم مطلقا الا جازا لم يجد الماء ان علم انه
 جاز في نصف كيل لا يقدر وان لم يستأذن من الساجد
 تيمم ويصلي ويبيد حتى لو صليت صلوة ادعى وهو يد كس
 هذه بقدر وكذا الا سري في دار الحرب اذا خضع الكفار من
 الرضوا تيمم ويصلي فضا الحق الوقت ثم يبيد اذا خلع
 ما يملك بين جنب وجانب وسيت وهو يكتفي لا حد في
 فالجنب اولى به لان غلبه فرض وغلب الميت وجب والمرأة
 تيمم وتقترب للرجل وان كان مشركا يباح لهم التيمم به
 ويكفيهم ان يضرب يديه الى الصبيد ثم ينفض يديه بقدر
 ما ينشأ من التراب حتى لا يكون مثله ثم مسح وجهه ثم يضرب
 يديه الى الارض وينفض ويسح ظاهر الذراع اليمنى بالخصر
 واليسرى والوسطى مع شيء من الكف اليسرى مستديرا روس
 الاصابع الى الاصابع المرفوق ثم باطنها بالمسحة والارهاق الى
 رءوس الاصابع وهكذا يفعل بالذراع اليسرى وقبل المسح
 بالكف لانه يصير مستعدا وقبل مسح لان التراب لا يصير
 مستعدا ولو اخلط الرماد بالتراب فان كان الغالب
 التراب يجوز التيمم والا فلا ويجوز بالارض مدقوقة كانت
 او غير مدقوقة ولا يجوز بالماء المائي واختلفوا في الخبيث
 والمعوج هو الجواز ولو تيمم لزموا السجدة والاذان والاقامة
 لا يجوز ان يصلي به هكذا البعض ولو تيمم لصلوة الجنائز
 او سجدة التلاوة يجوز ان يصلي به لانه لا عباد فان
 مفصود فان بالذات وقبل جاز في الرمي الاول ولو تيمم
 جنب لصلوة الجنائز جاز والتيمم على التيمم ليس بشرط
 مريض تيمم غيره فالسنة على المرفق دون التيمم وخف
 الميت على التيمم والسنة في التيمم التسمية في ابتداء
 وان نفل يبدله ويبدل حال الضرب وينفض ما بعده

بده و البديهة بالوجه ثم باليد اليمنى ثم باليسرى جماعة من
 المتيممين اذا وجدوا ماء مقدارا ما يتوضأ احدهم ينفض تيمم
 كلهم لان كل واحد صار قادرا على الماء الا ان يكون بعضهم
 تيمم الحنابلة فلا ينفض تيمم لان هذا الماء لا يكون ينفض
 وفي الحنابلة يجوز التيمم للسلطان في صلوة الجنائز لانه ينظر له
 وكذا كل من ينظر له فهو في حكم السلطان وفي التبادلات لو كان
 مع ربيعة حاء وعنده اوبى ظنه ان ساء له اعطاه لا يجوز له التيمم وان
 كان في ظنه لا يطيعه تيمم وان شك في اعطاه تيمم وصلى ثم ساء له
 فاعطاه يبيد لانه ظنه ان كان قادرا والا فلا رجل يقبل بالتيمم
 فترى رجلا اخر معه ماء فام صلوته ثم ساء له الماء فاعطاه لا يقبل
 لان القدرة بالاباحة بالرؤية وذكر في الجامع الصغير انه يبيد
فصل في المسح المسح على الخف اخذ بالبسر وقيل النعل
 افضل اخذ بالبرنية والشفقة وتوسح على خف فتعذر له ليد
 جاز وكذا على صاويح ان كانت اللبنة ذات طاقين وقد
 شدها برباطات بحيث لا يدخل فيها ثلاث اصابع اليد ذكر
 شيخ بدر الدين القايح من ليس الخفين الكرباسين لم اجد الرواية
 في الاية الثلث على جواز المسح على الخف ككعب القياس جوازه
 نقله فتاوى الشاذلي ان ما ليس من الكرباس الجرد خف
 الخف يجب ان يمسح المسح على الخف لكونه قاصدا وقطعة كرباس
 يلف على الرجل لا يمسح لكونه غير مقصود باللبس كذكر خف
 الكافي انه يجوز المسح لان الخف الغير الصالح اذا لم يكن قاصدا
 فان كان لا يكون الكرباس قاصدا اولاه لا يقبل رجله
 مسح على خفيه جاز كيف يكون الجواب في هذا قلنا ليس
 خفيه ومشي في الماء ودخل الماء في خفيه حتى غل رجله
 ثم ثم وضوء يديه في الاعضاء ثم احلته جاز المسح على خفيه في
 في الغلات فاصاب الطلل خفيه قبل لا يخرج من المسح
 لان الطلل نفس نفوس دابة تكون في الحجر وقيل يجوز
 لا نه هوا ينقلب ماء وعلى هذا الخلاف جواز الوضوء
 والنفل منه الرجل المقطوع احدى رجله اذ المسح الخف
 بالرجل المصنوعة لا يجوز المسح عليها الا ان يكون متحققا
 وقد بقي بعد القطع مقدار ثلث اصابع وان لم يبق بهذا
 المقدار نفل المصنوع وبترك المقطوعة ان لم يبق مريض
 النفل ولو مسح على خفيه ودخل الماء احدى رجله

بان صارت مفصلة الى الكعب ينفض السج وعليه عمل
الرجل الا فري وفيه التفاضل السج اذا بلغ الماء اكثر احدى
رجليه روايتان ولو وقع الخرق في مقابلة الاصابع فيه
فالمعتبر فيه ثلث اصابع عما وقعت في مقابلة الخرق حتى
لو انكشف الابهام مع جارتها لا يمنع وان كان مقدار الخرق
مقدار ثلث اصابع اصغرها لا ينعى كل اصبع اصله في موضعها
فلا يقدر بغيرها وايضا لم يكن الخرق في موضع القعب اما
اذا كان في موضعها ضعفه لا يمنع بالم يظهر اكثر القعب وانما
ينع الخرق الكسرا اذا كان منفرا جازي ما خضع وان لم ي
ما خضع بان كان الخف صلبا الا انه اذا دخل فيه الاصابع
يدخل فيه ثلث اصابع لا يمنع وان كان بيد وحال الشئ
لا حال الوضع يمنع لان الخف يلبس بالشي ولو كان بيد
قدر ثلثه انما لم يصب اصابع الرجل لا يمنع في الاصح وثبت
قدر ثلث اصابع بكاملها وفيه الغنية انما يقدر ثلث اصابع
في موضع الاصابع وفي القدم يقدر اكثر القدم ذكر في الكفا
ان كان صدر القدم في موضعها والقعب يخرج ويدخل
لعمدة الخف لا ينقص سجد وفي هذا يشير الى ان المسئلة
فيما اذا اراد نزع الخف فصدق نزع بعض القدم ثم بداله
فتركة **فصل في الحيض** ولوراءت المراه بعد سنين
سنة لا يكون حيضا وقيل بعد خمس وعشرين سنة وقيل
بعد عشرين سنة والنسوي في زماننا على الصحيح ولو
انته امراته في حال الحيض فعليه الاستئذان والتوبة
هذا حيث الحكم وامانه حيث الاستئذان ان ينصدق
بدينار ونصفه كذا في الوافيات ولا يمس الخبز والحرث
الفران الا بفلافة واختلف في تفسير الفلافة قيل هو
الجلد وقيل هو الكم وقيل هو المنفصل كالخربطة والجلد
الغير المزور وهو الصحيح وقيل جميعه جفته المكتوب
في الكراهة اما لو تمس مواضع البياض لا يكره لانه من الفران
وهذا اقرب الى العباس والاولى الى المنظم ولا بأس
ان ياخذ كتب الشريعة بالكم لان تكرار الحاجة اورث
ضرورة من خصية في الاخذ بالكم ولا يكتب الفران ان كان
الصنف او اللوح على الارض ولا يفران وان كان
مادون الاية فبعض الا فران الا على قصد الاعا بان

بان قالتم الله الرحمن الرحيم عند افتتاح الاعمال او قال
لحمد لله رب العالمين لا حله الشكر ولو غلب حب لم ينع
ان يجوز له قراءة القرآن وسن المصنف ان غلب يراه امراته اذا
راحت مدة حيضها يوما يوما يترك صلواتها ثم يوم السبت
يصلي بلا غسل لانها لم يخرج من الحيض ثم اليوم السبت وما في
اليوم الرابع طهر يصلي بلا غسل لانها خرجت منه هكذا
الى العشرة قبل يصلي في الزايد على العادة وقيل لا يصلي
لوقوع الشكر في صبر ورعها اهلا وعدم صبر ورعها اهلا
فيكون كما كانت قالت لهما امراته عالمة بالجيل انكر حامل
او امراتان وهي لا تعلم ذلك فماتت الدم في ايام حيضها
لها ان يترك المصلاة وتنظر وفي المفردة المزور هو الذي
استغرق عذره في اول الوقت ولا يوجد فيه وقت خال
من العذر يسع فيه الوضوء وفرض الوقت وفيه المقاء ليس
كذلك بل يكفي وجوده حيث غلبت او اكثر قيل لو
اصاب ثوب المزور الحدث الذي ابتاع بدوام خارج
الصورة بفساد لانه قادر على غسله حتى يتبع الشرع
في ثوب طاهر وفي الصورة لا يمكنه فسطا غبارا وذكر
في الغنية اذا اصاب ثوب المخاض دم لم غسله يوجب
طاهرا الى ان يصلي لكنه لا يوجب الى اخر الوقت جازت
صلواتها فيه والله اعلم **فصل في الانحاش** واختلف المشايخ
في بول المهر قبل هو غليظ نجاسة مغلظة وهو الظاهر لا يكره
ما لا يؤكل وقيل خفيفة وهو الاشبه لقوله لا يكره
العلماء وقيل انه طاهر للضرورة هذا اذا اعتادة البول
على الشباب وغيرها اما اذا لم يعتد لا يجزى عنها بل يجزى
نجاسة غليظة بول الخفاش لا يفسد الماء وغيره لانه
لا يكره الخبز عنه بول الفرس نجاسة غليظة بول الخفاش
وقيل خفيفة هو الاصح ولو اصاب دم القلب نجس لان
الدم الطاهر ما يبق في المروق او غلظا بالجم واما
السائل فلا وقيل الدم الذي في القلب ليس نجس وعنه
ليست بالنجاسة في المروق والجم يعني في حق الاكل
دون الشباب ولو وصف دمه عنق شاة غير مفصلة
جازت صلواته لان الدم المنسوخ ما سال عنه وما بقي لا
يأس به دم سائل عن راس الجرس نجس وما بقي على راس

الخ 2 لا ياد فخذ حكم العجاسة . **مرارة** كالدلم وقيل كبرها خفيف
 عند ما طاهر عندهم ثم المعجج ان جعل الفزع الظه كالفصنة
 قبلته خفة ومن جعله كالقنفذ قبلته جلاهره . **راس شاة**
 ناعما للدم فاحرق ولم ينسل كطهر ولو نجس الجريد او
 السكين ثم لي في النار فطهر والسكين اذا حرقه فادخلى
 نحوه ثلث مرات با طاهر لوراحي الثور بالعدرة او الخطب
 الخبي فميد لي س عجي بالظاهر ثلثا فطهر وعندم ثم له
 لا يطهر قيل لو سفع الثور بالادخشاء والاوراق بكبره
 الخنز فيه ولوراحي بالماء بطلت الكراهية وقال بعضهم
 مع الثور بحرقه رطبة خفة ثم الزق الخنز لا ناس به
 لو غسل الثوب الخبي في الطشت فان ينسل الطشت ثلثا
 كل مرة بعد عصر الثوب قيل يغسل الطشت في الاول
 ثلثا وفي الثاني مرة وفي الثالث مرة سائل يصرح عجي
 عن بفضة رفعت من الادخاء فرفعت في ساعها ما قال
 يستفيع بالماء ما لم يعلم ان عليها قدرا وقال بعضهم يغسل
 الماء ان كان رطبة وان بيت ثم وفي في الماء لا يفسد ولو
 زرع المرارة شاة سكين لم يسح السكين على صوفها او على
 شيء من الاشياء وذهب الشرا الدم فهو طاهر في لقطعة
 بطنها يكون طاهرا ولو وضع قدمه على ارض نجسة ان كان
 صلبة يابسة نجس . **حصى** اصا شاة ان كان نجاسة
 يابسة لا يدر من الادخاء حتى يلبس ويرسل النجاسة عنه وان
 كانت رطبة يجري عليه الماء اليه ان يتوقف ذوالها لانه
 لا طريق له سوى ذلك وامر الماء يتوهم بقاء المصير ولو
 اصابت النجاسة الثوب الراعد قتلته الي الجانب
 الاخر فان كان الثوب ذا طافتي يضر بعضها الي بعض
 لانها في حكم ثوبين فتنت حوز الصلوة ان كانت اكثر
 من قدر الدم بخلاف الثوب الذي لا طاق له ولو ملح
 على باط ان كان موضع قتيامه وسجوده طاهرا
 قال بعضهم يجوز صلوته وقال بعضهم ان كان صغيرا
 لا يجوز بحيث يخرج الطرف الاخر والخذف الجريد
 والكون الجريد والاجر الجريد اذا شربت النجاسة فيقدر
 جرد له يبقى نجسا اذا وعيد له سوي يشرب من الماء الطاهر
 ثلث مرات ثم يجفف في كل مرة طهرت . **رجل عسى**

عسى يدر في سمن عسى ثم غسل يده في الماء ثلث مرات
 فبقي الشرا سمن عجب يدرها فها طاهران . **والجمل المنقي**
 بالماء والخبي فطريق غسل ويجففه ان يقع الخطب في الماء
 الطاهر ولو كانت الخنطة منتفخة بالماء العجس حتى تترس
 ثم يجففه وينقي الخبي في الماء الطاهر ثم يبرد وينقل ذلك
 فيها ثلث مرات . **ولو كان الصلابة فتنظير** ان
 يصب فيه الماء يدره فيلج فيه يسود الي مكانه ثم و
 وكذا في الدهن الخبي يصب الماء عليه فينقل الدهن
 بالماء فيه في شئ هكذا يفعل ثلث مرات . **والكلب اذا**
اكل من علقرو النيب ينسل ما اصاب فيه ثلثا ويؤكل
 وكذا اذا ايس هذا عند له سرو وعندم لا يطهر هذه
 الاشياء ابدأ وهو اقبس والا ولسا وبع وعليه التوجيه
 وقال في جامع فافتح ان كان المتعسر عينا لا يشرب
 فيها النجاسة وبتنقى بطاهرها فطهر من غير عصير الانقا
 وعجي له سرو وخذ لوراحي الماء عجب ثوب عجي ثم غلب
 عجي طنه ان طهر باز بلا عصر الكلب اذا اذ ذيل انسان
 في حالة النضيب يجوز صلوته بعد وان كان في حالة المزاج
 لا يجوز الصلوة معه بالفرق بينهما فلنا في حالة المزاج ياخذ
 بلسانه ولا يخلو اعم لسانه وامر في حالة النضيب ياخذ
 اسنانه ولا يوطئه في اسنانه . **كذب** دخل الماء ثم تنفض
 نفسه واصاب شيئا نجسه ولو تنفض من المطر لا ازال يصل
 الي حاله ذكر في الخصايل . **لو اصاب المطين** هل يمنع
 ام لا قيل ان كان طاهرا فالطين طاهر لا يمنع وقيل
 اذا كان التراب والماء نجس فالطين عسى وان كان
 احدهما طاهرا فهو طاهر وعندم وان كان كل منهما نجسا
 يضر طينا فهو طاهر ولا حرج هذا الرواية قال شيخنا
 قال شيخ بخارجي الطين لا يمنع الصلوة وان كان كثيرا
 فاحتاج ان التراب خلوط بالعدرات دفعا للبلوي
 وذكر في المنة ما طاهر اختلط بتراب عجي او عجب
 فهو عجي في الاصح وقيل العبرة للقياس . **ولو اشته به**
اصابة النجاسة من ثوب ينسل الكمال وقيل يجري وكلا
 واحد منهما نجسا لفساد الوقت في ان الثوب لو نجس
 طرف منه ففسد فكل طرف اخر بلا حرج يجوز الصلوة فيه

ثوب

شيئا محذرا في الاصح . ولو فوضنا من ثمة خذ 2 فلو حق البول
 قبل وصوله اليه اليد قبل جاز وفي الاصح لا . ولو كان الرجل
 في صلاة فاصاب المني من غير ان يمسها فانه يلغى بعض
 بناه او اعضابه حتى يجف ثم يتم وان لم يكن ذلك نعم بالظن
 ويصلي بالاراء ولا اعاده عليه والاصح قولها كقول **كتاب**
الصلوة نكرها كانه وقا ركها بحاله كمن يجلس وقيل يصير
 ضربا شديدا حتى يصلي او يموت وقيل يصير بالمال للرجل
 المتأني او للرجل ذلك مصغرة وعند الشافعي وما ذكرناه
 لا يقتل وعند الشافعي وما ذكرناه عند الخليل ولو قال
 الرجل للرجل صل فقال لا افعل قال بعض الشافعيين
 ومنهم من قال هذا اذا قبل في صلاة الفريضة في وضوء
 وكواراديه ان لا يصلي با مكر ينبغي ان لا يكسر ولو قال
 ترك الصلوة لشغلي طيب قال بعض الشافعيين يكسر ومنهم من قال
 لا يكسر **فصل في الاوقات** تاجر المشرك الى ما زاد اعلى
 نصف الليل والمصر في وقت اصفر الشمس والمغرب الحجب
 اشباك الخدم بكم كراهة تختم وكواردي المصلي وقت
 كبره يستوي سنة الفرة لان الكراهة في التاخير لا في الوقت
 واما ما ذكره فقل انه شرع لانه يورد في وقت الظهر
 ويوم مقامه وقال الجمهور ليس بشرع لانها بقاء جمع عظيم
 فتا حرمها بعض الى الخبز ولا كذلك الظهر وموافقة الخلف
 لا صلة في كل وجه ليس بشرط قال شافعي في الفذ وجب لو صلي
 الحجازة في الطلوع والامستواء والمغرب لم يبدوا لان
 صلوات الحجازة لا ينبغي لادائها وقت فني افي وقت مضي
 وقع اداء وقضاه وقد علم في موضعه ان الكراهة لا تظهر في حق
 الاداء كما لو صلي عصر يوم الاثنين في يوم الثلاثاء
 بخلاف ما في السنن ولا يفي في ركعتي الفجر بعد صلوة الفجر قبل
 طلوع الشمس اذا شرع ثم افتر وعز النواحي سمعت شافعا
 يقول لا افضل للمرأة ان تصلي الفجر بلبس لانه اقرب
 الى الشرف في سائر الصلوات تنتظر حتى يفرغ الرجل من الجماعة
 وقبل الافضل الصلوات كلها ان تنتظر حتى يفرغوا من الجماعة
 بباطن بطن تحت بطن لانه يصلي على طهارته في موضع
 الحياضة لم يجز في الاصح . فربما نكسبه في مكان محلي وقام
 عليها حازنت صلوة ولو لم يفرغها لا ولو صلي في الحمام والخز

والخبز والمثنية بكم وقيل لا بكم في الحمام اذا وجد المني مكانا
 طاهرا او ثوبا بستر عورته ولم يكن فيه صور فاشك ولو قام على
 الخبيس مقدار فركه سحان ربي الاعلى فسدت صلوة انما لا يقتل
 الى موضع آخر على الفرس لا يفسد . **فصل في سجود التوبة** سجد
 ما هرب فذبه والجمعة والالف وبالمدين والركبتين لم يلزم ولو
 كانت العجاستي موضع سجوده فيه روايتان . ولو صلي على
 مصلي في مكان خبيس يصلي ما خبز جزر وقيل لا يجوز ولو اصاب
 دهن خبيس اقله درهم ثم انسط فزاد قالوا يفسد الصلوة وقيل
 لا يفسد لا باس بالصلوة على الارض يرحم به اعضا المصور لكن
 غير اولى **فصل في الاذان والاقامة** سمع الاذان وهو
 يتيه فالأولى ان يقف ساعة ويجيب قال النووي بخلافه علم
 متى بقية المودت نسخة لكل من سمع من طاهر وجنب حائض
 اذا لم يكن في خلده او جازع وان كان في الصلوة قال بعض
 الشافعية يجيبه اليوم هذا الحديث وهو قوله من لم يجيب الاذان
 فلا صلوة له قال بعضهم يجيبه في النافذة دون الفرائض
 وقال ابو حنيفة لا يجيبه لان في الصلوة شغلا وان كان قاسرا
 قطع وتابع المودت . **فصل في ان المشايخ عند سماع كل**
مؤذن ام اول مؤذن فقط او لمؤذن سجد وعز عايشة
 اذا سمع المؤذن فاعمال بعده حرام وكانت تضع يدها وتبني
 ان يكون مهيا وتبقي احوال الناس ويؤخر المصلي عن
 الجماعة ولا ينبغي لاداء بقوله من فوقه تحت العلم والجاهلان
 وقت الصلوة سوى المؤذن لانه استغناء لنفسه . **وسنة**
الاذان في موضع عال والاقامة على الارض وفي اذان الفجر
 اختلاف الشافعي روي عن علي 2 وليس سماعها التمام اذا صليوا في
 مصر جماعة الظهر او العصر بين اذان واقامة فقد اخطأ في سنة
 السنة وانما فذلك انما رتباه واجبا . وعز عطا من في الاقامة
 اعاد الصلوة وقال الاوزاعي بعيد ما بقي الوقت وقال جماعة
 من نسي الاقامة في الفجر بعيد صلوة **فصل في** عزاء
 يكسر سائر المودت بالادوية والماء يلزم ولو قدر على طين بالخط
 بمورته ان علم انه يبقى عليه اي من الصلوة لم يجز ان يركب
 كما لو قدر ان يصف عليه ويرق النوى . وفي جرح الخط يصلي
 المرأة وحدها تأمنا عذري وان صلا الجماعة في وسط الامام و
 يرسل كل واحد رجليه نحو القبلة ويضع يديه بين خذي يديه

الفريضة

اعاء ولا يقول في قوله قال هذا في الزمان في ظنة التلخيص كقول
ويجوز ان لا يعتبرا راسا الظلم **يصح** بناء العصر على
خبرية الظلم الظاهر وبناء الفرض على خبرية التلخيص وعلى
والعقبات على الاداء لان التكبير شرط عند تاور كرك عند
الش فوج شرط لكل صلوة تكبيرة على حدة ولا بد ان تكون
التكبير قايما حتى لو ادرك الامام وهو راكع فركع وهو على الركوع
اقرب فندرت صلوة ويجعل باطن كفيه الى المخرج ولو قال
الله اكبر حين من حيث الدين لانه ينقلب استغفها استغفها
فيندر الصلوة ويكثر لوقته لشك وان مد في آخره
بان خلد الالف بين اللام والهمزة فهو شطع ولكن لا يفسد
اوله وان جد الهزة يفسد الصلوة يصح الشرع بقوله
الله اكبر لان التكبير هو العظيم لغة وهو حاصل لكل اسم من اسما
القدح وقال المخرج في وفي الغائب من الكنية اصابة عيها
سواء في قولهم وجعلكم شطع ولا فصل في ذلك وقاية الخلاف
نظري في اشتراط نية عين الكنية فعنده بشرط وعند غيره لا
وفي الخلاصة اذا لم يبالى بالنية وتخرج وصلي فان اصاب
النية جاز والا فلا ولو ساء ولم يخرج وتخرج وصلي ثم
اخرج بان لم يصح لاعداد عليه وفي الخصة لو كان يعرف
الا استدلالا بالانحرام على النية لا يجوز له الخروج لانه فوقه
ولا يخرج اهل ذلك الموضع ليخرج **رجل صلي الى غير**
النية متعمدا يكون وكذا اذا صلي في ثوب عسي او بقي
طهارة والاصح لا يكفر في الاوليين ويكفر في الاخيرين لان
الصلوة الى غير النية وفي الثوب العسي جاز في حال الفرض
واما الصلوة بغير طهارة فلا يركع حاله بكنة كرك ففقد في
النية ثم نواها يجوز كالصوم ثم اختلفوا فيه فقيل انه يجوز
الى الشئ وقيل الى ما بعد الشئ وقيل الى ما بعد النية
وقيل الى الركوع شرع في الفرض وشدة التكرار بالخارج او
المسئلة حتى اتم صلوة لا يجب اعادة ولم ينتهي مرة اذا
لم يكن التقصير منه والنية ان يعلم بقلبه ان صلوة يصلي
حيث لو ساء اجاب على الفور انها ظن او عسر وان لم يقدر
على الخراب ان بناء لم يخرج وقيل هو النية بالقلب وكذا
باللسان سنة ولحق بينهما افضل وقيل ذكر الانسان بدعة
ان اذا لم يظن قلبه بدون الذكر وفي الحاشية الاولى ان يركع

يوجب اعداد الركعات مع نية الفرض والسنة فيقول نويت ان
اصلي اربع ركعات مثلا وقال بعضهم لا يشترط نية عدد ركعات
لان لما نوي الظهر فقد نوي عدد ركعاته حتى لو تلفظ به بكوت
لكن رواها لانه عت لا حاجة اليه ولو نوي الاداء بنية الفضا
يجوز واما لو نوي النية بنية الاداء لا يجوز الا اذا كان قصد
مثلا ان يقول نويت اداء ظهر لاسي **الرجل** اذا صلي الفرض
ولم يعلم ان منها ما يستحق الثواب بفعلها والعتاب بتركها
لا يجوز به ويخرج ان نية الفضا يريد الصلوة التي كان التورم
فيها فلما انتهى الى التورم غابت عنه النية عند الشرع جازت
صلوة ويكفي مطلق النية في السنة والفرق بين عند الجمهور لانهما
نوافل ولو نوي الاقتداء بزيد فاذا هو عزم ولو نوي الجماعة
ولم ينو الاقتداء بجوزة بعض المشايخ ولا بد من يصلي صلوة
للخاتمة ان يركع صلوة لانه يركع ودعاء للميت ومن ادرك
في صلوة الجماعة ولم يعرف انه ذكرا وانثى يتولى ان اصلي
الصلوة على الميت الذي يصلي عليه الامام ولو كانت
الميت ذكرا فلا بد من نية في الصلوة وكذلك في الانثى
وكذا في الصبي والمصيبة فلا بد ان يقول نويت ان اصلي
صلوة للميت ودعاء لهذا الميت المذكور لو كان المصلي اما
ولو كان المصلي من جماعة نويت ان اصلي للميت ودعاء
لهذا الميت المذكور اقتداء بالامام **فصل** في نية المصلي
ان ينقل المشوخي في الصلوة من غير نظر المصلي بوضع
جوزة في القيام وفي الركوع الى ظهر قدمه وفي السجود
الرابعة الفه وفي القنود الى حجره وعند التسليم الاول الى
كتفه الا يركع وعند ذلك الى كتفه الا يركع البدن يركع
الصلوة وقيل يركع بركعة السجدة بركعة طهارة اذا وجد
بهم الارض ونسبها قالوا ان الساجد اذا بلغ لا يركع
راسها اسفل من ذلك وذكر في نية المصلي لو كان موضع
الجمعة من غير موضع مقدار شبر يجوز وان زاد لا ولو سجد
على يده ولم يصل الفه الى الارض جاز مع الكراهة ولو لم
يضع المصلي ركبته على الارض عند السجدة لم يجز صلوة
عند اكثر العلماء وعند لي المثل يجوز ولو لم يركع المصلي
بين السجدين بدمار من السجدة الاولى فصوله ان كان
الى السجود اقبل جازت سجدة الثانية وان كانت الى الارض

افرس لا يجوز وهو مختار المبدأ لأن ما رتب إلى الشيء ياخذ
 حكمه وقاله اذ ارفعه رأسه مقدار ما يسجد رافعا يجوز سجدة الثانية
 وقيل اذ ارفع رأسه عن الارض بحيث يحرك السجدة بين جهته و
 بين الارض ثم اعادها جازعه السجدة بين صدره عند رجليه و
 وحدها وعندها يسجد والثاني لا يجوز بل قد رتب بين
 السجدة بين ولولم يرفع المصلي رأسه فسجد على بطنه ونزع
 الركعة من تحت رأسه فسجد على رأسه الارض بلا رفع رأسه
 جازعها وعندها يسجد والثاني لا. **وربما كره في**
 الصلوة لا نه في اسكانها كفت الثوب وانه مكره وقيل
 يكملها ويكشف كنبه وهذا هو ط. وفي المقدمة لو كشف
 المرأة بديها في الصلوة بطلت صلواتها فلا بد من الست
 بالكم وغيره **فصل في الجماعة** الظاهر ان الجماعة سنة
 مؤكدة تشبه الواجب في الاثم في الترك يفسد دم الجماعة
 سنة من سنن الهدى لا تختلف عنها الا بما في فقد
 نص النبي صلى الله عليه وسلم في السنة وان قيل انه فرض عين او كتاب
 او واجب ترك الجماعة بغير عذر يجب التمسك بها ولو لم
 الجرائد بالسكوت. **رجل سجد في محلة حضر سجدا**
 لكثرة جماعته فالصلوة في سجده افضل وان قل جماعة
 لا نه يكون صلوة مع الجماعة ويراق حق السجود وان كرم
 امامه لفتى او حق اوله لم احسانه في الركوع والسجود
 يجوز حضوره الى سجدة اخرى لا نه يكون صلوة بركعة
 خلفه وان كان كراهته لا يبرئ لا يغيث مذكور في الشرح
 فلا عيب عليه ولا كراهة في امامته. **لو حضر لسجدة**
 لو اعظم فيه روت سجدة جاز لان فيه ثوابا ثانيا
 للجماعة وثوابا استماع النصيحة. **ولو ترك الجماعة**
 بالنفذ ليل او نهارا لم يقبل شهادته للحديث الذي روياه
 ولو اقتدى وامامه سبقه بالشاء يثيب ما لم يقبل امامه و
 قيل ينبغي فيما عرفت لا يبايعهم وقيل ينبغي في سكتانه
 ولو لحق الامام في السجود ثم يثني ثم يكبر لا يخطا ثم يسجد
 ولا يركع ولو ركع وسجد فسدت صلوة. **ولو اقتدى على**
 سطح وقام عذرا راس الامام ذكره الخواص لا يجوز والشيء
 يجوز. **اقتدى بالامام** وفي رعايته فلا نه لم يكره جاز
 وان اقتدى بغيره لا. **دخل المسجد والقوم في الصلوة ولم**

ولم يكن بين الصف فرجة ترفق فيه يجزى اخر وان لم يجز
 او كان الامام في الركوع جذب رجلا من الصف فاقام على
 جنبه وقيل لا ولله في زماننا ان يفت وحده ولم يجذب
 بخصا لا في اكثر الناس جاهلون ولم يطلع لظلمه الفساد
 ولم يكن في الصف الاخير فرجة وكما ثبت في الاول جاز
 وقام فيها. **ولو دخل المسجد والقوم في الصلوة قام في**
الجانب القليل عن الصف وان كان جانباه ما ويا قام
 في الجانب الايمن. **ولو رتب الامام الثنوت** في ركع لم يركع
 القوم معه فقد ذكر في الركوع فقاد الى القيام وقراء الثنوت
 فسدت صلوة القوم روت الامام لان فضل الجماعة فرض
 وفصل الامام تطوع واقتداء المصلي بالتطوع لا يجوز
 وذكر في الخلاصة لو ترك الامام الثنوت او التكبيرات
 الزوائد في العبد بين او القعدة الاولى او سجدة التلاوة
 ترك الجماعة ايضا. **ولو ترك الامام القعدة الاولى** او سجدة
 التلاوة في الفرض فلما قام عاد اليها وذكر انه لم يكن له
 القعود ويقوم في الحال لو عاد الامام لا يبرأ منه حقيقة
 للمخالفة وقيل يبرأ معه القوم ولو اقتدى بالامام في
 القعدة وبينها قدر صغير او اكثر لا يسمع ولو روت يسمع
 وكذا الحكم في الجماعة غلظة مسجد الحكة ولو اقتربت
 امرأة غائبة بكم صلواتها. **ولو ترك الامام صلوة امرأة**
 ولم تكن حاضرة فحضرت لا يجوز صلواتها. **ولو اتم الرجل**
 النساء فقط ان كان في داخل المسجد فغير بكم وان
 كان في خارجه فمكره الا ان تكون واحدة منهن حرة
 عليه بالنكاح. **ولو كان بين الامام والجماعة حابط** ولو نظر
 للجماعة لم يبرأ الامام فسد صلواتهم الا اذا كان في الحابط
 باب بحيث لم يشبه حال الامام على بعض الجماعة يبرأ
 الامام او باستماع صوت المردن وفي المقدمة لو اقتدى
 رجل رجلا صلي وحده في الركعة الاولى بعد قراءة
 التلاوة الفاتحة فخطا بعدد ما جهل. **ولو ترك الامام**
 في صلوة ولم يدر هذا موضع فعدة الاولى ام لا فليتب في
 مكانه فقط الى القوم ان قاموا قام وان قدوا فقدوا جاز
 كذا في المقدمة. **ولو ان رجلا اقتدى بالامام** ما في
 بعض صلواته ونسي احد ما ادره صلوة الامام ونظر الى

الارض كم صلب حتى ان صلب ذلك المذبح فدرت صلواته
وفي النبي لا يجوز اقتداء المذبح بمذبح آخر ان اختلف
مذبحها وان اختلفا زولوا تقدم قدم المذبح على قدم
الاما قبله لا قبل لا يجوز كيفما يكون كان وقيل يجوز
ما بينت المذبح في بيته من القدم والامع ان الاعتبار
بالساق والكعب لان التمام به يتصلب المشاء وهذه
فقره الفاخية او بعضها فجاء رجلان واقتديا به مجهر
فيما بقي وقيل مجهر ان قصد الامانة الجنب والمحدث
ان فيما كان المحدث اولى للامانة ولو ظهر المصلي انه
صلى لله وجوه وجب عليه الاضمار بقدر الامكان
وقيل لا يلزم الاضمار ما سكت عن تخصيصه بالرجحان
مستتر عنه قال صاحب الخط وهذا الصبح ولو رفع راسه
في ركوعه او سجوده قبل ايمانه ينبغي ان يعود السواقي
بين الاقتداء كأنها عند له سجودا لم يسمع الا ما
يجري فيه الصبح والاقول اصح لانه رواية عن ابي حنيفة
فصل في القراءة في الصلوة رجل قرأ في صلواته
الحمد لله بالهيا والرحمن الرحيم بالهيا وغير المضمون بالذات
وقيل يعود بالذات والحمد لله بالهيا او قال في ركوعه
سبحان رب العظيم بالذات ان كان يجهر دأه التلويح
والهيا في نطقه لا بقدر على ذلك فصلونه جائز لانه
عاجز ولو تركه جهر في بعض عمره فلا يبع له ان يتركه هذه
في بقية عمره وان تركه فصلونه باطله الا ان يصرف كل
عمره الى ذلك وفي القنينة يجب على الذي ان يترك
الا لينة ونهاره حتى يتعلم قدر ما يجزيه صلواته فان قصر
فيه لم يضر وان اجتهد ولم يعذر عذر وينبغي ان
يجتهد حتى يصلح قدر الفرض فان لم يعذر صلى بالقراءة
وان قرأ حسب ما ذكر فدللت صلواته وصاريت بمنزلة من
الكلام نكاح الخرس ينون بفتوح بحوال الصلوة بتلك
القراءة لكنه لا يتنبدى به غيره قرأ وهو الى خلق السموات
كان الذي التفت عليهم بكسر التاء فقد وقال قوام الصفا
لا تنسده امام يقرأ فينقل الى موضع آخر فيذكر كلمة او كلمتين
كان غيرها محروقة له بعدكم فيكروا ينبغي ان يعود الى
الترتيب الاول وكذا ان كان آية او اكثر انتقل الى ما هو فيها

نوفها والا فلا قبل يعود الى ترتيب قرائته على كل حال
لنوله وم لا ينقض ان ابتدأت سورة فالتها وكان ينتقل
من سورة الى سورة السنة ان يقرأ بعد الفاخية سورة واحدة
روى الحنفية عن ابي حنيفة قال لا أحب ان يقرأ سورتين
بعد الفاخية في المكتبات حتى لو قرأ سورة فيها فقرأ اخرى
ليطول القراءة لا أحب ذلك والركوع افضل ولو قرأها لا يكره
وفي النوافل لا بأس به ولو قرأ في ركعة ثم كثرها في الثانية
يكره الا في النوافل ويكره قراءة اولى السورتين واخرها
يكره التنقل من سورة الى سورة وكذا ما آية الى آية ويكره
ان يفصل بين الركعتين سورة او سورتين ولو قرأ
في الاولى قبل بآية الكافرون وابتدأ بالثانية لم يترك
او نبت ثم ذكر نيم ولو حافظ بآية او آيتين او نبت ثم بدأ
جهر ولا يبعد والنسوية في القراءة باعتبار اللفظ لا بالفتح
الذي حتى لو قرأ في ركعة حديثا في ركعة اخرى
اضحك اذا وقعت بكون ميا ويا في فرائض في اللفظ وان
كان اذا وقعت أكثر من جهة الذي ولو قرأ في الركعة به
الا ولبس من المغرب والمغرب وفي الثانية ويل لكل لا يكره
وقيل يكره لان الاولى نبت آيات والثانية فيع ويكره
الزيادة الكثيرة ولا يكره زيادة آية او آيتين قال عليا ونا
ينوي بالزيادة في الاخرين الذكر والدعاء لا القراءة
ويكره تبين سورة لشيء من الصلوة قال الطحاوي هذا
اذا اعتقد ان الصلوة لا يجوز بغيرها اما اذا لم يعتد بترك
ذكر ولا ذمها لا بأس او افضل فواجب فرائض فلا يكره
وفي المقدمة لرخص الامام عن القراءة بعد اقتراف مقدار
ما يجوز له الصلوة فتخ به رجل فاخذ الامام قال
بعضهم قد صلوة الفاخ دون الامام وقال بعضهم
لا يفسد صلوة كل واحد من الامام والفاخ وقال بعضهم
يفسد صلوة كل واحد منها ولا ينبغي للمفتدي ان
يتنغم من ساعته فيها يتذكر من ساعته ان لم يكن القراءة
الا بالفتح فهو عذر والاصح ان التفتيح ليس بين الغرات
لا يفسد الصلوة وقيل ان كان لتبين الصوت ان ظهر به
حروفه الجواخ بالضم والفتح يفسد عندها وعنده من
لا يفسد وفي الخلاصة لو نظر المصلي الى الخط فهم تنسده

صلوة وعند لي سواد وهو انشاؤا للجمهور **فصل في ما يكره**
في الصلوة وما لا يكره ولما اخرج في الثياب والوجه الى بئسها
بين الناس يقال لها ثياب فاقه وليس الثياب والوجه ان
يبيس بينهما للملح يقال لها ثياب المذلة وصفي فيكم صلوة
لان فيه ترك النظم للصلوة ولو فصل ذكر المذلة او التواضع
فروجا يزبدون الكراهة ويكره السدل وهو ان يبيس الصدر
ولا يدخل في كعبه كراهة اهل بلدنا وفي كراهة السدل
خارجة الصلوة **اختلاف في الشايخ** ولو صلى وهو قد ود
الوسط لا يكره. وكه الصلوة في ارض الفير بلا اذنه ان كان
فيها الذرع او الكعب اذا علم عدم تاء حله اذا اراد لا يكره
الصلوة امام بئس ظهر وقيل يكره. وكه بعضهم احدث
الطافاة في الساجد لان شبهة اختلاف الكاف بوضوئه
فيها وكذا يكره قيام رجل خلف صف وجد فيه فرجة فنزل
عليه السلام لا صلوة لتفرد خلف الصف وهذا الخوض
عقب الكراهة وفي الكمال **يكره** تقبض اليمن وتقبض الخ
والنظمية وقيام الامام في غير الخراب بغير ضرورة. ويكره
لبس ثوب فيه نقا وبر لانه يشبه حامل الصلوة ولو كانت
المصورة في بدنه لا يكره لانه مستور بالثياب. وحاصل الكلام
كره ان يكون الصورة في احدى الجبهات الست الا ان يكون
تحت رجل المصلي فانه لا يكره وفي السابق يكره على التفرقة
لحديث جبريل انا لا يدخل بيتا فيه كلب او صورة وهذا
الحديث يؤول ببدلة تقطع الصورة بالافتاق بدليل عدم
الكراهة اذا كان تحت رجله لا يستلزام الاهانة. ولو صلى
الى صورة صغيرة او مقطوعة الرأس لا يكره لانها لا تعبد. ولو
صلى الى نور او كانت نواخذ فيها ناكرة لانه يشبه عبادتها
وهذا يكره عند الشيخ بالا صاع خارجة الصلوة على ذهب
الامام الا عظم اختلف الشايخ قال بعضهم كره لتواضع مسود
سبح ويحبه وتذنب ولا يحبه ويكره قتل النملة في الصلوة
وكره برميها المصلي ويكره المرور بين يدي المصلي
او ياء ثم بشرطين الاول ان لا يكون بينهما حاجب او رجل قائم
وقا عذ ظهر وجه المصلي او شمر يدر الزراع وغلظته
الاصبع والى في موضع سجوده ان كان الصلوة اوقف بسجد
الجائع العظيم الذي لم حكم الصلوة. واما غير في الساجد فحابط

حابط القبلة ولو كان المصلي على الركعات فلا ياء المارة
اذا كان بقدر قامة الخارج ياء ثم ان كان غير وقطع **وجازي**
بعض اعضاء المارة بعض اعضاء المصلي حتى لو كان المارة
على فري ياء ثم لان بعض اعضاء المراكب وهو النصف
الا على حاجب بعض اعضاء المصلي وهو نصف الآخر
والا لتفاد في الصلوة لما يكره اذا الوقي غنقه حتى يخرج
ثم ان يكون في حمة القبلة من غير حاجة بحيث لا يحول صدره
عن القبلة. ولو نظر بغير عينية ينة ويسرة من غير ان يكون
غنقه لا يكره لانه عليه السلام يلاحظ اصحابه بوق عينية
ولو سيج اراد به الاعلام في الصلوة لا بأس به وكذا لو سيج
لدفع ما رين يديه ولجمع بين تسبيح واياء يكره. قراءة القرآن
في الختام برفع صوته يكره ويدونه بحيث يسمع هو لا يكره
واختلفوا في نقش السجود بالذهب والفضة الاصح انه لا يكره
لان فيه عمارت بيت الله في ذلك وصحة عبادة وفي ذلك
ترغيب الناس في الجماعة وتفضل بيت الله في ذلك المصلي
بمن ذبح السجود الحرام في الجاهلية والاسلام وعمره الكعبة
وبني داود وم مسجد بيت المقدس من المهر ووضع فيه
فيه وعجب من اس الفتيحة في بعض ائني عشر ميلا وكانت
انها بضمها بفرلن في ظلم الليالي. وكه النفوس على
الخراب وحابط القبلة لان في ذلك شغل قلب المصلي
اذا نظره. ولما يتبع في الصلوة شياء بين اسنان لا يفسد
وان كان قدر حفصة في الاصح. واختلف اصحابنا في هذه
العمل الكثير قال بعضهم الزايد على الثلث كثير وقال
بعضهم الثلث كثير حتى لو رقي باصبعه الحرة ثلث مرات
فسدت صلوة وقيل كل عمل لا يكره اقامته الا بالبدن
عادة كشد الزار وكور العانة فكثير وكال عمل بكنه اقامته
بيد واحدة فقلد مالم يكره وقيل لو عمل عملا لوراه
انسان يعلم انه ليس في الصلوة فسدت صلوة وان
شك لا تفد لانه قتل وذكر في السابق لو شئ المصلي
مقدار نصف لانه قد وكذا لو فعله مرارا بين كره مرتين
نزلت ثم يضي وله نزلت فسدت **فصل في الوتر**
والترافل دعا الوتر دعا لا قيام وهو اللهم انا نستعينك
ونستغفر لك لي اخره وتم لم يفسد هذا الدعاء بقوله يا رجب

ثلاث مرات وقيل الفهم ربنا انتا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
حسنة وقيل عزاب النار ولو كنت بغير العربية جاز وكولان
المصنف مستدركا قال لم يرد لا يثبت لأن الصحابة اختلفوا في انه
في القرآن فالمصنف لا يقرأ القرآن حقيقة فلا يقرأ بالشيء
القرآن ولهذا الشبهة قالوا لا يقرأ في الصلاة والحب احب
وان كان اما بالخير وان كان منفردا فله الخيار في غير الصلاة
وقال ابو حنيفة يقرأ الفزرة وخافته الامام والمنفرد وهو المختار
والجواز في الوتر في خارج رمضان يجوز وهو ايضا رخصا
المندرج وفي الخلاصة جازت مع الكراهة ولو ترك الجماعة
في الفريضة لم يقرأ ان يصلي التراويح مع الامام قال ان
يصلي الوتر مع التراويح مع الجماعة سنة الجماعة فيها على
سبيل الكفاية حتى لو امتنع اهل المسجد عنها لم يقرأ بها كذا في
ولو اقامها البعض مع الجماعة فالجماعة تاركها افضل
لان افراد الصحابة روي عنهم الترك رجا دخل المسجد والاداء
في التراويح يصلي الفشاء اولاً ثم يتابعه الامام والارض ان
يترك السنة قبل لو ترك التراويح بغيره مالم يدرك وقت
تراويح ادى وقيل مالم يصلي ركعتين والارض ان لا يفتي
ولو غلبت النوم بكر التراويح وكذا على السطح في شدة الحر
والاستراحة على غير فليأت مكرهه ولو صلى التراويح
في بيته واداءه والناس يصليونها في المسجد ترك السنة ولم يكن
شيء ولو لم يجد وكالشيخ نية جاز وانظرا تكبير الامام
نية وادوها فاعدا يجوز ولو صلى تر وحدة بتسليمه او
الكاتب تسليمة وقد موضع التبريد حاز نفعه كسر التراويح في
محر من جاز والامام لا يجوز وفي الجوامع الفقهاء يكبر للمعز ان
يصليوا بين كائنتين ركعتين لا يها بدعة مع حاله
الامام ويكره التراويح في جماعة خارج رمضان على سبيل
الاتفاق والاجتماع اما لو اقتضى واحد واثنان لا يكبر وفي
الثلاث اختلاف المشايخ ويكره الامام بالاجماع ومصلحة
اول ليلة الجمعة رجب التي عشر ركعة بدعة يلام عليها
وكذا يكبر في ليلة النصف من شعبان فانه ركعة اما مذكور
التسبيح فقد اوردوا الثقات وهي مذكورة مائة ركعة وفيها
ترايب عظم ومنا في كثير رواه الباقين ربه وابنه وابنه ربه
عن النبي عليه السلام وصفته ان يكبر ويقرأ سبحانك اللهم ثم

ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اعلم
عشر مرات ثم يقرأ الفاتحة وسورة مثل سورة والضحى ثم يقول
سبحان الله عشر مرات ثم يكبر ويركع ويسبح ثلثا ثم يقول
سبحان الله عشر مرات ثم يركع راسه ويقول سبحان الله
لوح جود ربنا لك الحمد ويقول سبحان الله عشر مرات
ثم يكبر ويسجد ويسبح ثلثا ثم يقول سبحان الله عشر مرات
ثم يركع راسه ويكبر ويقول سبحان الله عشر مرات ثم يكبر
ويسجد ويسبح ثلثا ثم يقول سبحان الله عشر مرات ثم يقوم
ويصلي في الثانية فصل الاولي يصلي اربع ركعات بتسليم
واحدة وبعد ذلك هكذا يقول في كل ركعة وكان كله غيا
وسبعون مرة ولا يبد بالاصابع فانه يقدس ان يحفظ بالقلب
وان احتاج بعد جنة الاصابع حتى لا يصير علة كثر عليه سنة
النساء وقام الامام الي التراويح بتقدم السنة وبنتيجة التراويح
لا يتركه المني ولو قصصا ولما فسد ترك الاربع قبل الطهر
والركعتين بعده او ركعتي الفجر لا يحقه الا انه لانه تطوع
الا اذا قلنا فعل النبي عليه وانا لا افعله فيكون وعنه محمد
اهل بيته لو تركوا الا ذات وسنة من السن بقا تلتون وان
كان واحد اضربوا وحسوا وعنه لبي سجد لا يقرأ تلتون
وعنه منهم انهم بقا تلتون من ترك الا ذات وعنه المصنف في الوتر
والتم والالف في الجنابة بوترين ويجيبون ويقا تلتون
وفي السواك والتم والالف في الوضوء وركعتي الفجر بامرهم
ولا يوترهم ولو اخرج السنة بعد الفريضة ثم اداها في آخر
الوقت لا يكون سنة الكلام بعد الفريضة لا يفسد السنة لكن
ينقص ثوابه وكل عمل ينال في التوبة ايضا ولو ذكر ان يصلي
اربعة بتسليمه يصلي بالشهد وينتفع اذا قام الى الثالثة
وكذا يستغني في التراويح الا من دون السن لا يها مذكور واحد
المناجاة اذا دخل المسجد للصلاة وان شاء صلى التوبة اولاً ثم
جلس وان شاء جلس اولاً ثم صلى وفي الثانية صلوة تحية
المسجد ثالثة عندنا وفي الصلاة في يقوم ليكون اروع
والارض ان يتسليمها كما دخل لفعله عليه السلام اذا دخل
احد المسجد فليصل ركعتين قبل ان يجلس ولا يجوز بعد
طلوع الفجر وفي مناهج لبي 2 يصلي ركعتين تحية المسجد
بعد طلوع الفجر وقاله وهذا صحيح ويرد على المسجد بغيره

او لا فتراء وينوب عن تحية المسجد وانما لو لم يركع تحية المسجد اذا
دخله غير الصلوة **فصل** وقت ادراك ركعة في صلاة الا فتراء
ما لم يفتتح الامام من الشاة في الاصح ولو ادرك الامام في الركوع
فركع واعتد يدبه تحت السرة ولم يفعل هكذا لا يجوز افتراء او
وقا كصاحب الخط لا يتبع سنة الظاهر لا ادراك الركعة لان
ذلك ليس لكانها ينبغي البطلان لا حقيقة وبطلان الفرية حرام
ما ينبغي السجود اول صلوة فيستغنى هذا عند ليح و ليس
حتى لو فاتت ركعة او ركعتان بالية القراءة فيها في القضاء
وان فاتت ثلث ركعات فتندبها يا ايها القارئ في القضاء
في اولها ويغفر الثالثة بالفاخرة وعندم والثانية يا ايها
القارئ في اولها ويغفر الثانية والثالثة بالفاخرة كذا في
الذخيرة وذكر في سورة الماري لوجه الدين ذهب عن الح
انه اخر صلوة الا في حق القراءة والسنن وهذا يدل على
انه باية القراءة في الركعتين عنده اذا فاتت ثلث ركعات
ولو ادرك الامام في القيام ولم يركع معه حين راسه ركع
فقد ادركه تلك الركعة وروي عن ليح ع انه لو سجد قبل
رفع الامام راسه عن الركوع ثم ادركه الامام وفيها وعنه
انه يجوز ولو لم يركع ادراك الركعة مع الامام ان صلواته
لا يجزيه فليس قياس الرواية انه لو سجد قبل رفع الامام
راسه من السجدة الاولى يجزيه وان شاركه الامام فيها في
صلوة الغيب لم يبرها ادراك الفدية قال ابو جعفر بصفت
عندها ركعتي الغيب خلا فالحمد لان ادراك الفدية كادراك
ركعة وعنده لا كما لو ادرك الامام في الجماعة اعلم ان الاول
الادبي في سنة الغيب ان يا ايها في بيته لقوله (م) في سنة
الغيب في بيته يوسع له رزقة وتغفر المنازعة بينه وبين اهله
وتجتم له الايمان فان لم يفعل في بيته فبعد باب المسجد
اذا كان الامام يصلي في داخل المسجد فان لم يكن ذلك
فخلف الصفوف بالخارج ويكره ان يصلي بلا مايل
واشد ما كراهة ان يصلي في الصف تحت لظا الغرم
ويكره للامام ان يصلي السنة في مكانه الذي يصلي
فيه المكتوبة لما روي عنه وم اتجزأ احدكم اذا صلى
ان يتقدم او يتأخر لانه لو صلى في مكانه ظن الداخل
انه في الموضع فاقتدى به ويتجنب للماد يوم ذلك

ذكر **فصل في قضاء الصلوة** ولو صلى خلف امام يفت
في المرأة ينبغي ان يركع وكذا كل صلوة ادبت مع الكراهة
يكره للامان ان يفتي صلوة عم ثانيا اذا لم يكن فيه شبهة
الخلاف لم يكره مؤذاه علي وجه الكراهة قال بعضهم في
الشفل او في من قضا الصلوات التي فسدت وهو روي
هو اذها وكذا الشفل او في من قضا الصلوات التي فسدت
في شبهة قال بعضهم يبعد صلوة المرداة اعتبارا ط
لا اعتبارا فسادها فالاولى ان لا يفعل ذلك وتوفى
لا باق كرك لا يصليها في الاوقات المكروهة في الشفل
وقيل يكره لانه امر لا دليل عليه قال بعضهم يجب ان
يقول في القضاء نويت الغيب ثم الظاهر ثم الغيب ثم الغيب
ثم الغيب ثم الظاهر ثم الغيب ثم الغيب ثم الغيب ثم الغيب
صلوات وقت واحد مثلا لو ترك صلوة وقت الغيب يقول
نويت لاول صلوات الغاية للحي او اخرها وقيل
الاصح ان ينوي الظاهر والبصر او غيره وليس عليه ان
ينوي انها هي الاولى والاولى وكذا في صلوة من يوم
ولا يبرها اعاد صلوة يوم وليلة ولو نسي صلوة فذكرها
بعد شهر تجوز الوضوء مع ذكرها هو المختار المعتبر في صيق
الوقت المسحب قال بعضهم من غزاه في هذا الزمان فقات
صلوة عم وقضاها يحتاج اليه مائة غزاة تكون كفارة لها
خاف المفسر عن السواق او قطع الطريق له ناهي الوضوء
كذا القابلة اذا خافت على الولد وتوصف المصطفى شرايطها
جاز والقبول لا يدري هو المختار **فصل في ما يوجب سجدة**
تسوية في سنة الفاتحة وتذكر ساعة ساكنة اي سورة بقراء
مقدار ركن يلزمه السهر ولو قرأ الفاتحة في خلال القنوت
او سمع سائبا لا سهو فيه وعنه قاسم بن محمد اذا ترك التسبيح
في اول الركعة يلزمه السهر وفي الفدية لوقراء الفاتحة مع
سورة ثم علم انه قرأها لا سهو عليه ولو زاد على الفاتحة في
الركعة الثالثة مقدار اية طوبى يجب السهر وفي الخلاصة
الفدية بعد السجدين للسهر وليس بفرق بين تركها جاز
ولو نسي السورة وركع ثم راس وقراء السورة انتفى ركوعه
حتى لو لم يبد ركوعه فقد قيل على قياس قوله لا يفسد
وعنه اصحابنا لا تفصل قال بعضهم يجب السهر بترك التسبيح

بين الفاتحة والسورة وفي المنية شرط في الصلوة على النبي وم
 في الفقرة الاولى يجب سجدة السهو وفي المنية لو قرأ فاتحة
 في الفقرة قبل الشهادتين لم يرد السهو ويبدل لا قراء ثالثة قبل
 سورة لم يرد السهو ويبدل لا قراء ثالثة الا في بين لم يرد السهو
 شكر في صلوة فتذكر والحال حيث تنقل عن شيء من افعالها
 فان كان بين السجدين او في الفقرة الاولى لم يرد السهو
 والا فلا سجدة للسهو وسط الفقرة لا يقعد ويبعد ثالثة
 وقبل يقعد ولو فرغ فتكبره صلى ثلثا ام اربعا لا شيء
 عليه وقبل الفراغ يخرج ثم يادخذ بالمستيقن صلواتا مستيقن
 واحد بالتمام واخر بالمقتضات. وشكر الامام والفرق فلا في
 اعادة الا على المستيقن بالمقتضات. لا سهو على اللاحق
 سهوه ولا على المنفرد بمجره فبما عرفت ولو شهد في قيام
 او ركوعه او سجوده فلا سهو ولو قرأ في ركوعه او سجوده
 ولم يرد السهو على المسروق ساهيا بعد الامام لم يرد السهو فصار
 لا قنم امام قائم الى الخاتمة وقد فقه لا يباين بل ينظر بين
 عود بسجدة منه والا فبدونه ولو اقدم على الامام بعد
 ركوعه فسهرى الامام وسجد للسهرى بعد المسروق معه وان
 لم يسجد مع الامام يسجد في اخر صلوته ولو قام المسروق قبل
 سلام الامام وسجد الامام للسهرى عاد وسجد معه ان لم يقعد
 تذكر الركعة بالسجدة وان قعدا لم يسجد للسهرى في
 اخر صلوته ولو كان سهوا الامام في الركعة الاولى لا يجلس السهرى
 على المسروق ولو سهرى في الركعة تذكر ان كان في موضع
 يجوز اداؤه وجب اداؤه وان كان في موضع لا يجوز اداؤه
 بالصلوة مثلا لو نسي قراءة الفرات فتذكر قبل الخطا ط الح
 السجدة قراء ثم سجدة للصلوة ثم السهو ولو تذكر بعد السجدة
 بطلت صلوته ولو نسي الركوع ثم تذكر فان كان قبل السجدة
 الثانية ركع وسجد للسهرى وان تذكر بعد الثانية بطلت صلوته
 ولو ترك سجدة من ركعة وسجد في الثانية ثلاثا لا يترك
 الزايد عن الثانية الا بالنية لانها دين ولو عاد بعد الانقضاء
 قبل تشهد لنقصه النيام والصحة انه لا يشهد ويقعد ثم
 ولا يقعد قيامه بتمرد لم يؤمر وسجد للسهرى لا يترك
 الواجب فقال بعضهم بطل صلوته **فصل في سجدة التلاوة**
 يستحب تقديم التلاوة في السجدة على السبع المبراة

المبراة تصلح للامانة للمصل في سجدة التلاوة دون صلوة
 الختارة ولو قرأها في غير محلين منين سجدة لان المجلس
 واحد وان طال ولو تلا آية سجدة في صلوة فركع بها اخر
 ان نوى ولم يجلس بينهما وبين الركوع ثلاث ايات
 وذكر في الواقعات اذا قرأ آية السجدة بالمعراج لم يجب
 عليه سجدة التلاوة لانه لا يقال قراء الفرات وان يقال
 قراء الفرات ولو فعل في الصلوة لم ينقطع الصلوة لانه قراء
 الحروف التي في الفرات وفي المنية وجوب السجدة متعلق
 بقراءة حروف السجدة مع نوى قتلها او بغيرها **فصل**
 تلا سجدة ونسي ان يسجد ثم تذكر فسجد فعليه السهرى
 وقبل لا نية المنفرد لا اداء سجدة وجبت بقراءة
 الامام تشريفا وقيل لا اخفاؤها عن قوم يقرب بعضهم
 ولا يسجدون لا يارس ولا ينحني للامام ان يقرأها
 في صلوة بخافت فقرأ ولا في الجمعة والعبدان اذا كان
 القوم لا يسجدون ولو سمع من الطويل آية سجدة يتركها
 في الاصح ومن النيام يتركها وقيل لا فصل سبع سجدة
 فسجد مع تاليها وله اتباعه فندت صلوته ولم يحزن عما
 سمع وان تلا في الصلوة وسجد وسلم ثم تلاها منه
 خارجها قبل تبدل المجلس قاله ثم نوى كتاب الصلوة
 يتركها وفي الزايد لا يترك وهو الا مع نية بعضهم
 يقول في السجدة سبحان ذي الاعلى ثلاثا وقيل
 يقول خضعت للرحمن سجدة للرحمن فاعترف بارحم
 وفي المحيط لم يقل في السجدة شيئا جاز لا نسي اقوي
 من سجدة الصلوة لكن الاولى ان يقول فيها شيئا وفي
 الرضة يجب فيها تكبير مع رفع اليدين اذا كانت
 في غير الصلوة وقيل يجب التحريم والتحليل دون
 الشهادتين وقيل لا يجب الا التحريم في سجدة الشكر غير
 مشروعة بل يكبر عند الجوع وسجدة عندها وعند
 الشافعي سجدة واما السجدة التي عقب الصلوة فتكبر لان
 لها لذة اداها اعتقدوها سنة او واجبة وكل ساجد
 يودعي اليه هذا فكمروه كتيبتي السورة للصلوة ونسيت
 الصلاة للوقت **فصل في السجدة** ولو قرأ ما قرأ ثم تلاه
 ان يرجع وبنيته وبين مصره اقلمة ثلثة ايام ثم ولو صلى

ما قرى سافر وقيم فاحدثه فاسخلف المقيم يلزم المسافر
الاقام ولو كان بعيد شرا بين سافر وقيم قيل بينهم
وقيل يقصر وقيل ان كان بينهم ما بينهما في الخدمة يقصر في نوبة
المسافر وقيم في نوبة المقيم والمسافر لا يقصر مقيما بنفسه التزو
والمسافر يقصر بقيمة به ولو تروى المولى الإقامة ولم يبق السيد
بذلك حتى صحت اياما ركعتين ثم اضرب المولى اياما وركعتين
وكذا اضربها الزوجة بنيتها الإقامة اعاد الصلاة في ظاهر
الرواية وفي الحيط لوزن الزوجة الإقامة يصير الزوجة
مقيمة تبعا له اذا كانت مستوفية مهرها الموكلة المهر اما اذا
لم تستوف فلا تكون تبعا له وان كان بعد الدفول عند ذلك
وكذا الجيش مع الامير اذا كان رزقهم منه وان كان رزقهم
من مالهم فالبيعة لبيعتهم فان كان في بلدة محل عيادة كان
مقيما في بلد صلواتهم وان كان في خارجها فالظان كان
مسافرا في صلواتهم رجلا امراة فان كل واحدة منهما في
بلدة يتم صلواته في كل واحدة منهما واختلفوا في السن
قيل الافضل الفعل فربا وقيل الافضل التركة فربا
وقيل الفعل حال النزول والترك حال السير وقيل يصلي
سنة الحج خاصة وقيل سنة المغرب الصلوات وقيل بركتين كان
السنة شقة عظيمة عليه والا يصلي بنية الإقامة في موضع
لا بناء فيه الا التركة الذين في المفاوات يبيتون النهر
يصح بنية الإقامة منهم فيها لان الإقامة اصل لهم فيها فلا
بالانتقال من مرقى الى مرقى الا اذا ارادوا في موضع اقامتهم
في المصيف وقد اوضح اقامتهم في الشتاء وبينها سنة ثلثة
ايام يصبرون ما فيها وكذا السلطان لا يصبر ما فيها
ولا بنية الا اذا قصد ميرة ثلثة ايام فيها **فصل في صلوة**
الحج يجوز اقامة لكل امير وانه لم يتقدم الخليفة اذا كان
سيرة سيرة الامراء ولومات والفضل في الحج خليفة او
صاحب الشرط او القاضي جاز وان لم يكن واحد منهم وانفق
الناس على اقامتهم جاز **صلى** احد بغير اذن الخطيب
لم يجز الا اذا اقتضى به من لا ولاية له في الحج **المصطفى** عند
الحج فاختلوا فيه فقال **الوسم** هو كل موضع لا يمر فاني
ينفذ الاحكام وقيم الحدود **وعنه** انه لو اجتمع من يجب عليه
الحج في اكثر ما جدم لا يجبرهم حتى اصابوا الى بناء مسجد

سجد آخر للحج وقال بعضهم ان يوجد كل ما يحتاج اليه عادة
وقيل ان يقبل كل حرفة من حرفته من سنة الى سنة من غير
ان يحتاج الى حرفة اذى وقيل ان يوجد عشرة آلاف مثاقيل
وقيل ما بعد الناس مصر وقيل كل موضع يكون مثل المدينة لان
الحج جازية في المدينة بالانفاق **ويجب** للحج على من
سمع النداء من اهل القرى عديم وهو الاصح وبه يفتي
لنوله عليه السلام للحج على من سمع النداء **ويجوز** اذا دابة
الحج في موضع متعذر في مصر واحد عديم وهو روائيه
عنه **ويروى** عن النبي **ذكر** في جراح الاحكام المصلي
اذا ذهب الى المسجد يوم للحج لا يصلي تحية المسجد الا انما
يقرون القران في الحفلة لان استماع القران فريضة و
تحية المسجد سنة وعند الشافعي واجبة **ولو قرأ** الخطبة غير
بالجاذب السلطان وصلى بالخطبة صلوة للحج جازية
وفي شرح الكافي لوقر الخطبة قبل جزي الجماعة ثم يصلي
صلوة للحج مع الجماعة في جوازها وابتان والاصح انه
عدم جوازها **ولو قرأ** الخطبة ثم يدها انتقص وضوءه وصلى
غير الخطيب صلوة للحج ان سمع الخطبة جازية والا فلا وذكر
في شرح السنة رفع اليدين في الخطبة غير مشروع قالت
استفي في خطبة الحج يرفع يديه لان النبي عليه السلام
يرفع يديه في الاستسقاء **واختلفوا** في بنية الاربع قيل
ينوي السنة لان الظاهر قد سقط بصلوة للحج وقيل ينوي
الظهور لان الظاهر ان سقط بالحج يصير هذا نقلا لان
النقل يورث بنية الفرض والاصارته **فصل في**
صلوة المني **ربيع** يحز علي الايام براس سقطت عنه
الصلوة فاذا برى فلا قضاء فيما زاد على يوم ولبنة في الحج
ربيع يحز غم القيام بنفسه وامكنته الاستسقاء بغيره فيصلي
قاعدا جاز **ولو صلى** قاعدا تقبلا يلزمه الاعادة **ويجب**
تحته ثياب عيسى ولو بيط اخر يحبس من ساعة او لحقة وثقته
ان يصلي جازية **صلوة الارض** وان قدر الاقنار بالعار
في فتاوى الوهمي لا يكفي في الايام اصل الاخذ بل لحظ
بقدر الممكن **وفي** الثانية لم يرد به ان لا يمكن القيام اصل
بحث لوقام سقط كما هو مذهب البعض لوقالت بل طاف
عن ابي الابرار او ادراسه او وجد في القيام الماء شديدا

يلزم من قدر النيام ولو قدر بعض النيام بقوم بقدر ما يقدر
ولو قدر أنه حتى لو قدر على التكبير تأيلاً فذكر كثير من فضل
وأن لم يفعل شيء عليه أن فقد الصلوة وكذا إذا أخرجه
الغيبوبة قدر على التكبير والاستسنا والى أنسان أو صاحب أو
وساطة لا يجوز به إلا كذلك **مريض** لا يكتف الصلوة إلا بأصوات
أوه وخو به عليه أن يصلي **فصل في الأنداء** ولو كان
قائماً في ركعة ولم يفت صابراً في التكبير والقيام جميعاً ولم
يلزم الوقت بعده قايلاً لأنه ما أتى به من القيام إلى أن يصلي
أقرب إلى الركوع بكنهه **رفع** رأسه من السجود قبل إمام يهود
اليه في المنادي الشهد في التقدمة الأولى فذكر بعد ما قام
فعلبه أن يهود ويشهد بخلاف الإمام والمنفرد **رفع** المنفرد
من الشهد قبل إمام وضعت جازت صلوته ينعم عن حرفة
واضح من جناية فالذي عن جناية أولي بالامانة **صلى** النبي
أول بالامانة من غير والمستأجر أولي من الأصبر يوم الاثنين
أن شاء تقدم وإن شاء قام بينهما وكان بعض الفقهاء يكره
بذلك قاله هو لا حوط **رأى** في نومه جناية لا يدرك
معي أصاب لم يبد شيئا **الحجينة** قراءة الإمام فقال بجب
أو نعم إذا رأى لا تفقد **إمام** دخلته بصلح الغناء قبل غيبوبة
السبا فاضاً بقولها فالأفضل أن يصلي وحده بعد البيان
ولو غلب على ظنه السابعة فأنها وقد وضعت اليها إرضى وقد
احتياطاً فهو مريض لأن الغالب كالبقيين ولو أدرك بعض
الناس في فادرجع الإمام يصلي الباقي وحده **يلزم** الأسراع
في قراءة التراتيل واركابها ولو فتت بغير العربية جائز ولو صلي
بغير صوت بكنه وقيل أفا بكنه إذا قل استخفاً **أنتج** الصلوة
لوجه الله في ثم دخل في قلبه رياء فقل يا سيدي الصلوة
بكنه لخصوم ما ينبغي أن يفعل والله أعلم **فصل في صلوة**
العبد ويحب التكبير في طريق الأضي من أن ينظمها إذا
استحب إلى المصلي في روايته في إرضى حين يشرع الإمام في
الصلوة قال بعضهم يجب أن يجمع الناس بوم عرفة بعض
المواضع تشييراً بالواقفين بمرقة التشييع أهل الطاعة ليكون
لهم ثوابهم وعمر ابن عباس رضي الله عنهما فذكر بعضهم فلما هذه عبادة
منصودة مخصوصة بكان فلا يصح عبادة في غير وقت
من طواف حول المسجد غير الكعبة بحيث عليه الكفن ولم يثبت عن

عن النبي عليه السلام التبريد بالمدينة فلا يجوز الاحتراع في الدين
وما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما في الوعظ والتذكير لا التشييع
عرفه وأعلم أن إمام العصر ثلثة وأيام الشريفة ثلثة والكل يفتي
بأربعة أيام أو لها من لا غير والرباع شريفي لا غير والتمسحان
خبر شريفي بها ولو في التكبير فذكر قبل أن يخرج من المسجد
كثيراً من الشريفة ولو في الإمام كبر الترم بخلاف سجود السجود لا
برأى في حرية الصلوة فلا بد من الإمام ولا يفتل عنه ويعلل الكثرة
ما ينظم حرية الصلوة حين لو قام وخبر من المسجد أو تكلم فأنه لا يكبر ولو
في غير ما لا تشييع أيام الشريفة في إرضى كبر لا ما فاتت قبلها ولا
ما بقي منها بعدها **وتكبير** الشريفي هو أن يقول مرة بعد كل صلوة
الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد
روى أن جبرائيل لما جاء بالقرآن خاف الخلة على ربه ثم
فقال الله أكبر الله أكبر فلما رأى أنهم لم يسمعوا قال لا إله إلا الله
والله أكبر فلما سمعوا سمعوا كلامه علم أنه فرب فقال
الله أكبر والله الحمد فصار ذلك سراً في أيام الخيرة يجب أن
ينصرف إلى دينه من غير الطريق الذي إليه به المصلي كما فعله النبي
عليه السلام هكذا صلوة العيد جائزة في موضعين حاجة
المصنف **فصل في الجنازة** ثلث الشهادة في حال الموت
ولا يقال قل لا إله إلا الله في مرضه وقال لا أقرب ويكون
كافراً نفوذ بالله في وهي أشهد أن لا إله إلا الله
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أنت بالله وملائكته
وكتبه ورسله واليوم الآخر وجميع ما جاء به محمد صلي
الله عليه وسلم وثنا قال هذا إذا كان المصلي عالماً
وأن كان جاهلاً يقول الملقن طائفتين وترورين
تكرري بردي محمد تكبرين حق بغير يد أي أذم تكبرين
بركته وحمد بغير كنه وجميع بغير له ود وكاف فترورين
وكوكون أي كنى بغير حق أيد وكنه وقيامت وصراط حق
أيد وكنه وبغير خبر وبردي وهو يقال في دن كينوردي
د وكاف حق أيد وكنه أيد وكنه أي أذم ربه وعند الميت
هذا الحالة لا يكون بكاء لأنه يشوش الميت ولا النساء **فصل**
على الميت لتخيه بالموت كسائر الحيوانات الدنونة إلا أنه
يظهر بالفضل كرامة وقيل لا ينبغي لأنه مؤمن بالفضل لا
أنه علي غير وضو **وتو** وجديت في الماء فلا بد من غسل

لا تخطأ بالفضل نوحه علي بن آدم ولم يوجد منهم فعل
ولو ترك بغيره النبل جاز وفي هذا رواية بكنة سنن البصرة
المنيفة وبكره فخذله بكنة فبن لئلا شق الفضل بوضا
الميت المباني الي الصبي العاقل في غير العاقل بنبيل
ولا يوضا ولا يصح ان يوضع الميت علي السرير كما ينسب
ويثبت العاقل علي بده الحنة في ميت بخل البقرة
لان تن البقرة حرام لا تظفر ولهذا الرواية انما هي الاما
تتمها اجنبي بحدقة عند البقرة وانما حكم الحنفي المشكل
في الفضل ان مات فليس له رجل ان يسله بخرا ان يكون
انفي وليس لامرأة ان تنسله بخرا ان يكون ذكر وان كان
يتم سواء كان الميت امرأة او رجلا بخرا ان كان الميت
اجنبا وبدون الحنيفة ان كان الميت ذارح حرم والفضل
بالا الحار مذهبنا وعند الشافعية الا فضل بالاء البارد
الا ان يكون عليه وسخ او غلابة وليس في غسل الميت
استحالة في الرواية الظاهرة رغم ان حرم جعل النطق
المحذ في تحريمه وفي بعضهم قالوا يجعل في صا حجب
اذ فيه ايضا وانما جعله في دبر فحجب ولو اوصي ان ينسل
فلان فالوصية باطله ولو كان النسل واحد في ذكر
الموضع لم يجز اخذ الاجرة للفضل وان كان متعذرا جاز
اخذ الاجرة ويجوز الاجرة لحمل الميت ودفعه وخذق
بكره قراءة القبلة عند الميت حية ينسل كذا في التبيين
فصل في الكفن كفن مثله لباس اذا خضع اليه والتمساده
ما يلبس عند قيام البراءة وقيل ما يلبس غالبا ويجوز ان يكون
في الحرير والمنزعة والمنصف وبكره للمجاهل اعتبارا بحال
الحيوات ويجوز ان يكون كفن الرجل من الكتان او الصوف
كفن الا وفي من النطق واستحق النساء خروف العامة ان
كان من العامة والسادات او الشايع لما روي انه عليه السلام
يقوم الميت ويجعل ذنب العامة علي وجهه بخلاف
حالة الحيوات فانه يربط من قبل قفاه بغير الزينة و
لهذا جعل ثياب المرأة علي صدرها وقال بعضهم
بكره العامة لان الكفن يكون شفا والسنة ان يكون
وسرا والخفة الي تربطها ثيابا ناعما خديف بين
ركنيها الي صدرها فيكون فوق الاكفان كنبلا

كفلا ينشر الاكفان عنها وفي الاختيار يلبس الميت في الحار
فرد ثم تربط الخفة فوق القميص ثم الاثار ثم الخفاة ولربس
هو طري كفن ثابته جميع المال فان قسم المال فهو على الوارث
دوت القرى واحجاب الوصايا ولربس بعدما انسخ كفن في
ثوب لانه اذا انسخ حزن من حكم الادبيني الا ترى انه لا يصلي
عليه فصا ركا لقط ولومات بتركه بغير الناس تكفينه وان
لم يقدوا ساوا المكنين وذكر في بعض الفتاوى ما انت امرأة
ولم تدع شيئا فكفينها وعما رها علي زوجها عند له ووعند
حريمه لا يار علي ولاها ثم علي كل من يجب تكفينه من الاقارب
الا قارب فالاقرب ثم من بيت المال قال في فتاوى قاض خان
علي قول له من يجب علي الزوج وان تركت مالا وعليه الفتوى
فصل في الصلوة بكرة الزرع ان فلا نامات ولا ناس ان
يعلم بعضهم بوضا والاصح انه لا بكرة لان فيه اعلام الناس
في اذن جمعة وفيه تكثير المصلين عليه والمستغفرين له وفيه الخصال
الا وفي الصلوة الميت الامام الا عظم ثم سلطان كل عصر والقاضي
ثم امام الجماعة ثم امام الحق وهو اولي ثم الوحي عند له في يوم عظم
وعند له في يوم ولية اولي لورا حقت الحيا وانت فالاقرب بالصلوة
اولي من يلحق لا يخلو فيه ولو اختار الجمع فان شاء جعلها صفا
واحد وان شاء وضع واحد بعد واحد الا انه يوضع الرجل قدام الامام
ثم الصبي ثم الخنثى ثم المرأة ثم المراهقة ثم المصنعة ولوامت المرأة
في صلوة الجماعة لا يبارد افضل صفوفها انما هي في صلوة
الجماعة اخرها وفي غيرها اولها اطرافا للنواضع ليكون شفا عنه
ادعي الي القبول ولو كان الترم سبعة يصفون ثلث صفوف
يتقدم واحد منهم الامام وخلفه ثلثة وخلفهم اثنا في خلفها
واحد لقوله ومن تصلي عليه ثلثة صفوف غفر له ويسقط
صلوة الجماعة بصلوة الصبي عليها كما يسقط فرضه في التلزم
برد الصبي من الجماعة وفي الخط لم يصلي علي الميت واحد كفي
ولو صليت النساء جماعة علي جنازة قامت الامام وسطها
كما في الفريضة بكرة فاهر الصلوة ودفعه ليصلي عليه الجمع
العظيم بعد صلوة الجمعة وبكره لها شرائط الصلوة من الصلوة طهارة
الثوب والكان واستقبال القبلة كما في بيشير في سائر الصلوات
ولو وجد من الميت بعضه مع الرأس يصلي عليه ولا يرا سوا
الكسفة مع نصف رأسه وكذا بالراس يصلي عليه والفتاوى على هذا

الاول ان لا يصلي على ميت بين القبور ويكره صلوة اخرى
 عند القبور لو اخرج ولا بد من الدعاء بعد الثالثة يدعوا لنفسه
 لكي يغفر له فيستجاب دعوات الميت لانه المتصور والمسلمين
 لانهم كالهيئة يشد بعضهم بعضا وليس في الدعاء شيء يفتن
 ولو دعي بالمروءة اللهم اغفر لحيينا وميتنا وصغيرنا وكبيرنا آه
 ولوقرا الفاختة بنية الدعاء لا باس به اما بنية التلاوة فمكرهه
 ولا يدعوا بعد المراتب في ظ المذهب وقيل يقول اللهم ربنا
 انت في الدنيا حسنة آه وبزوي في النبوة الرجال والحظوظ
 كما في سائر الصلوات **فصل في المصليات** يكره تشيع الجنائز
 ربع الصوت بالذكر قراءة القرآن وقولهم سمعوت كلحي و
 هوحي لا يموت وغورها خلفها بدعة ولا ينبغي للنساء ان
 يخرجن الى الجنائز لانه دم نجس في ذلك قال ابن صرفن ما زورنا
 عزنا ما صورنا مطلقا ولو كانت الارض روضة فلا بأس بالثمن
 واتخاذ النابوت افضل من بلادنا تركه ويكره ان يتخذ لنفسه
 نابوتا قبل الموت وكذا يكره الصلوة في النابوت وراي ابو بكر
 رجلا عنده مسوان يريد ان يحفر قبره لنفسه فقال لا تقدر تنرا
 نفسك واعد نفسك للقبور وذكر في كتاب الوصايا في المنية
 لروايه اناس بان يصلي عليه فلان او يحل بعد موته الى
 بلدة اخرى او يكفن في ثوب او يطحن قبره او يدفن الى
 اناس شجع ليقرا على قبره فوجي باطله ولو اوصيه بان
 يقبر في قبره فقبه كذا بقرب فلان المزاهد يراي شرط ان
 لم يتغير المورثة مائة للحل وضع اليد في علي القبر بدعة
 والقراءة بدعة حسنة ولا ينبغي من قرأه الا اذا عرف انه ميتا و
 السؤال بقرانه **يكره الاخراج من القبر** لمذهب به الى بلد اخر
 يكره الذهاب بالميت اكثر من المبدل من الموضع الذي مات
 فيه وان مات ولم يدفن اياما بان جعل في نابوت ليجعل
 من مصر الى مصر لا بأس به **لما روي** ان يقرب دم مات في مصر
 ونقل الى الشام وتابوت يوسف يوسف وم نقل من حبش الى الشام
 بعد زمان يكره السؤال بالدفن والسؤال لكل ذي روح في
 الرضيع وينتبه المذكر ويمنع الجواب **وسئل عن** الميت النضلا
 عن وطن القبور فقال يكره نقله على انه تارك الاولى
 فقال لا بأس به لان الميت وم قال لان اخيه قد دفن على
 مح حب الى من اطي القبر **في النابوت** والتراتب التي فرت

لا ينبغي ان يصلي على ميت بين القبور
 ولا يدعوا بعد المراتب في ظ المذهب
 وقيل يقول اللهم ربنا انت في الدنيا حسنة آه وبزوي في النبوة الرجال والحظوظ
 كما في سائر الصلوات

لو لم يزل السقف فقال وان كان له منزل السقف لكنه مف
 الميت باق فلا يجوز ان يوطئ فنزل الخنزير من رجله والديه
 بين القبور هل يجوز له ان يتر بين قبور المسلمين بالزحاة والتسبيح
 ويؤمر قبره فقال له ذلك ان امكنه من غير وطئ القبر
 وواضع المرأة الميتة زوجها ان كان وكنت وجهها وان لم يكن
 فغيرها وان لم يكن فتشخ صالح وان لم يكن فتشأ صالح **ويجوز**
القاء المطر على راسه ولنه ايضا في الشريعة وقيل يكره الا شتم
 وراي القوم مع الميت الى القبر يكره الرجوع قبل الدفن بل ان
 الولي قبل حفرة قبره قدر نصف القامة وقيل من الصدر و
 ان زاد خشن **يكره البناء على القبور** والكتابة وان يعلم ببلدة
 زايدة وقيل لا يكره البناء اذا كان الميت من الشايع والعمارة
 والسادات وسئل ابو حازم عن المرأة التي تجلس في بيت الميت
 ففقدته وذكر مناقبه وتكبر معها النساء وهي ان حق بها
 وهي تفعل ذلك لطمع يكره ذلك وان فعلت ذلك فغير طبع
 فلا بأس لا يفسد اهل البقي ولا يصلي عليه وكذا قطع الطريق
 وقيل لعل ان ولا يصلي عليه وكذا لو قتل ظالم لا يفسد ولا
 يصلي عليه لانه ساع بالفساد وشاعت جعلوا حكم المتولين
 بالمعصية حكم اهل البقي على هذا التفسير وفي مع الشفي
 سار عن قتال الاعونة والظلمة والساد فقال يباح قتلهم
 وثياب قاتلهم فان قيل لو قتلوا في ايام التوبة قال كذلك
 الجواب لا يفسد ولا يكره والساد والمالهرا عنه وسئل الرازي
 عن قتال ولادة زبانه فقال يقتلون بلا انذار **كتاب**
الزكوة اداء الزكوة على وجه التسمية افضل والنافلة لا ولو
 كان له والذات مسرات فدفع الزكوة الى فقير ليدفعها اليه
 والذية يكره قال ابو حازم وم معها اذا وقع الزكوة ويكره الا ان
 الى الدين او يكره الا بوع الى الدين جاز ولو دفع الزكوة تحميم قال
 رفعتة فرفضه ونزح يجرى لانه المعين للثوب دون الثمان
 وقيل لا يجزيه **وتمايز** المديون بنية زكوة ما لم يدر
 لا يفسد اذ حب النافض من الكلام بخلاف ابراء النصاب
 من فقير سقط زكوة لانه اذ حب الدين من الدين وكلاهما فمضات
 ولو دعب مقدار زكوة من الدين للمديون الفقير بنية الزكوة
 من ذلك الدين لا يفسد وما ياد عنه ظلمة رفا نسا من الصدقات
 والمشور والجربة والحراج والمصادرات فان مع انه يفسد اجمع ذلك

١٩

من ارباب. ارباب الاموال اذا اتوا عند الدفع المصدق
عليهم لان ما في ايديهم اموال المسلمين وما عليهم من البقاع
فوق اموالهم فلوردا ما عليهم لم يبق في ايديهم شي فكانوا
فقرى. ومن كان له اعادة احوط لان الحق لم يصل الى المستحق
ظاهر اول ما اخذه السلطان هو ارضه الاراضى للحاوية عليها
فانه بمنزلة الراعي كما ان الراعي يحفظ الغنم وياخذ الاجر ولا
يسقط الزكوة من الباقي والسلطان يحفظ البلاد وياخذ
الاجر فلا يسقط الفسخ الباقي. صبي له ام غنمة ولا ابل
يجوز دفع الزكوة اليه. لا يجوز دفع الزكوة الى صبي لا يستل
ان يقبض من له فقتنه دفع الزكوة الى مملوك فقير جاز وفي السوط
لا يجوز دفع الزكوة اليه من يملك المصائب الا لطالب العلم والفاخر
والفقير من لا يملك له يجوز دفع الزكوة لطالب العلم ولو كان
نقته اربعين سنة وروى عنه ع. 2 لا بأس للمهاجرين اذ المصدق
كفها والخبرة كانت عهد النبي لم يوصل في الجبل اليهم عوضا عن الصدقات
فاذا لم يصل الموضع اليهم لا حال الناس في احوال الفناء وتبنيها
وايصالها اليه مخفيها عار والى المفروض عنه والا هكوى صريحا
لهم دفعا للضرر عنه. ويجوز نقل الزكوة من كمال المال بلا كراهة
الى بلد آخر ان كانوا قهرا او شرفا واشرفا فزكوا وادرس
الا فضل في صرف الصدقة ان يصرفها الى اخرته ثم اعاد ثم
دوى الارحام ثم جرد ثم اهل مكة ثم اهل مصر قال الزيد
ان كان الدين مراهبا جاز لا يبيع لانه غير مطالب به عارة وقيل
ان كان الزوج على غريم من قبضته يبيع والا فلا لانه لا يدور ببيع
زعمه والمدون يبيع الزكوة وان كان مراهبا جاز ولو حقه دين يبد
وجوب الزكوة لا يسقط الزكوة لانه عرف ما يفتقر يجوز ان
يكون رافعا ولو اقرض المصائب فمكلم يضمن له ابل عار
بها فيه ما شاء قال البرقي يجوز له ان يدفع القيمة قالوا هذا
اشنع لان صاحب الغنم لو اراد ان يدفع ثمن الشاة كلها ليق
الاجر ان الساعي اذا اخذ الصدقات واجتمع عنده غنم
خاف عليها من الذئب فاخذ كلها فكان الشاة يبرصا
الى حفظ الغنم له ذلك. وفي المنية عليه الغنم لو اتى الغنم
بنفسه الى البقرة لم يجز قضاؤه قال الامام ان يارخذ ثانيا لان
الا فذله. ولقد جعل النول في الخرافة لتجرب لوتوفى الارض جاز
اذا اصبح مصرفا ولو جعل الشرا لم يجز وان صلح مصرفا وفي المذنة

المذنة الواخذ الامام الخارج من الارض او المالك من الغنم واليه
من الكثرة يصرفها اليه في شاة ولا يصرفها الى الفساد الجني حرم
اهل الفساد. اعلم ان المصارف المذكورة في قوله تعالى انما الصدقات
الاية مصارف الثغور والزكوة وما اخذه العاشر من ثمار المسلمين
وان مصارف من الفنايم والمعدن والكنز ثلثة وهم البناحي
والمساكين وابع السبيل وانما مصارف ما اخذ من غنائم الارض
وجزيرة الروم وما اخذه العاشر من ثمار اهل الذمة والمناج
فصالح المسلمين من سدة الثغور وعما ربت الرباطات والمجوس
وامرات الغنم النافعين والنفقة العاديين والمقاتلة والجنين
ومصارف بيت المال فمالحة المرض والكفان الموقوف
نقته المنيط ومن هو عا جزع الكلب والواجب على الامراء ان
يجعلوا الكمال يرفع من الاموال المذكورة سنا على حاله فيصرف
كل واحد منها في مصرفه ولو اؤذوا منها لا نفقهم رايدا ما يكفيهم
يكون ظاهرا كذا في الخضر الطحاوي وفي المقدمة يصرف
ما يبطل للمساكين من المال الى النفقة العاديين والمدرسين
لان الاسلام اعز بها ونه الله تعالى في ما لا يستغنى عن
معاونة المساكين على الكفاي **كتاب الصدقات** لو صادرا
بشهادة اثنين لهم ان يسطروا بعد ثلثين وان لم يروا وبشهادة
واحد لا ولو شهدوا في الشاة والسري من رمضان انهم راوا
المهلا قبل هذه الايام يوما لم يقبل القاضي شهادتهم لانهم
تركوا الواجب عليهم وهو شهادتهم وقت رويتهم ان اذا
لم يكونوا في ذلك المكاف ولو راجع هلا لم يضاف به شاة
ليس في فاضه وولي وشهد عند الناس وقبلا شهادتهم عليهم
ان يصوموا بقوله. وكذا لو راي الرجلان هلا لا يزال في
البلد لا باسوان ينظر وا. ولو راي الامام هلا لا يزال وصاد
ليس له ان يبيد ولا بأس بالاعتقاد على قوله المجرب وعي
مقاتله ان كان يسلهم ويعقد قولهم اذا اتفق جماعة منهم
قال بعض الفقهاء الشرط عندنا في وجوب الصوم والا
روية المهلا لا ولا يورث بقوله المجرب واهل الحاد
عند الاشتباه لقوله دم من اجب كاهنا او علفا فصدقة بايقول
فقد كفر با انزل على خمر دم فاذا اتفق اصحاب لي خيفة
والث في عيها انه لا اعتقاد على قوله المجرب وهذا يكفر الاشاف
الى المهلا لكرم في اهلان بقا لاجاء رمضان اوزهب وسم

فطار

أخذ أبو الليث وقال السجدة وهو قول عامة مشايخنا لا يلزم
ولو ذكر بلسانه ولم ينو قلبه ولكن نحرى على منه الصوم أو زاد
في المشاء على خلافه عادة أو غلب على نية الصوم
جاء في كل صوم بكنية أصل النية وفي كل صوم لا يكتفي أصل
النية وقال نويت أن أصوم غدا إن شاء الله مع صومه ولو
نوي قضا، ونفل فهو قضا، وقضا وكفارة نفل ولو قتل
خيطا قبل سراقته ثم أدخله في حية ثم أخرج وفعل ذلك مرارا
لا يفسد صومه وإن فعله عشر مرات وبقي في الخبطة عند السراق
وفي الفطر يفسد نزل الخياط إلى رأس النعش ولكن لم يطره غدا
فوصل إلى صوفه لم يفسد استثنى فارتفع المال إلى النعش
حين خرج إلى حية ولم يفسد إلى ما غدا لم يفسد قليل ويع كقطرة
أو قطرتين ونحو ذلك وصل النعش فأنزل لم يفسد ولو طار نالج
أو طير دون الثلث يفسد وقبل لا يفسد ولو وصلت قطنة
في قبلها ان انشئت إلى الفرج الداخلة وهو المسمى بفسد
بزاق جيبه لا كفارة وقبل يكتفي من الكثرة رمضان شهرة
شهر أو ما يفتله أفطر في رمضان مرة بعد أخرى ثم ان
أو مدر لا يصل المصيبة فليبه الكفارة ذمالة والنوي على
هذه الآية إذا لم ينصار ولو خرج الدم غالبا على ثوب
السراق فيزاق والد لا وفي الخلاصة لو أدخل الرجل أصبعه
في دبره وقت الطهارة لا يفسد إن كان يابسا وإن كان يفسد
يفطر لا قتال إن يدع أصبعه ما وفي صواهر الفقه لو
أدخلت الصابنة أصبعها في فرمها أو دبرها لا يفسد على
الختار إلا أن يكون مبلولة وكذا لا يجب الفل في النقابة
الامة إذا خافت على نفسها في الصوم بالطبخ والغبر وغير
التياب أفطرت وقضت وكذا الرجل في كب نفقة نفسه
وأهله ولو أنقبت نفسه في شئ أو عمل في إهد الطبخ فافطر
كفر وفيل بخلافه ولو نذر بصوم فاكل من مرض أو صبح نيك
ولو ضعف من الصوم لا شغاله بالمعيشة فله أن يفسد ويظم لكل
يوم نصف صاع المرض المصح للمفطر بخلافه القيام في الصلوة
عند ليس ومتمها لأن الشرع اعتبر الجهر في القيام في الصلوة
عذر في تركه فمن القيام فكذلك ههنا وفي الشرع الطحا وفي
المرجع بإحالة الإفطار الذي يخاف أن يزداد مرضه جنبا
وعاه خذ وقيل معرفة ازدياد المرض أما يكتف طنه أو

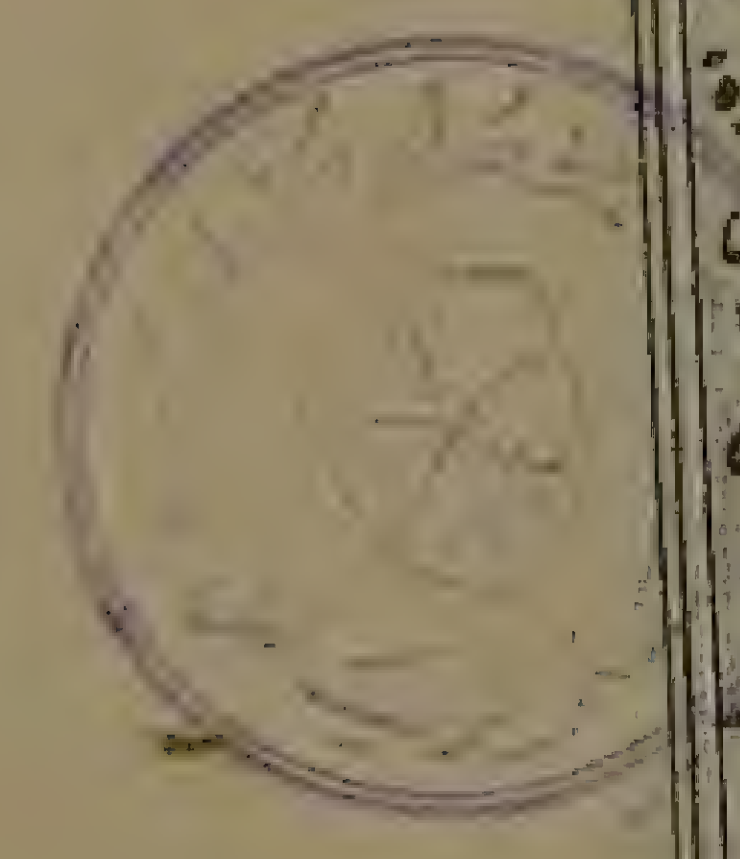
أقول الطبيب الحادي المسلم وإن لم يجد طبيبا حاد قار
لم يقع في به بأكل فطنة ضئيلة أو كاد غدا ثم الطعام ولو أخذ
الرجل الحية يوما ونكرت يوما فاكل يوم الحية قبل أخذها فلم
تأخذ في ذلك اليوم كفى لأنه أكل بغير عذر رواها
والأصح أنه لا يجزى ولو كان يجزى بعدد الضئيلة عذر فيها
سري عنها وعنه يلزم أنها لا يكون عذرا لقوله ثم إذا أذى
أحدكم إلى الطعام فليجب فإن كان منظره ذليلا كان وإن كان
صاغا فليصل فليدفع لهم والد ولا يظهر لقوله ثم إذا أذى
أضيه كتب له ثواب الف يوم ومن ففح يومه النظر كتب له
ثواب الف يوم والصحيح من المذهب أن لم يباذله صاغت
الدعوة بترك الأكل لا يفسد وإن علم أنه يباذله يفسد
وإن كان يشق بنفسه بالتصا يفسد ولا فلا وهذا قيل
الزوال لا يفسد ولو كان في الضئيلة بكم لا الإفطار يفسد
الضئيلة وإن كان التصا خلف عن الأصل وعلم الخلف في
الأصل وفي الحاشية لو خلف بطلاقة إن لم يفسد فلا وإن
كان فلا منطوقا يفسد الحق أضيه الخالف وإن كان غير
منطوق لا يفسد ولو نذر في الوارث الغد في الصوم يجزى
أنه الله في كافي الصلوة يعني لم يحكم في الصلوة سكر
ما حكم في الصوم لأن ما حكمنا به في الصلوة فطما إن كان
مع الأيضاء ورجونا البتة من الله تعالى في الصلوة وإن كان
مع الأيضاء ولو دفع جهالة إلى فقير واحد جواز بخلاف كفارة
البيت ولا يجوز لغير واحد أقل من سوي بتر وكفارة
المرث منوات صايم نزي السفر فقبل أن يخرج من العمران
لو أكل يكتفي بحجب أن يصوم قبل عشرين أو بدد
خالفته لا حال الكفاية أراد نذر صوم يوم خرج على
لسانه شهر نذر صوم شهر نذر صوم الجمعة مرة أو سنة
مثلا فتش عليه في الربيع أن الصيف يصوم عنه في الخريف
والشتاء ولو نذر اعتكاف أيام فهو متتابع وتليين الشهر
البع بكم الأكل والنوم لغير المستكف وإذا أراد ذلك ينبغي
أن يترجى الاعتكاف فدخل وبكر الله في بقدر نسيه
أو مضى ثم يفعل ما شاء ولا يجب صدقة أولاده الصفا
عليها ولا على الجدة لحافه وقع تقديم صدقة الفطر لأنه
أدبها بعد السبب وهو راس عوته ويحب عليه وقال بعضهم

لا يجوز تحيلها اصلها كالا ضحية وقال خلف بن ابي نجر
ببذ ذوقه رخصات لا قبله وقيل يجوز تحيلها فانصف
الاخير من رخصات اقامة الاكثر مقام الكفر وقيل يجوز في الشر
الاخير فكذا لا يسقط لادائها وعند الحسن تسقط بغير يوم
الغسل لانها قريبة تتعلق بيوم الغسل فيسقط بغيره كالا ضحية
تسقط بغيره اما في الحج فليس فيها قربية بالية فتسقط اذا لاداء
كالزكاة والا ضحية لا تسقط ولكن تنتقل الى التصديق
بالتقصد **كتاب** لو كان بيت زائد حاصته باع وذهب
الى الكعبة وان لم يكن التجارة وكذا القن والفرن ولو استطلا
الى الحج ولكن لم يكن له بيت للكنه لم يشتر البيت ولم يبينها
بالبيع ولو اشترها او بناه صار قاضيا ولو كانت تاجر او بزاز
فلا بد ان يكون زائدا على راس المال التجارة لانه راس
المال اذا ذهب يكون التاجر معطلا عن الكعب وذات غير
ولا بد ان يكون زائدا على تقفة شهر بعد البود الح
وطنه لان الكعب لا يكون حاصلا في الحال هذا عند
ليه في س م وعند ليه في س م لا بد ان يكون زائدا على تقفة
يوم من الطريق قبل شرط الوجوب وقبل شرط الاداء
وقايد الحال ونظير في وجوب الاضحية قبل القول
الاول لا يجب الاضحية وعلى الداخل يجب قبل الحاج
فهو عذر في تركه الحج قاله ابو بكر الاسكاف في الاقوال
الحج فربما في زماننا في سنة ست وعشرين وثلاثمائة وقاله
ابو القاسم الصغار البتة صبر دار الحرب وقاله ابو الليث
ان كان الغالب المسلم في الطريق يجب والا فلا وعلى
الاخذ والترك يكون للمرأة دون اوجرم حجة لا يسقط عنها
الحج وليس عليها ان تنزف في بصر لها او مني بها ما مور
قاله في حجة الميت والكبر الورثة قاله في حجة الميت لا
مردوا امران في بالدين فعليه البينة عبد او متقي حج
فتفق وبلغ لزوم ثانيا ولو وجد الصبي بعد البلوغ الا ارام
قبل الوقوف ونزح حجة الاسلام جاز والعبد لو فصل
ذلك بعد المتفق لا يجوز لان ارام الصبي غير لازم به
لعدم الاهلية اما ارام العبد لازم وانما طريق حرجه
اداء الا فبالفلكل في سقط عنه فرض الحج في ذلك امره
اذا كان قرا بالفا معج النفل نحو النفر والفرن والاعلى

والاعلى لانه اهل للنفق فيقع النفل منه مع المرفق كما اذا
صلح للخدمة من لا ينزح للخدمة يقع عنه فرضه فكذا هذا راجع
عليه الحج من عامة قانت في الطريق ليس عليه ان يرفق برفق
بالج نالت الحاج عن الميت بعد الوقوف برفقة اجزائي عن
المت الحج عن غيره لا امره بصل الثواب اليه ان كان اهلا
الماء مرر منفق من مال الاجرة من ذاهبا وجابيا وذا
نوجب المقام عنه عثر يوما مال نفسه وفي غير ذلك
لو انفق من مال نفسه لا يقع الحج عنه الامر ولو نذر مائة حجة
يلزم الكمال بظهره في حق وجوب الاضحية بكم الامام قبل
اشهر الحج وبذره التحيل افضل اذا كان على نفسه ان لا يقع
في خطره لان المشقة فيه اكثر فيكون ثوابه اكثر لان الاجر
بقدر التعب قاله في س م من المسجد الاقصى الى المسجد
الحرام عقرته له ذنوبه وان كان اكثر من زيدا على وجبت
له الحجة واذا اراد التجارة فبعد الحج افضل الحج راكبا افضل
عليه الفتوى ولو انزله ماشيا يلزمه المشي من وطئه وان شاء
ركب واما قدما التصديق افضل من الحجة الثانية حتى ارم
عنه جاز وعنه ما يجب الحزم ولا جزاء عليه لرفق شيئا
ليس امره بشهوة فانه قبل الوقوف فذبحه وكذا ان
لم يكن في رواية والتلبية اسم وضع لاجابة الدعاء ويجب
مقبوبة بفعل مضارع وجبت مرة بعد اخرى واختلفوا
في الداعي فتدل هو الذي يقع بدعوىكم ليفرقكم من ذنوبكم
وقيل رسول الله صم كفاك ان سيدا بينه وارا واخذ
فيها ما دبه وبيت داعيا واراد بالداعي نفسه والاظهار ان
الداعي هو الخليل وم روي ان برصه وم لما فرغ من
بناء البيت امر الله في ان يدعوا الناس الى الحج فصدق
ابا قيس وقاله الا ان الله في بينا بيت له فقد بينه الى
فجرا فاسمع الله في الاولاد ادم في اصلاب اباهم
وارحام امهاتهم فمنهم من اجاب مرة او مرتين او اكثر من
ذلك وعلى حسب مراتبهم فحوا ومن لم يجب له الحج **كتاب**
النكاح يجب ان يكون النكاح طاهرا وان يكون
قبله خطبة وان يكون عقره في يوم الجمعة وان يتولي
عقد ربه وان يكون شهر عدليه طالب عن امرأة
لاني فثالث عند اليهود وهبت نقي لكر وقيل ليس

بنكاه ولو كان على وجه النكاح فهو نكاح وكل رجل
يخطب لم يثبت فان قال الوكيل لا يبرها حب في بنكاح
وحيث ثم ادعى الوكيل انه اراد لوكاله ان كان هذا الخاطب
على وجه الخطبة ومنه الادب على وجه الاجابة لا العقد فلا نكاح
اصل وان كان على وجه العقد ينعقد للوكيل بلا قبول
لا لمركل وان قبل له ولو قال سب لفلان فقال سبته ثم
تقبلت وان لم يقبل لفلان قالت زوجني فزوجني فزوجني
ان يزوجه من نفسه ولو قال صنع ثلث مائة حيث شئت له ان
يفعله في نفسه. تنبيه لا يبرها الشهود قالت زوجت نفسي
منك فقال تزوجت حازه. ولو قال رجل له انت واهله اسمها
فاطمة وقت العقد رويت ابني عاتش منك ولم يقع الاشارة
اليه تخصرها لا ينعقد النكاح لانه اذا لم يقع الاشارة لا يبر
بجواز التفرع وليس له ابنة بذلك الاسم ولو قال زوجت
ابني منك وله ابنة واهله ولم يزوج على هذا جاز لانه انك
فصيح النكاح بالنسبة ولو كان له ابنتان اسم الكبرى
عائشة والصغرى فاطمة فاراد ان يزوجه الكبرى وعتد
النكاح باسم فاطمة يجب ان لا ينعقد النكاح على الصغرى
وله جن الاب ادعت فلا يبرها تزويجه ولا ولادته في مال
وتزويجه الجنونة الكبيرة اليه الابن لا الاب وبمع ماله اليه
الاب. سبع احد الشاهدين دون الآخر ثم عقد في آخر
دون الاول لم يجز. لا ينعقد بشهادة السيد والكران
الذي لا ينفك وشهادة الملائكة. تزوجت غيرك فلا
التم ان يزوج اليه القاضية حتى يفيخ وعنه ليجز وان تكاهها
من غير كفر غير صحيح وفي الثانية هذا القول اصح واحوط
والخيار للمزوج في زمانها اذ ليس كل وقت حسن المرافعة
اليه في القاضية ولا كل قاضية يبرها فلهذا الباب يكون
استدراك في الحقائق المطلقة تبين لزوجة نفسها من غير
كفر ودخل بها الزوج ثم طلقها لا دخل على الزوج الاثر
على ما هو المختار وهذا مما يجب حفظه. رجل تزوج بنت
الصغيرة من رجل طلقها الاصل فكان معتقا فزوجه اهل زوج
ابنته عن ذكر انه لا يشرع المكر فوجه الاب شريفا مكبر
فلم يزوج وابوها وغالب اهل بيته على الصلح فزوج
بشرها. وفي القضية صبي قبلته امرأة ابنة او علي النكاح

بشهوة قال رابيت رواية منصوصة عن الغنم اليه حلف ان كانت
الصبي بغير الجماع يثبت حرية المصاهرة والا فلا وكذا ثبت المصاهرة
الصغيرة قبلت زوجا منها بشهوة او على العكس ان كانت بنت
حسن صغيرة لا يثبت الحرية وفي بنت التسع ثبت وكذا في بنت
البيع ان كانت فسخة مشبهة والا فلا. وذكر في مذمة المفتي
لوقبل ام امراته او بشرها بغير الجماع مالم يبيح الله بغير شهوة
وفي المس والنظر بغير بشرط الشهوة وفي الخطا بغير لوقبلها وقال
لم يكن ذلك عن شهوة صدق الا ان يكون مع انتشار الالة وفي
الامانة لوقبلت ابن زوجها وقالت كانت عن شهوة ان كذبها
الزوج لا يبرق. اعلم ان هذا الشروع ان كان شابا ان يشرع
او يزداد انتشار ان كان منتشر قبل. وان كان شيخا او عسفا
فقد رها ان يجره فكله قلبه او يزداد حركته ان كان حركتها قبل
ولا يبرق ذلك الا بقوله. ولو سحرها بما يجلد وصل حرارة اليد
اليه يثبت الحرية والا فلا وعلى هذا الخلاف اذا حسنت
امراة بشروع سوا كان المس عذرا او خطاء وكرها او نكاحا او نظرت
اليه ذكر. ولو لا ط المرأة لا يوجب الحرية لانه ليس بسبب التولد
وكذا المس بشهوة مع الاقرار لا يوجب الحرية في الاصح. سبي
شماراوة بشهوة لا يوجب حرية المصاهرة في الاصح. وكذا
النظر في ظفرها الا اذا انظر في داخله وهو لا يبرق ان
عند استلقائها ولا يجوز المناكحة بين يني آدم والجن وان
المال خلاف الجنى. وفي ما روى عن عاتش عليه بنهماه الرضا
سائل الزوجات. قالت لرجل طلقني زوجي وانقضت عدي
حله تزوجه ان غلب على طنه صدقها وان لم تكن عارضة
لانها اصبحت في الاضمار عن الجماع والحسن والنقص العدة
والرجعي والقول قول الامين. قلت تزوجت بزوج اخر
بعني هلالي كبردم ان كانت عذلة يصدقها كذا ان وقع حب
فمنه صدقها ولو انكرت دخولك استبدت اقرارها لا تصدق
ولو اقرت بتخليها ثم انكرت دخولك استبدت اقرارها لا تصدق
بشرط الحال للاول لم تصدق والا تصدق. قالت للاول
تزوجت باخر وانقضت عدي فزوجني فزوجني فزوجني
زفان قالت كذبت ولم اكن تزوجت فان لم يكن اقرت بغير
كتم تصدق وبطل النكاح وان اقرت لا. طلق ثلثا ثم تزوجها
بعد ايام فقالت تزوجت قبل الزوج است تصدق ولو قالت



طلق في زوجي ثلاثا ثم ارادته ان تزوج نفسها منه جاز في المختار
سواء اصرحت على ذلك او قال كذبت وفيه شرع النافق للمفوض
اذا جازها المراهق قبل البلوغ وطلقها بعد البلوغ جاز لان
الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع وفيه لغتان قبل الحلال
ما جاز لان تزوج وصول الاول الى الحلال ولا ضرب لاهد
وتأويل قوله ثم ليس الله في الحلال والحلال ان يقول لغيره
احللت لك بنتي بكذا او ما شئت وفي النهاية ان خاف المرأة ان
لا يطلقها الله الحلال فتقول زوجتك فليس علي ان يكون ارجع
بيدي اطلق كذا اريد فتقول الرجل قبلت ما لا يريد
رجل غاب عنه امراته وهي بنت عشرين فتزوجت باس
فكانت المرأة تملك كرسنة ولما قال اولاد كلها للزوج الاول
عند لي 2 و يجوز للاب ان يدفع الزكوة الى هؤلاء الاولاد
وروي عبد الكريم الخزاز وهو قول ابن ابي ليلى وكان
الموسم يقول ان جازت يولد لافدر سنة اشهر من تزوجها
فالاولاد للزوج الاول وان جازت سنة اشهر فصاعدا
والاولاد للزوج الثاني وقاله سمعان جازت بالولد لا قبل
سنتين منذ دخل فالاولاد الاول وان جازت اكثر من سنتين
من دخلها فالاولاد لك **سائل** تزوج امرأة بالنفق
ثم تزوجها باليدين فالمرء الفاق وقيل الف كذا في المنة وفي
المنة جدد الحلال نكاحا لم يلزم ان جدد لاجل الزيادة
لا احتياطا قال بعض الفقهاء ولو وهبت المرأة وامرأت
ثم تزوجها ففاجى فباس قول لي 2 وممها بنت بخلاف
قول لي 2 وممها وقيل بالافتاق لا يثبت لك بعد الامراء وانما
الاختلاف حال قيام المهر والافصح انه يختلف ولو تزوج في
السرة على مهر ثم تزوج في العلانية عند لي 2 وممها وان
لم يزوج في السرة لكن تراصفا على شيء ثم تزوج في العلانية
على خلاف جنسه او جنسه باكثر ان انفقا على المرافعة وفق
الجنس يواخذ بالسرة وفي خلافه مهر المثل وان اختلفا يواخذ
في الوجهين بالعلانية تزوج على مهر معلوم ثم تزوج
على الف آخر يثبت التسميات في الافصح كذا في المنة
ولو تزوجت ام الصغيرة صغيرتها وقبضت مهرها ثم بنت الصغير
فقطلت المهر من الزوج فان كانت الام وصية لهما لهما ان
تأخذ المهر من الزوج ثانيا ثم الزوج يرجع على الام لانها

لا منها اذا لم تكن وصية لهما حق النكاح المصروف في مالها
فكان الدفع اليها كالدفع الي اجنبي وكذا الجواب فيما روي ان
في الحركات الاب والقاضي لا غير هؤلاء لا يملك المصروف
مال الصغير فلا يملكه فبعض صداقها وان كان عاقدا ولو دفع
الاب مهر ابنه الصغير من مال نفسه ان اشهد وقت الاداء انه
دفع يرجع على ابنه الصغير كان ان يرجع ولو لم ينفق في
القباس يرجع لانه اذيج دينيا مطالبا في الحال فصار فيه
كسائر الديون وفيه الاستحقاق لا يرجع لتعارف الناس
وفي قول من لا يملك الا بسلام اذا ضمن الاب وامرأة ابنه الصغير
واذيج لا يرجع بمال الصغير الا بشرط الضمان ولو كان نكاح
الاب وصي او غيره من الاولياء لا يرجع وان لم يشترط الضمان
ولو دفع بعتة باللفة مهرها واخذ المهر واشتري بها زوا
لها وصية اليها فليس لها انكار لان الاب ما ذوت بشراء
الجهنم عفا وعادة سواء عنت او لم تقم انه اشتراها مالها
وكو كالرجل رجلا ان يزوجه امرأة على الف درهم
فزوجه الوكيل على الف درهم وزادها من قبل نفق شيئا
معلوم يجوز لانه حالها وان زاد زيادة جهولة بخوات
بيدي المهر المندبة فان كان مهر مثلها الف او اقل جاز
وان كان اكثر لا يجوز ولو وكلت امرأة رجلا لميزومها نفق
فقال اشهدوا تزوجت فلانة بدينار ومهر مثلها ما اخط
دينار وهي لم تقم بالمهر ودخلت بها يجب المهر **سائل**
سئل ذكر في جميع مولانا حافظ الدين البزازي قد
يجري بين التركة الذم ويرد من المفهوم من النكاح الاول
في عرفهم اجابة الخطاطب بالوعد بمقتضى النكاح ومن الخطاطب
الك استمر اولياء المرأة على ذلك الوعد وقد يبيع الخطاطب
في هذا الحالة فربما يسوونها بالثمن بغير حجة التزينة ويكون ذلك
لا يبرها ويبيع ثوبا يسوونها ستكر بغير حق الا رضاع ويكون
ذلك لا يبرها ويبيع شيئا اذ يسوونها اذلق ويكون ذلك لا يبرها
وكذلك يبيع وفي المرأة والبيت الثوابا يسوونها بدينار وذلك
على وجه الكفاية بشرط جريان العقد بينهما في المستقبل فكالم
ما يوسله الخطاطب الى البيت او المرأة الخطيرة من الطعام الذي
يتأخر اليه الفاء فمندبة مطلقة ليس له ولاية المهر على
ذلك وما سوى ذلك فمندبة مقيدة بشرط جريان العقد في المستقبل

والملق بالشرط كالخبر عند وقوعه فلا يكون المهر مبررا
النفقة والا فمصار المصروف وما قبل ذلك لذكر واحد منها
ولا يثبت المهر مبررا المدخول ان كان قابلا او بغيره ان كان هالكا
لان ذلك بمنزلة المتيقن على سبيل الشرع هكذا اجاب فقهاء بل
الشام افاض الله في عليهم سجال الانعام وقد غفرت فيها
ذو والافهام والتفيع بعضهم على الالقدام وفيه العينية
تزوجها وبقيت اليها هدايا وعوضته على ذلك ثم زفت اليه
ثم فارقتها فادعى ان ذلك عارية فالقول له يا ذا استردّها
فلما ان تتردد ما عوضته عليه قيل لا يرجع كل واحد فافترق
على الناس على صاحبه باذنه صريح او دلالة ولا بالاكولة
من الاطعمة والنواكهي الرطبة وفيه الفصول رجل يفت
الى امرأة متاعا ويبت ابوا المرأة الى الزوج متاعا ايضا
ثم قال الزوج الذي يفت كان صدقا كان القول
قوله مع البهين فان خلت فان كان المتاع قابلا للمرأة
ان برد المتاع لانها لم ترض بكونه مهر ويرجع على الزوج
بما بقي من المهر وان كان المتاع هالكا ان كان متاعا مثليا
ردت مثله ذكر عليه وان لم يكن له مثله يرجع على الزوج
بما بقي من المهر اما الذي يفت ابوا المرأة ان كان هالكا
لا يرجع على الزوج بشيء وان كانت قابلا ويبت الاب
من ماله المقت البالغة برضاها لا يرجع منه لانه هبة احد
الزوجين للآخر وذكر فيه ايضا رجل خطب بنت رجل
وبعث اليها بهدايا ولم يزوجه ابوا المقت منه فالرأى يفت
للمهر وهو قائم اوها لكر ستمه وكذا كل ما يفت ابوا المقت
اليه وهو قائم واما المالك والمسنك فلا شيء له في ذلك
وذكر في الفقيه لو عمل الرجل الخطبة استعفه من ضمن ما عمل
المهين في العادة ودفع اهل الخطبة اليه مثالا عمل انهم
فلا يرجع لهم فيه اذا افرقوا وذكر فيه ايضا خطبة لانه
خطبة وبعت اليها دنانير ثم ماتت الاب فان تمت الوضوء
فهو لانه والذ هو فهو ميراث وان كان الاب حيا يرجع
اليه نيته وذكر فيه ايضا لو كان لها على ابها دين
فبهرها ابوها ثم قال من مهرها لدين على وفاتت بلاك
فالقول للاب وذكر فيه ايضا مهر انتم وسلم اليها
ليس في الدخول ان يستردها عليها والفقهاء قال

قال ابو الموارث في تسليم نكاح الحنف ما اجاب به وذكر في الواقعان
رجل زوجه ابنته جهزها فانتهى الابنة وقال ابوها ان الذي
وقع اليها كان ماله وانه اعارها فالقول قول الزوج وعلى
الاب البينة الذي تشهد عند التسليم اليه بنت ابنت
هذه الاشياء بطريق العارية او بكتب نسخة وبشهاد الاب
على اقرارها ان جميع ما في هذه النسخة ملك لابي عارية
بيدي نسي ولو تزوجها على انها بكر فوجدوها شيئا غيب
جميع المهر لان البكارة لا تقع بغير حقيقة بالنكاح تزوجه
بالف ان كانت متبعة وعلى العين ان كانت جميلة صحت
التسويات ولو وطئ في النكاح الفاسد ما فعله مهر
واحد وكذا لو وطئ بكاتبة او عارية ابنته حراما ولو وطئ
ابنته حاربه ابنة بشبهة يجب لكل وطئ مهر لان شبهة
الملك غير ثابت فصار ذلك كل وطئ ملك الغير وكذا يجب
للعارية المشتركة والنكاح الفاسد هو النكاح بغير شهود
ونكاح الاختبة في عدة الاغت في عدة الرابطة ونكاح
الامة على الحرة واما نكاح الحارم مع العلم بانها حرام
فاسد عند الجميع وخلافها رجل اعطى عدة المهر نفقة
على طمع طمع ان تزوجه فانتهى ان تزوجه ان شرط به
الاتفاق التزوج مرجع عليها بما اتفق وان لم يشترط لكان
اتفق على هذا الطمع اختلف المتأخر في القول بالشهيد
انه لا يرجع وقال طهرا الدين يرجع وان تزوجت
نفسها منه لانه برشوة هذا اذا وقع الدراج اليها لينفق
اما اذا اكلت معه فانه لا يرجع عليها بشيء زوج لانه
البالغ بغير اذنه وصفت المهر واجاز النكاح لا يكون اجازة
للضمان وقيل هو اجازة للضمان وذكر في القصة قال
شايخ علي والبولدث لا بأس ان يوفد في تعليق الاهنية
نكاحها قول الشافعي انه لا يقع وعند ذلك يصح القول
اذا انقضت قضاء القايض بفتح اليمين واذا اجاز الخالف
عند المنكح باللفظ وقيل بوجه اخر قول الشافعي
في هذا بدونها لا يزوج عن عياله بوجه العاص انه
خطب امرأة قابلا ان يزوجهها الا بزييل صدق فقال ان
تزوجها فهي طالق فيلزم ذلك الى رسول الله ثم فقال
لا طلاق قبل النكاح فان الحديث منه لا يقبل النار بل

الا ان يبعث نسخة وعدم صحته ولو شهد عدلان لاحد ان
لزمها بانحر بعد العدة طلقتها ثلثا وعنه ثم مات او غا
قبل ان يشهدا عند القاضي لم يسمعها المقام معه **طلاق امرأته**
ثلثا ثم انكر وغاب فلها ان تنزوه باخر بعد العدة ديانة
وقيل لا يجوز في المذهب الصحيح والله اعلم **كتاب الطلاق**
او شرها بطلاقها او اضرها انها طلاق او قال لها انت
طالق او اعمل اليها طلاقا يقع بخلاف قوله قل لها انت
طالق حيث لا يقع ما لم يقل الماء فمروا بها ذلك وفي القضية
كنت انت طالق وقالت لزومها اقراء فقراء لا يقع ما لم يسمع
خطابها به وكره فيه ايضا قالت لزومها اقراء هذا انت طالق
باين فقال له لا يطلاق ان كان مرفوعا بالجهل وذكر فيه ايضا
لنفسه الطلاق بالعربية وتطلقها وهو لا يقع وقيل عن
ابن سبعة عن عزم وغيره القاسم الصغير يقع قصدا ولا ديانة
بخلاف البيهقي والشافعي ولو قال له لبيده انت حر وهو لا يفرق
ان هذا القول غير صحيح او قال لا امرأته انت طالق
ولا يفرق انت طلاق قال ابو الليث تطلق ويمنع
قصدا لا ديانة قالت لزومها طلقني ثلثا فانت طالق
قيل يقع ثلث وقيل واحدة وقيل ان نوى جراحها
فثلاث والا فواحدة لو قال فعلت فثلاث الكراهة
وفي ما لم يسمع من جراحا اراد ان يكتم امرأته فينفقه كانه
فقال انت طالق فرب طالق في انفسنا وفينا بينه و
بين ربه وهذا قول ابي 2 وليس من غيرها وقيل لا يقع فيما بين
وبين الله ولو كرر انت طالق يقع ثلثا في المذخورين
ولو تكرر ولو نوى بتركه طلقته اخبر عنه القاضي كذا
ان يكتمها فيما بينه وبين ربه اذ في امرأة في يد غيره و
قال طلقتمها وكنت حرة فان عرفته الحرة بان
كانت راء القاضي او كان مشهورا عند اهل ذلك المكاتب
فالتوا له ولو كرر رجل وكيل ان تطلق امرأته تطلق
ثلثا ان نوى الزوجه ثلثا مع لانه وافق الموكلا وان
لم ينو ثلثا لا يقع عند ابي 2 ولا يخالف الموكلا ولو قال
رجل طلق امرأتي فلا تة وسماها بغير اسمها لا
تطلق الا ان نوى بها ولو قال طلقته غير مرة قال ابو

ابو القاسم الصغير يقع ثلثا ولو قال انت طالق فقال له
انسان ما قلت فقال قد طلقتها او قال قلت لها انت طالق
فهي واحدة ولو قال لفلانة طالق بالكره طلقت بلا نية
وفي شرح المشافق لا يبرق ثلثه لو نوى طلاق امرأته لا
تطلق واما اذا كنت طلاق امرأته فيجوز ان يكون ذلك
طلاقا لانه دم قال عالم يتكلم به او بغيره والكنية نوع من
الملك وهو قول محمد بن عيسى ولو قال الزوجه لامرأته انت
طالق فقبلكم قال ثلثا وفي النفاية لو قال الزوجه لامرأة
خذي طلاقا وشيت طلاقا او رخصت طلاقا يقع
وان لم ينو لا يصرح بالطلاق **باب المصلي** ولو قال
ان فعلت كذا فامرتي طالق ثم فعل ذلك ولم امرأته
بطلاق احداهما ولا ولاية المصلي وفي رواية بطلقات
ولو كان لرجل ثلث نساء ففعل امرأته ثلث بطلقات
يضع ثلث بطلقات لكل واحدة منهن عندها وعند غيره
لكل واحدة منها طلاق باين وهو الاصح وفي المسئلة لو قال
الزوجه ولم اربع نساء صلا الله علي عليم يقع علي
كل واحدة بطلقة وقيل علي واحدة غير عين واليه
البيان ولو قيل ان امرأته زنت ففعل به طلاقها
فالتوا قوله انها لم تفعل ان لم ينو الجازاة قال لزومها
بافرة طيات او باسنة او غيره من الشتم فقال ان كنت
كافرت فانت طالق ثلثا طلقت امرأته سرا كما قالت او
لم يكن لا تة في الغالب علي الجازاة وان نوى الشرط بين
فيما بينه وبين الله ينع وتنبه فطيات ان يري يقع
امرأته او قالت رهم خرم منه رجلا فيدعه حالها بها وقيل
هو المصلي بجميع بين الاثنين لم يسمع يذموم وتنبه السفة
قيل الذي لا حسب ولا نسب وبسوق شبة لا خطر وقيل
هو المالك والحام والدباغ والساكر وقيل الذي يختلف
الي القضاة ولو قال انت طالق في اكله وشربها فانهما
وجدا طلقت ولو وجد ان تطلق الا واحدة ولو قال لامرأة
ان طلقته ففديت من يبيع فانه قال ان تزوجه ففديت
وطلقته ولو علف ليطلق فلا تة ثلاثا وفلا تة بين
اجنبية عنه او مملوكة ثلثا والبر في ذلك ان يطلقها منه
باللسان وان كان لا يقع كالطلاق في النكاح في الفاسد

وكا لو حلف بزواج هذا المرأة اليوم ولها زوج فهذا على
الظاهر لان الصريح لا يتصور قال لا امراته ان لم اطلقك
اليوم فكذا فالحيلة ان يقول لها انت طالق ثلثا على كذا
ولا يقبل المرأة فلا يقع الطلاق **كتب** اصبه اما بعد فان
كتابي الميك فطلق امرأتي ان شئت ذلك فوصل وعرض
عليها ثم سأل الطلاق في مجلس المهر في سادس بدو
فطلقها لا يقع قال لا في ان غيب عن زوجها شهر ثم حضر ثم
غاب عنها فطلقها الركيل او طلقها قبل ان ينيب مرة ثانية
باب الاصل باليد قال ان غيب عن زوجها ايام ولم يصدر
الميك النفقة فامر كمي بتركه ثم اختلف في وصول النفقة فالقول
للمرأة وقيل على العكس ان فعلت كذا فامر كمي بتركه ثم
طلقها قبل وصول الشرط طلاقا باينا ثم تزوجها بغير الاصل
بيدها بعده في طاهر المرواة لا يقع وقيل لا تزوجها
قبل انقضاء العدة فالمرء يبيدها وان تزوجها بعد انقضاء
لا يقع الا امر بالامر يتوقف بانه قال كمي بترك اليوم بغير
الاصل بيدها بلا علمها وقبولها وترد بردها ولا يقع الا امر
بعد اليوم وفي المطلق يصح الا امر بيد المفوض اليه في مجلس
علم وقبوله في المجلس ليس بشرط ويرد برده وفي المطلق
قال بشرط بغير الاصل بيدها اذا جاء الشرط ولو قال امرها به
بيدها فلم يقع في طلق نفسها لم تطلق ولو قال جعلت
امرها بيدها فطلقها قال امر على المجلس ولو وكلها بطلاق
نفسها فهو توكيل لا يدرك غيرها قال لا امر امرأتي بطلاق
نفاي ويدرك فطلقها الخاطب يقع **ولو قال** بترك بدنان
او بترك ويدرك فطلقها لا يقع ما لم يجز الزرع وفلان ولو
قال لا ادعي الا ربع امرأتي بترك بترك بترك الطلاق
فقال طلق نسائي كلفين وقع عليها وعرف غير وقيل
على غيرها ولو قال امرأته واحدة من نسائي يتوب الطلاق
فطلقت نفسها او غيرها يقع **ولو طلق واحدة** فقال
الزوجة غيب امرتي لم يصدر قضاء **ولو قال** اني فعلت
الدار فنسائي طوائف قد خلت الدار طلق غيرها **ولو قال**
امرأته الصغرى او الخنونة بيدها فطلقت يقع **ولو قال**
انت طالق رضى الشاء الله في يقع **ولو قال** انت طالق
يا بين الشاء الله في لا يقع **باب الخلع** على خالع على ان

ان يكون الولد عند الاب مع الخلع وبطل الشرط **ولو**
اختلفت مهرها ونفقة عدتها وعلى ان يترك الولد من
بنفقتها وامكن بعض المدة ثم هربت وردت نفسها ثم طردت
برجع الزوج عليها بنفقة استفتت في المدة التي لم تكن قال
لا حق له عليك فطلقني فطلق فطلقها فهو باين ان قال لها
على وجه لم يرد دال رجي قالت المهرية لزومها زوجي
فقال فبيع لي المهر الذي لك على فانز وجهك فامرته بطلاق
غير معلق بشرط التزويج بغيرا اذا تزوجها واذا فلا لا نه
ابرا معلق دلالة وقيل لا بغيرا وان تزوجها لان هذا الامراء
على جهة الرشوة فلا يصح واليه اشار في بعض النسخ قال
لطلقته الا انز وجهك ما لم ينيب ما لك على في المهر فوجبت
مهرها على تزوجها فالمرء على الزوج تزوجها او بغير زوجها
لان العوض على المرأة في النكاح يقع فبهذه المسألة تدرك
على ان الامراء بشرط التزويج لا يصح لانه رشوة ابراء
المهر بشرط ان يكمها بغير وقت ويجوز معاشرتها ولا يوزنها
ولا يطلقها فقبل ثم تزوج عليها واغار ما لها وادها وطلقها
قال لا بغير هذا الشرط غير صحيح **ولو اختلفت نفسها بالمهر** و
نفقة العدة ونفقة ولا سنة ثم مات الولد بعد حنة ايام و
تزوجها برجع بنفقة العدة ونفقة نفقة ولله سنة **باب**
العدة طلقها ثلثا ويقول كنت طلقها قبل ذلك بواحدة
وانقضت عدتها فان كانت انقضت العدة فعلموا عند الناس
لا يقع الثلث والاذ يقع كذا في القنية وذكر فيها ايضا حكم عليه
بفرق الطلقات الثلث بالبينه بعد النكاح فلو اقام بينه
التي كانت طلقها قبل ذلك طلقته بدة مدنية لا بدت
المه وذكر فيها ايضا طلقها ثلثا ثم قال بدة كان قبل
طلقته واحدة وانقضت عدتها فلم يقع الثلث وصدقته في
ذلك فقد ذكر في الجامع انها يصدر قال وذكر البيروني
انها لا يصدر قال وعليه الفتوى وان لم تصدقته هي
لا يصدر اجماعا **اذا امر الزوج** انه طلقها مذ كذا فان
كذبته او قالت لا ادري فالعدة من وقت الاقرار في حرمها و
يجب لها نفقة لانه صفة حتى يجوز له التزويج لا ضرتها واربع
سراها وان صدقته تمتد من وقت الطلاق كذا ذكره في
لكم هذا المجلد على ما اذا كانا متفرقين من الوقت الذي

الطلاق اليه اما اذا كانا جميعين فلا يبدان في الاستناد
وشايخ بلخ يترجمها المدة في هذا الصورة ايضا وقت الاقرار
عنونة على كتمانها الطلاق ولكن لا يجب لها نفقة المدة وموافقة
الكنية لا عتافها بشرط حقها وعليها المهر ثانيا بالاضطرار وان كان
ثانيا لا قرار مطلقا تشا لم يفرق زوجها وجا معها ويتولى
فثبت لها لا ينفق المدة ولو قال علمت المدة تنفقه ثلث
حيض وبرهان اذا كانا جميعين لا يصدق الحامل والنفقة المدة
في اقل من سنتين الا اذا فترت باسقاط سقط مستين الحق
او بغيره وفي فتاوى الصفي لربيت فرائد عليه ثلثة
ايام ثم انقطع سنة او اكثر فقدرتها لا تنفق بالاشهر ما لم يبلغ حد
الايام وهي خمس وعشرون سنة وبني في وفي الفتاوى بشرط
الحكم بالايام في هذه المرة ان ينقطع الدم عنها طويلا وهي
سنة اشهر في الاصح ثم لا يشترط ان يكون انقطاع الدم سنة
اشهر بل مدة الايام الاصح انه ليس بشرط **سائر النفقة**
قالها في هذا الدناير الحقة لنفقتك ولم يبين الوقت
فهو عليك الا باجته واذا لم يبط لزوجه نفقة ولا كسوة الب
تنفق من طعامه وتنفق ثوبا كرها به بغير اذنه وفي الجامع الصغير
له امران طلبت ادمها دارا على خرقه قال خذ من سنة
الزوج خبز ان شاي جمع بينها وان شافرق بدران لا يجوز
عليها قالت النكوسة لا اسكن مع امك ليس لها ذلك لانها
كشاي آخر ولطالبت خرق النفقة والكسوة سنة اشهر فليس
وتخرقت قبل المدة ان خرفت من بسرها غير مستار ليس لها امر
حين تنفق المدة وان خرفت من بسرها فلهما كسوة امر
والا فلا وكذا النفقة في الاضبار اذا كان ذوقه المصغر في
مسر ولها ابن موس من غير اوارح موسى بومر لا تنفق
عليها ويرجع على زوجها اذا اليسر ويجوز الاغ او الامن
اذا امتنع ففلم ان الاذ ان نفقة يجب اولاد علي كانت
عليه نفقة اولاد الزوج وكذا ينفق على الاولاد الصغار
لمصره كان يجب عليه نفقتهم لولا الادب ويرجع على الاب
اذا اليسر وفي المنة ليس على الاب نفقة ذوجه الاب بلخ
ليست ام هذا الابن اذا احتاج اليه من عدمه للاب فيجب
عليه نفقة خادمه اي خادم كان في اليسار واليسار يصاب
خزائن الاغ الكبير على اخيه الصغير من نفسه من التركة ان كان

سليم

كان طعاما لم ينفق وان كان دراهم نكدا ان كان في حجره من غير
ذكر يضمن ان لم يكن وصيا ويجب النفقة على الاقارب لا ينفق
فقره لا اماره الحاجة وكذا لا يجب المكس يكونه البشوات
او ظالم العلم لان العجز عن المكس ثابت في حق هؤلاء وكذا يجب
النفقة الزوجه ولحقه والله اعلم **كتاب الديان البراءة**
في الاسلام يبين وكذا البراءة من النبوة في الاصح ولو قال
بحق الله في يكون بينا وصق الله في لا يكون الا في امر
الروايتين عن علي بن محمد ولو قال والحق لا افعال كذا قال اراد
بيننا فهو بين ولو قال الله والرحمن والرحيم او قال
والله والعزير والحكيم كان كل واحد منهما بينا وبين روايه
الحسن كلها بين واحدة ولو قال انا مري من الكفة او مريبت
الله في فليس بين وكذا لو قال صلواتي وصيا ياتي لهذا
الكافة فليس عليه الاستغفار حلف لا يكلم صديق فلاق
اور وجهه او ابيه وكلمه كان منسوب اليه فلا بد لا بالملك
يراي وجود النسبة وقت البين في لو حدث الصديق
او الولد او الزوجه بعد البين فكلمه لا يثبت ولو قال
لا اكلم عبيد كره فهو على نفسه وان كتم اثنين لا يثبت
وكلم اثنين من هذه مما يضاف اليه اضافة ملك او غيره فهو
على ثلثة الا الاضرة والسبب والاعمال فان ذلك على
الاثنين حلف لا يكلم فلانا قيسم على جماعة وهو قسم حلف
الا اذا استثناه وفراة بثلثه ولو سلم وهو على يمينه او يار
في المملوق لم يثبت شايخ بلخ كانوا ينزوت فيقول حلف
ان كلمت فلانا وفلانا فامراته طالق فكلم احدها حلفت
باجدها ولو قال ان دخلت دار فلان ويدخل فلان
دارك حلفت بدخول احدها وكذا لو قال ان دخل فلان
وفلان الدار حلفت بدخول احدها وهذا كله اختيار
المشايخ من ولو حلف بالطلاق بان لا يقول **الستر**
الذي بيننا ثم ذكر الحلف مع غيره لم يبين ذلك ستر حلف
لا يكذب فبالسعي شئ كان كذا اخر كسرا بالكلذب
لم يثبت وفي اجناس الناطق اذا حلف لا يدعوا فلانة
فكذب اليها يدعوها في كذا به او ادعي اليه بيد ولم
ينطق لا يثبت وفي الغيبة حلف لا يحدث هذا الحديث عند
فلان فحدث له عند الاستطارة او الحايطة كاهو حيلة من

٢٨

الجاهلين وفلان حاضر حنث. وذكر في النية ولو كان غير
وعرضه اسماعه لا يحنث وكذا لو قال يا حياط كذا وكذا الحنث
وان كان قصده اسماعه لا يحنث. حلف لا يكلم فلانا فخرج
فلان فحلف فقال كيت لم يحنث وتقول كيت فلو حنث حلف
بالله على شيء ثم حلف في حلفه على ذلك حنث لانه كذا رنان
فلا يمان اذا كثرت تداخلت وتخرج بالكفار الوصف عن هذه
الحج قال شهاب الائمة هذا قولهم وهو المختار عند
وعند لي سوا لا تتداخل ولا يفتي به وروي عن م لا يكون
الحنث في اليقين بالله نعم وقد عبر عنه النكاحي فقال لو
كان الحنث به هو الذي يدرى الحنث فلا يفتي به وذلك
لان حلف على ما يظنه كما قال ليس كذلك في الحنث
عليه وبقي والله نعم لا يدرى الحنث واليمين بغير الله تعالى
يفتر الحنث عليه وبقي قوله ارادة طالق او غيره من قول
الطلاق او العلق والاعتبار باليمين على نية الحنث و
اعتقاد الحالف بالنية وبقي على خلاف قصد طالب اليمين
لا يدفع اثم اليمين الكاذبة. قال ابراهيم النخعي ان كان الحنث
ظاهرا فالنية نية الحالف وان كان مظلوما فالنية نية الحنث
وفي المناوي الظاهرية رجل حلف الرجل وتربي الحالف
غير ما اراد الحنث ان كان بالطلاق والعتاق وقوله
بنيته نية الحالف ظاهرا كان او مظلوما وان كان بالله تعالى
ان كان الحالف مظلوما بيمينه نية وان كان ظاهرا بيمينه
الحنث في قوله لي 2 ومهما وقال ما ذكره من الحنث في
على شيء وتربي الحالف في حلفه غير ذلك الشيء سواء كان
مسترا في بيته او بغيره القايح بيمينه نية الحنث لا نية
الحالف وتربيته لقوله ام اليمين على نية الحنث و
قال الشافعي اليمين على نية الحالف الا اذا اختلف
القايح في دعوى نوقعت عليه اليمين فيبني نية الحنث
وهو الحديث على هذا اذا اختلف بالله نعم اما اذا اختلف
بالطلاق فيبني فيه نية الحالف لان القايح ليس له الا لزام
بالطلاق. رجل علم ان امرأته اريد ان يحلف ان لا يخالف
المالك فكتب على كنهه الا بصر المالك فلما قيل عدي كذا
ونسألك كذا ان كنت خائف هذا المالك جعل الرجل يشبه
بيده اليمين الى المكتوب على الكف وكذا يدري في الكف وهو

وهو يقول لا اخالف هذا المالك فلم يحنث. وحلف جماعة
على بيت رجل واخذوا امواله وحلفوا ان لا يخبر باسما
فالحيلة ان يقال له ان انذر عليك اسم الرجل فخرج ابا
اذا سألته فقل لا واذا انشأته الى السارق فاسكت او قل لا
اقول فيظهر الامر ولا يحنث. رجل حلف في دار رجل حلف
صاحب الدار ان يحرره لا ادري ان اراد به لا يدري في اي
موضع من الدار لا يحنث. حلف لا يبيع هذه العارية ولا يهبها
بيع النصف لكاهل الثمن ويهب النصف لم يحنث. رجل قال
لا امرأه ان لم تطبخي فلما نصفها طالت ونصفها طالت فانت
طالق فالحيلة ان يجعل الحنث في النذر ويطبخ البيض فيها
حنث بثلاث طلقات ان لا يدخل دار فلان فالحيلة اذا
انتهى الى بابها فخرجها ويدخل فكذا اراد ان يدخل
ينفذ هكذا. ولو كان في حلفه فقال رجل ان اكلمها فامرأته
طالق وقال الآخر ان طرحت فبعدي عن. فالحيلة فيه ان
يطرح بغيرها وبها. كل بغيرها او يأخذها انسان في فيه. ولو
قال لهما ان لم اضربك فانت طالق فهو عيب اربعة اقسام فان
كان دلالته الغور بان قصد خذ بها فحلف انصرف على الغور
وان توب الغور بدون الدلالة يصدق ايضا لان فيه به
تقليضا وان توب الدار ولم يكن له نية انصرف الحلف الى الدار
وان توب اليوم او الغد بغير نية قالت طلق طلق فقال
ان لم اطلقك فهو عيب الغور قال سلمها بسبب الخضرة في ام
بريدان ان يخرج ابي فان خرجت فانت طالق ثلثا ثم خرجت
امها حبسها الا بالخضرة لا يقع الثلث وهو عيب الحالف. باع
جوزة فظالمها باليمن فلم تدفع فقال ان لم تدفع لي اليمن
فانت طالق ثلثا لا يحنث مادام جيبها الا اذا اراد الغور ولو
خاصم اخيه فقال اكلموا دارا فاحضروا نجا فمما ايد وغير
بحر فانت كذا ثم تسالما ودخلت الاغت بيته واكلت طعام
باجازته لا يحنث. حنث من داره وحلف لا يرجع ثم رجع المشي
نسبه في داره لا يحنث وان رقت شيئا بغير اني فانت
طالق قد رقت من مال نفسها بغير اذن لم يقع قال لهما ان
الي اخيك شيئا فانت كذا ودفع اليها ارزاقا فمما لا يحنث
قال لهما ان اكثر عظامي تحت جلدك فهذا عيب الضرب
الشديد. حلف لا يدع فلانا يدخل الدار فهو عيب النهي ان

لم يكرهه والآن فليجئ الشهي والمخ جميعا. **أمر** داره سنة خمس
حلفت وقال له هنا. **أمر** لا أنكره في داره. فإذا قال له **أمر**
من داره. **أمر** وقال الطالب أن لم أخذ مني منكره غذا فإمراته
كذا وقال **أمر** أن أعطيتك بعددي من السبل أن يفتن
المطرب فيجئ الطالب فيأخذ منه جيرا. **حلف** لا يكون
في هذه الدار فإمراته **أمر** في هذه الباب مغلقة بحيث
لا يمكنه الخروج أو قيده ولم يشرك بقدر الخروج لم يحث كره
قال **أمر** أن لم يكن عبدا لك فإمراته طالق **أمر** تحث أن
كان متواضعا. **أمر** وقال **أمر** أم شب يا بوع باسم فكذا
فأما بوع بحيث لم يمكنه الخروج حتى أصبح حث. **حلف** لا يصر
هذا الماء وهو ما لم يجر بعد ساعة لا يحث عند لي سم لأن
لم يبق ذلك الماء قال **أمر** في عرفنا بحيث وعنه. **أمر**
لم يشرط فيقال له **حلف** بالطلاق لأن لا شرب الخمر
فكان كاذبا فيه لم يشرب طلق والامع أنها لا تطلق ديانة
ولو قال لها أن كان جاحي وحرثي وما لي انقص من مال فلان
وجاهه وحرثه فإمراته طالق ينبغي أن يقع لا يجوز أن يكون
جا. **أمر** انقص من موضع وأعظم في موضع آخر. **أمر** وقال
حرث من الدار إلا بأذني فانت كذا فوقع فيها حرق أو حرق
عالب خرجت لا يحث. **حلف** لا يهرب فوجب بشرط الوضوء
ينبغي أن لا يحث **حلف** لا يشرب لا يحث بالتعاظم وقد
اختلفت فيه المنة بخار وسرقة **أمر** لا يبيع لا يحث
بيع النخلة. **حلف** لا يضر داره فدخل اصطبله لا يحث
وقبل يحث. **حلف** لا يبيع من غزله إمراته فليس يؤاين
غزلهما فوق ثوب ليس من غزلهما بحيث بالاجماع وقبل لا يحث
فيا حب مثله ليس لغير فرق الدار فانه لا يكره عند لي
لأنه اعتبر حرمة استئجاره الخمر إذا كان متصلا ببدنه ضرورة
حلف لا يبيع من ثيابها فباعته من ثيابها منه وليسها لا يحث
إذا أنكر غزلهما. **حلف** أنه ليست من غزلهما فكذا فاشترى
الفرل منها ثم سجد وليس لا يحث. **حلف** لا يبيع من فلان
فخز في مسافر في قافلة منهم فلان حث وقبل لا يحث لم
يجعها الطعام الواحد. **حلف** لا يركب الدابة لا يحث بركوب
الحجلة وأن فواهل في الامع لأنه خلاف الظاهر. **حلف**
لا يضر فلانا فرباه بالمد فإيا لا يحث. **حلف** أن سرقت

سرفت نبي فانت كذا فسرقت من طعام مشترك بينهما لا يحث
بأن لم تأخذ زيادة من نفسها. **أمر** وأمرت بالسرق لا يحث قال
بصدقها الزرع بخلاف الخبز وفي المنة حلف لا ياكل
هذا الدين فشره لا يحث. **أمر** حلف لا يشرب فاكل لا يحث
حلف لا يورق فاكل أو شرب حث والشرب غير الاكل
في العربية ويحث بالفارسية بحيث فيها وبه يبيع. **حلف** لا يشرب
مع فلان فالشرط أن يصفها خلس واحد وأن اختلفت الآية
حلف لا ياكل مع فلان طعاما فاكل من آناه آخر لا يحث
حلف لا ياكل مع فلان فبينة علي أن ياكل من آناه واحد
ولو قال له إمراته يدها قدس أن شربته أو صبيته أو أعطته
أنها فانت طالق **أمر** فيم ثوبا فشره وكره الما يحث
في هذا التكلف أن لو قال مع ذلك أو شيئا منه ما لو كان
لا ذكره فشره بيمينه وصبت بيمينه وأعطت بيمينه لا يحث
حلف لا ياكل مع فلان فاضطر إلى بيمينه فاكل حث. **حلف** لا ياكل
من مال فلان ففحص منه خنطة وطمعها أو دقها فخره واكل
حث وقبل لا والله أعلم **كتاب الوقف** وذكر
في المسوط أن الوقف لا يجوز عند لي عه لأن المنفعة مدونة
والمصدق بالمعروف لا يقع والامع أنه ما ينعذه كره غير لازم
ولا يخرج من ملكه فباع وبورث أو بقتل القاي صورته
ما ذكر في القاضيات وهي أن يتم الواقف إلى المتولي ثم يرد
أن يرجع عنه فحقا بعدم لزوم عند لي عه فخصصت
إلى القاي فيقضي بالزوم علي فوله فليزوم لأنه قضى في
حل حثمه فيه وأيضا يزول الوقف عن تلك الواقف
تعلية بونه فينكر إذا امت فقد وقف داره على كذا
وهذا الوقف لا يكون لازما إلا بعد الموت بالاتفاق وفي
المنفعة باب الخيلة لو وقف وفاء أن بطله فاض
علي قول الإمام ففعله أن يقر في صدك الوقف إلى أخ
رفعت إلى قاي من قضية المسكين فاحث ذلك فلا بطل
بعد ذلك إذا وفي نظر لأنه ذكره الحربي والذي حرقه الرسم
في زمانهم يكتبون إقرار الوقف بأن قامنا فحقه بزرع
هذا الوقف فليس شيء لأن إقراره لا يصير حجة على القاي
الذي يريد بطله وكذلك يلزم الوقف عند بغير الواقف
وقفت هذا في ميراثي وبعد ما لي بوا قال الطحاوي

الوقف في الموضع الموقوف كالموقوف بعد الموت والموقوف
بمنزلة الوقف في الموضع فلا يلزم عنده ويلزم عنده
الثالث لا فاق الموت تعلق باله ولو قال ان انت من
موضع هذا فقد جعلت ارضي هذه وقفا لم يقع قاله ضيق
هذه سبيل لم يقع وقفا الذي موضع تعلق فاذلك وقفا
موقوف بعد موته وقال سبيل ولم يبيح معة قاله يصح
وذكر فيه ايضا قاله داري هذه سبيل الى المسجد
بعد موتي يصح ان يخرج من الثلث وعين المسجد والا
فلا وذكر فيه ايضا جعلت هذه الارض الى وجه اما من
معد كذا غير معة صلوات وصيا ما يجب يصير وقفا ولم
يقع عندها كالموصية لابن بنينه عن المصنوعة يصح وتحتها
ولا يخرج عنها وذكر فيه ايضا وقف على المصونة و
وطالبة العلم فقيل لا يجوز لانهم ليسوا بملوكين وقيل
يجوز لان رادته الفقراء ويصرف الى الفقراء منهم وهذا لا يصح
وذكر فيه ايضا وقف ضيعة الى من فقراء عند قلة لا يصح
وكذا الوصية وقيل يصح الوقف على من يقر عند قلة
كل يوم ويمنها الى المتروك ولا يجوز وقف البقر وغير
ليزوه وذكر فيه رغبة وفتت واستغنت منها باعده
ومقابلها لكنها ثم غدر فاشترى رجل ارضا فادى
الموقوف عليهم فساد الشر وادى المشرى مخته و
بطلان الوقف بسبب علة غدر بد المنة وحقه وعلم
الحاكم ببيعة وفاد الوقف ينز الحكم وقيل انما ينقد
المبيع ويبطل الوقف ان لم يكن حكوما عليه ولو وقف
رغبة لا يؤمن ذكر الحد وان امكر لانه لا يصح الوقف
بدون الخريد وقف بقرة على رباط لم يكره للفق
والصح لا بناء السبل ان كان في موضع تعلق فواذلك
جاز وقف ارضا على اولاده وهم فلا وفلا من
وفلا من بعدهم على اولادهم واولاد اولادهم ما قرأ الد
بطلنا بعد بطلان فلو مات واحد منهم عن اولاد فلا شيء له
لهم ما دام في البطن الاول في ولو جعل التولية على
صواد الموقوف عليهم ثم بعد ذلك الى من وصل اليهم مقام
الاستحقاق ثم مات واحد منهم لا يبقى التولية للباقي

الباقين بالكلية حتى يجعل القاضي التولية اليهم بالكلية ارضهم
اليهم مقام الميت عنهم وفي المنة وقف على اولاده واولاد
اولاده لا يفضل المذكور على الاناث ولا يدخل اولاد البنات
التي رواية للخصاف والنتوي على الاول ولا يصرف الى
الفقراء ما دام واحد منهم باقيا الا اذا استقام فقلا وقفت
هذا على فلات مات واحد منهم يصرفه نصيبه الى الفقراء
وقف شرا على ولديه اولادهم ما تنا سوا ليس لها ان
يكنها فيه لان حقهما في الفللة وقف نصيبه على الفقراء
لم يجعل له الاكل رباطا استغنى عنه ويجنبه رباط صرف الى
ذكره الرباط وان لم يكن عينة رباط فانه يرجع الوقف الى
ورثة الواقف وفي وقف الفقراء المصروف الى فقيرة اولاد
الواقف افضل ثم الى فقرا سواهم الواقف ثم الى مواله ثم
جيرة ثم اهل بصره وقف على المجاهدين يصرف الى
الحنا من منهم الاوقاف المطلق عقب الفقراء المخرج بالخاصة
ام بالفضل اذ لم يلزم الميراث ولم يؤمن الامام ولم يؤمن
المؤذن في اكثر السنة فلهذا ان يصطفي كل واحد منهم ما شاء
اذا كان الوقف على كل من يلزم ويؤمن ويؤذن ولا يقتصر
وقف فت حوزة الفللة قبل له لو كان حقه في الفللة لا يكتفي
الا ببعض السنة فيفضل بقدر ذلك هذا سقط قاله الخواص
ما قلنا ولما سئل الامام في المسجد خليفة ليوم في زمان
عينية لا يستحق الخليفة من اوقاف الامة شيئا ان كان
الامام اتم اكثر السنة ولو وقف ولم يذكر الولاية مع الوقف
عند ابي سري والولاية للواقف لان عذره التسليم ليس بشرط
وعندهم لا يصح الوقف وبه يفتي ولو شرط الواقف الولاية
لنفسه مع عند ابي سري وينزع لو حايضا وان شرط ان لا ينزع
ولو صار عذرا لا بد له لا يفضل الولاية اليه من طلب التولية
لا يصح بوجوب لان الحق في غيره الواقف اذا شرط لنفسه
شيئا من الوقف يجوز ان يار كل ويؤكل ادام حيا فاذا مات
كان لولده وولد ولده لا يجعل للامام غلة او قاف الامة
ان كان غنيا شرعا الا اذا كان الوقف عليه بمينة كوقف
استحق في الخليفة الذي لا يخرج وقدر نفسه للامة ان يجعل له
كالقاضي والخليفة وكذا الاوقاف على الفقراء يجوز للاغنى اذا
فرغوا انفسهم للفقرة فانه كالفقير وان لم يفرغ نفسه فاق

مفتيا جاز والافلا. وقيل يجوز للامام الفقيه اخذ غلة الامانة
وان ينفذ للامانة ولوام الامام شهرا واستوفى غلة السنة
ثم نصب اهل الحلبة امامهم ان يستردوا ما اخذوا امام
الاول. وكذا لو انتقل بنفسه ولو رفع الامام دارا واخذ من ذوق
الواقفة اليه وجهه الي رجل بها فافكر فيها مرة وكانت الفقه
يبلغ اليه هذا الدار ليستعملها بنفسه ففعل المالك امره
ولا يوضع الخدع على جدار المسجد وان كان من اوقافه
والسراج الكثير ليلة البراءة بدعة وكذا في المساجد ويضم
الفقه اذا سرق في السراج في رمضان ليلة الفدية اوقافه
وقف فقام لا يبرئ من صحتة ولا فاداه لرباعه واربعه الواقف
لمزورة وتفق الفقيه بصحته يبيع. ولا ينفذ هذا الباب
وبعض المتأخرين من جواز بيع بعض وقف قريب لوارثه وقف
اخر وسئل عن وقف فبذر استبداله هل يجوز ان
يسمى النافذ ويشتري بتمنه اخر قال نعم قبله لو لم يقبل
ولكنه لو باع اشتري بتمنه ما هو فيه منه قال لا يسمه وذكر
في بعض المتأخرين لو ضعف الارض الرقعة في الاستبدال
بياع ويرى من تمنه ارضا هي اكثر رعايته وليس ذكره الا
لنفاذ. وقال بعضهم لا يجوز بيع الوقف لو تجدد حكمه
والا يبيع. واستدل الوقف لا يجوز الا في رواية عن
وقيل يجوز استبداله ولا يسمه بدو صحتة لانه لا يقبل الملك
كاخر لا يقبل الدف ولا في القضاة ظلمة فابطلوا اوقاف
المسلمين لظلمهم الخبيث. سجد عتيق لا يبرئ بانه فاعخذ
بجنبه سجد اخر ليس له هل السجد ان يبيعوه ويستبيعوا به
بتمنه في سجد لان على قوله لي سجد هو سجد ابد
رجل بنا في ارض الوقف بنا او نصب عنها بايا فهذا على
وجهين اما ان يبرئ عند البيت انه يبيع للوقف او لم يبرئ
فتق الوجه الاول يصبر وقتا لانه قبله وقتا ووقف
البناء شيئا لغيره يجوز وفي الوجه الثاني لم يصبر وقتا لانه لم يخله
وقف. القضاة بالوقف قبل يكون قضاء على الناس كافة
حيث لو رهن المثل على وقفية الارض وحق النافذ على
وقبضها على ذي اليد ثم ادعى ارضه ملكه لا يسمع وعواه
يخل كقضاة جرية الاصل وقيل لا هي لوارثه ارضه
ملكه يسمع جعل كقضاة بالملك ومولد وولد لورثه على

على الوقف قبره الخازن على الملك حكم على الخازن
وعند لي سجد يقبل بتمنه ربي اليد على الوقف ولا يقبل
بتمنه الخازن على الملك ادعى كرها فافترى والبداهة وقف
الكرم بشرائط ولا يبرئ للمدعي تخفيفه ليا هذا القيمة ولو نكل
لا يباخذ الكرم. ولو كان بيده ضيقة وادعى ارضه وقف
واظهر صلا فيه خطوط العدو ولا القضاة الماضين وطلب الحكم
ليس للنفاذ ان ينفذ بالملك لانه انما يحكم بالحق وهي البيت
او الاقرار او النكول عن البعير لا الصكر او الخط ما يروى فيه
وكذا لو كان على باب الحائز لورثه مضروب بوقفه الخازن
لا يجوز لنفاذ ان ينفذ به على وقفته ما لم يشهد الشهود
وكذا باع الارض ثم ادعى انه وقفها قيل لا يخلف حكمه او
التخفيف بتمنه صحتة الدعوى لم يسمع لنشأ فق. ولو رهن
بره لنشأ فق وقيل يقبل وهو الاصح اذ النشأ فق لا ينع
صحة الدعوى والدعوى ليس بشرط لتبرئ البينة في الوقت
اذ هو حق التذوق وهو التصديق بالثقة فلا يجب فيه الدعوى
كبيته الطلاق وعق الامة الا انه لو كان الموقوف عليه محصوا
ولم يذبح لا يبيع من الثقة شيئا ويصرف جميع الثقة الحب
المعزاة اذ البينة قدمت الحق فلا يظهر حكمه الا في صغرهم و
قيل لو كان الوقف على قوم باعها منهم لا يقبل البينة
بل دعوا وفاقا ولو على سجد او الذمرا يقبل عند هذا
ولا يقبل عند ليح. وذكر في الهاج المصنوع باع ثم
ادعى انها كانت ملكه فلا يسمع. ولو باع قنانه ادعى
حلا لا يسمع وببعضهم قاسوا مسئلة الوقف على هذا. ولو باع
انه ثم ادعى انه صارها قيل لا لو كان عبدا ما لم يدع البند
ادعى الموقوف عليه لادعاء باذن النافذ يبيع وفاقا و
بغير اذنه فقبه روايتان والاصح انه لا يبيع لان له حقا في
الثقة لا غير فلا يكون في شيء اخر ولو كان الموقوف عليه
جماعة فادعى احد منهم انه وقف بغير اذن النافذ لا يسمع به
رواية واحدة. ولو غصب الوقف احد لم يبرئ اذمة الموقوف
عليه قصوة بلا اذن النافذ. ولو ادعى المولى انه وقف بالكر
ذواليد فصالحه على ماله لم يجر اذ التصح كبيع. وليس للمولى
بسمه واستداله ويقبل الشهادة بالشايع على الوقف ولو
صرحا بخلافه ما يبرأ به الشهادة بالشايع اذ امره عليه

ولو شهد احداهما انه وقف عليه زيد وشهد الاخر انه وقف
عليه عمرو بغيره ويصرف غلته الى الفقراء لانها اتفقا على ان
وقف ولو شهد اهل المدرسة علي وقف تلك المدرسة
واهل الحلة كل علي وقف تلك الحلة هل يجوز ام لا
المشاخ فضلتوا فيها فقالوا اهل المدرسة لو كانوا يادفون
الوقف لكان ذلك الوقف لا بغيره وكذا اهل الحلة وكذا
لو شهد علي وقف بكتب والشاهد صبي لا بغيره وقيل
في هذه المسائل كلها بغيره وهو الصحيح لان كون الفقير في
المدرسة وكون الرجل في الحلة ليس بلازم بل يقتل شهادة
اهل المسجد في وقف المسجد بغيره لانهم لم يبرروا لانفسهم هذه
الشهادة فنعلم ان في يد رجل اقام عليه رجل بينة انما
وقف عليه واقام قيم المسجد بينة انما وقف المسجد فان
ارتأى هي السابق منها وان لم يبررها في بينة نصيبات
وتلوا اقام الوقف بينة علي غاصب الوقف بسمع بالاتفاق
شهدوا انه وقف علي كذا ولم يثبتوا الوقف جاز من
استأجر ارضا موقوفة وبني فيها حائرا وسكنها فاراد
غيره ان يزيد في غلتهما ويخرجهما من الحائرتين نظر ان كانت
الارض موقوفة فليخرج من الاضارة عند راس المزمع رفع البنا
ان كان لا يضر بالوقف فليبا في رقبته وان كان يضر بغيره
يرفع ثم ان رغب في الاستاء من ان يملكه بغيره منيا او من زعم
انها كان اقل ملكه بها والا فترك له ان يختص حائرا
لرجل في ارض وقف فاجب ما صلبه ان يبنها من الارض
اجرا مثلا فان كانت المارة لو رفعت ببناء جربا كثر عما
بنا جرح فانه يوم يرفع المارة والا فترك في يده
بذلك الا من **كتاب البيوع** اعطاه دراهم وقال
هذا بيع في هذا الشيء بها فقال نعم فذهب له او على
عكس فان قال المشتري هذا اشتريته بها فقال نعم
ولم يملك بيت او اشتريته فهذا بيع تام وقد الدراهم
ولم يملك علي انها قصد الحقيقة وبعض مشايخنا قالوا
خلافة قال اشتريته منك بكذا فقال نعم ثم لم يسمع
البائع قول المشتري لم ينفذ وان سمع اهل المجلس قال
الموجب لم يسمع وليس في اذنه وقف لم يصدق فنعلم ان
المشتري البائع في السنة بغيره فقال البائع لا ابنيه الا

لشبهة

الاخوة وعشرين فقال المشتري له انك في السنة وربعه البائع
بذلك ولم يرد منه قول ولا فعل فهذا ليس بيع بغيره هذا
ان جرح الرضا بدون قوله وقيل لا يكون ابجا ولا فيرك
قال ثبت بشرة وقال الاخر بشعة وتنازعنا وقضيا عليه
كان البيع بشعة فنظر الي اقرها كلاما وم استثنى عن
سأوم في سنة فقال البائع ابنيها بخمسة عشر وقال المشتري
لا اخذ الا بغيره ثم ذهب المشتري بها فيكم يكون فان اجاب
شيء فقد اخطأ الا ان يقول ان كان السنة في يد المشتري
حين سأوم وذهب بها فهو بخمسة عشر لان المشتري رغب بذلك
حين ذهب بها وان كانت في يد البائع فذهبها الى المشتري
فهو بشرة لان البائع رغب بشرة حين دفعها ولو قال
اشتريته هذا الذار بشرة او هذا الثوب بشرة او هذا البطيخ
بشرة وهو في بلد ينعمل الناس بالدنانير والدرهم
النصف في الدار الى الدنانير وفي الثوب الى الدراهم وفي
الطبخ الى الفوس يد لالة الفوس ولو قال ببتك بالفس
دراهم ثم قال ببتك بائة درهم ربحا ففعل المشتري كان
الشراء بالفس اذ كانت المثار اليه خلافة حتى المني
نالمية بالتسعين اذ لم يبيع المشتري ان خلافة فان علم فالفس
للمثار اليه قال ببتك هذا الخمار واشار اليه بعدد صاع اذا
علم المشتري به قال اشتريته حاربه بهذا الالف الدراهم
واشار اليه الدنانير فعلق التوكيل بالدنانير فلو اشتريه
بالدراهم يقع لنفسه ولو باع بغيره لا يملكه المشتري وان
فقد البيع وان سكت عن الثمن يملكه وعلم له ج ولو قال
الثوب بكذا بشرة فقال له هات حتى انظر اليه او قال حتى اريه
فاخذ علي هذا وضاع منه فلا شيء عليه لان اخذه على
النظر وبه اخذ ابراهيم ولو قال هات فان رغبته اخذته
فضاع فهو علي ذلك الثمن ولو قال ان رغبته هذا
الثوب اخذته بغيره فعليه قيمته لان المتبوع على سؤم
الشراء انما يكون بغيره اذ كان الثمن سمي قبل هو قول
ليس هو وبقي عند سؤم وان يبيع قلبها وفي فتاوى النسفي
المتبوع على سؤم الشراء بغيره وان قال البائع ان يملك
فلا ضمان عليك رجل في البيت فقال الذي في السطح
لبيته منك بكذا فقال اشتريته صاع اذا كان كل منهما رجا

صاحبه ولا يثبت الكلام للبعد فاشا هذه المصنوع ان كانت
تجلى بوجه القياس بقول كل منهما صاحبه يقع والافلا ولو
تباينا بها شيان على راية او رايين فان اجاب الخاطب
بتصديق كلام صاحبه ثم وان فصل لا يختلف النتيجة فانها
كالبيت ولو كتب كتابا فقال الحق بيمينه فلا بد بكذا قبله
الكتاب فقبل في المجلس ثم ولو كان المتباينان واقفات
فما احدثه فقبل بده واكثر ليقين فقبل لا يجوز ولو كان
احدثا في اداء الفرض فقبل بعد الفراغ منه او ركعة من التطوع
فاضاف اليها اخرى فقبل جاز فلهذا ان اجاب الاخر
باق ما لم يختلف المجلس حقيقة وحكما وان اطال لان المحرر
جاء لمتفرقات فاعتبر ساعته ساعة واحدة رقعا للسرور
مختلفا لليسر ولو اشترت امرأة شيئا فقالت كنت رسول
زوجي ولا تخرج لكر على وقال البائع بعتك منك فالقول
للزوجة ولو اشترى ارضا بخرمائه درهم فقال اشترت منك
رفقة الارض وقال البائع بعتك بالكناسة فقد يثبت
بالثمن فاذا كان مثله ذلك الثمن مثله ذلك الارض
يكون القضا ببيع الارض والاد ببيع الكناسة وكذا اذا
اشترى رواية ماء اشترى رواية الرواية مع الماء ولو اخذ
المتوسط الثمن ووضع في كم البائع فقال لا اخذه ومذكرة
فصناع فانه فعل المتوسط باذن المشتري بضم البائع
والاد فهو غاصب فيضمن المشتري لهما شاة ولو كان المتوسط
قبض الثمن للبائع باذنه فهو من البائع والاد فهو من
المشتري ان كان قبضه برضا ان لم يوجد منه نصيب عدا ولو
باع اليه اهل ثمن وشرط ان يطيعه المشتري احيى بقدر مروه
يومين كان البيع فاسدا لانه يلزم ان لا يثبت الثمن في ذمة
المشتري في الحال وليس كذلك ولو باع نصيبه من الدار قال
ابوعبدة لا يجوز بيعه ليل المعاقبات فداره الجاهلة المرافعة من
الحراز وقال ابو حنيفة لا يجوز بيعها لان ملة الجاهلة لا
تفيض اليه المنازعة لهما عنها بذلك وقال سمع بن جبر ان على
المشتري هذه ولو اشترى هذه ولو اشترى من اخر ثيابا
كل ثوب بدرهم على ان يخرج هذا بيمينه حاله وثق البائع
بوجهه لا يملك المشتري قبض ثوب من الثياب حتى ترضى جميع
الثوب لانه الصنف واحد ويدخل في البيع الحبل

الحبل المشدود في عنق الحمار وخطام البعير وعدار النسر لا يجابه
وصال البعير ولا يدخل الا بكاف في الحمار الا ان يكون موكفا
وقت البيع وقبل لا يدخل الا بكاف ان اشترى من اخر ثيابا
لانهم يبتاعون البعير بغير الا بكاف وان اشترى من الزارعين
او من اهل القرى فانه يدخل في البيع لانهم يبتاعون البعير
بغير الا بكاف وان اشترى من الزارعين او من اهل القرى
فانه يدخل في البيع لانهم يبتاعون البعير مع الا بكاف ويداره
على العادة ولا يدخل النسخ للمرفق الا ان يكون المرفق
على خلافه ولو اشترى غلاما يدخل ثوبه للبيد لا عرفه البائع
بالخيار ان شاء اعطى ثوبه عليه وان شاء اعطى غيره لان
الداخل في حكم المرفق كونه مثله لانه عينه ولا يخفى قوله
لا يرجع على البائع شيئا من الثمن ولا يدخل الشجر صنيعة
في بيع الارض لانه ينقل ويحرق بغير ثمن لانه يقع الخطب
ولو باع شجرة يدخل ما تحتها في البيع بقدر غلظه الشجر
وقت البيع عند بيعه لو اراد غلظها فلهما صلا الارض
ان تحت الشجر ولا يدخل من الارض ما يتأهب اليه
المرفق والاغصان ولو وجد المشتري في المصدق لواله
وفي السكر سمكا فلهما المشتري وفي الدجاجة للبائع ولا
فصل النافذة ان ذهب مع انة الى موضع البيع والافلا به
وكذا الحكم في تجرول البعير وحمل الشاة وحشي الدان وفي
المنفعة لا يدخل الولد في بيع الام كيف ما كان وقاكر ابوس
يدخل الولد الرضيع في بيع البقرة والشاة والنافذة والركبة
ذون الثمن ولا يدخل في بيع الدان كيف ما كان ومطاع
الحصا يدلي بمرافق الارض فلا يدخل في البيع بذكر المرافق
ويدخل السرير والسلم في بيع الدار ان كانا متصلين الى
الارض والافلا في عرفنا بخلاف اهل المصنفات التي
داخل في بيع كيف ما كان لان بيعهم طبقات ولو اشترى
غلاما فقال البائع سلمته المكة فقبل المشتري فان
قدر المشتري على فتح البات واغلقه يكون تسليما
والافلا وذكر في الاغصان الغلابة بين المبيع والمشتري
يكون قضا بشرائط احدثا ان يقول البائع خلعت منه
سكرو بين المبيع وانما ان المبيع محضرة المشتري بحيث
يتم من اخذ بلا مانع ولو باع صنيعة والحقها ونظمها اليه

فان كانت قربة منه بحيث يتصور فيها القبض الحقيقي
 في الحال يكون قبضا والافلا والناسخ هذا غافلت
 والثالث ان يكون البيع مقرا غير شغل في البيع وغيره
 فتوضيح البيع بين البيع والمشتري في دار لا يكون غلبة
 عند البيع من حيث لو كان فلهما مال البيع وعند البيع
 يكون غلبة فلو كان فلهما مال المشتري وعلى المشتري
 ولو باع خلاص في رت وغلب بينه وبين المشتري وقت
 المشتري على الدين ونكره على حاله فلهما مال المشتري
 اذا كان البيع اعم الدت منه كمن اشترى خنطة بغيرها
 فاستفاد من البيع هو القوي وامر البيع ان يكمل فيه فان كان
 القوي بغيره صار المشتري قابضا بكمال البيع وان كان
 بغيره بغيره فان قالوا انهم في القوي وكلها فيه فان كان المشتري
 حاضرا فهو قبض والافلا وقالوا لم يمس قبض في القوي
 حتى يقبض القوي وبسببه اشترى خطبا في المصنف فلهما
 قبل تسليمه الى منزل المشتري على البيع لان التسليم عليه
 كما لو استأجر دابة الى مصر كذا كان ان يبلغ عليها الخ
 منزله ليس للمكاري منعه للمصرف وكذا كل ما يبيع باع على
 ظهر الدواب كالنعم والخطب وغيرها يجب على البيع قبل
 الى منزل المشتري بشرط الحال الى منزله مفقود بشرط الاقفا
 لا في الاصح اشترى بكم فوطنها بغير قابضا فلو صدقت
 فهو على المشتري فان احدث البيع منها بعد وطنها
 فاقبضا قبضه والتهلاك على البيع الا انه يبقى حصته نقدا
 المكارة من الثمن على المشتري ولا يجوز بيع المنقول قبل
 القبض بخلاف العقار وعند عدمه لا يجوز العقار قبل
 القبض فتبطله فهو حازم الا قاله ولو وهبه لغيره او تصدق
 او اقرض فالاصح انه يجوز ولو جعل الغير ماله او بدل الخ
 او صرا لا يجوز بغير قبض القبض ولو حال رجلا على
 المشتري سقط حقه في الخس اعار البيع البيع للمشتري
 قبل قبض الثمن او اودعه منه بطل حق الخس بخلاف المشتري
 وجد البيع الثمن رهنا ما او ستوفت او ستحق فله ان يسرد
 البيع ولو وجده زبورا او بغيره لا والمشتري يسترد
 الرهنة كلها ولو اشترى شيئا كماله او موارنة في كماله
 ويوارنه والصحيح ان البيع لو كاله بعد البيع مرة محضرة المشتري

المشتري بكنفي له ولا يجزئ له الاعادة لان البيع صار
 معلوما ولو هلك بكمه او موزونا بهمة او مبراة حاذله ان
 تصرف فيه قبل اكمل والوزن ولو عطفها ثلثا بان
 اشترى ثوبا بها يجوز لبايع الثوب التصرف فيها قبل
 اكمل والوزن اشترى ثوبا فاستأجر البيع في غلب
 اوصفه او خرد لك ثمة هلك الثوب قبل ان يحدد البيع
 فيه غلب فهو على البيع ومن راي شيئا فشره فلا ضمان له
 الا ان يطول المدة والشهر طويلا وما دونه قليل ولو
 تقبل فله الخيار ولا يصدق في دعوى النفي ان يجحد
 ان اذا حال المدة فله المشتري المبيعة في التبيين
 وعلى البيع اليقين في عدم النفي وقيل لوراه غيب
 فاصد بشراء فله الخيار وكذا في ثوبا متقنا وقدر آه
 قبله بشورا فله الخيار ولو اشترى مبيعة لم يرها وله
 الكار فيخرج الاكار يرضى المشتري بتطال خيار الردية
 ولورد كاله او ارسل قبل الشراء حتى رآه ثم اشترى للمكالي
 ذلك الشيء او المرسل لنفسه ثبت له خيار الردية ولو
 بالردية يتصور لا يصح حتى لرد كاله بها وقال ان رضى
 فله لا يجوز اشترى خردا في جوارب في اعلاه جزرا
 طويلا وفي اسفله قصيرا فان كان قيمة الطويل اكثر
 كان غيبا ولو اشترى كره وجين من الجزر قطع فزوجه
 جيدا وقطع من الآخر فزوجه رد لا يرد ويرجع بالنقصان
 وقيل اذا اشترى جزرا او بصل او شيئا فبطل في الارض
 لا يفسد خيار الردية عند البيع ماله من الكال ولو اشترى
 شيئا لم يره قبل البيع ان يطال به بالثمن قبل الردية
 ولو اشترى فطنا بكم مبيع وقلمها الى سمرقند ثم رآه
 ليس له ان يرد خيارا او يبيع الا ان يرد في موضع غيره
 ولو اشترى خنطة او شبرا او مبيع في ملكه البيع لكن
 لم يصف البيع اليه بالاشارة ولا بالوصف لا يصح ولو
 قال بعت جميع ماتي هذه الدار والمشتري يعلم ما فيها
 حاز وان لم يعلم لم يجز عندها ويجوز عند البيع من ولو
 قال جميع ماتي هذه القرية من ماتي لم يجز عندها وانما يجوز
 اذا كانت في صندوق ولو قال اشتريت منك الف درهم
 من هذه الخنطة فوزنت فاذا هو غلبه قبل يصح في الموجود

ولو باع بغير قبض السلم حاز له باع ما يملك
 ولو باع خنطة معلومة ولم يبينها الا بالاشارة

وقيل ان لا الفاد فيه قوي قوي اليه والاصح انه
جائز في الموهوب بالاتفاق وكذا في التذويت المتعارفة
انما الخلاف في المددات المتفاوتة اذا اودعها النصف
فقد يبيح في قدر المقد في كله وان يبيح لكل واحد منها و
عندها يجوز ويغير المشتري. وكذا في الكافي بيع ما لم يرم الخبز
اذا كان البيع حاضر اما اذا كان غائبا لا يجوز قبل هذا الوقت
برقت الكاف النسخ اذا رآه والمصحح انه ثابت في جميع البيع
ثم لو اجاز به بالتسليم قبل الروية لا يبرأ خياره لان ثبت
عند الروية فلا يبطل قبل وقتها وان اجاز به بالتسليم بان
ينصرف نفسه فلا يبطل النسخ كالاغتاف والتدبير ويجب
حقا لغيره كالبس المطلق والبيع للمشتري والرهق والامارة
يبطل خياره. وانما النسخ بالتسليم جائز قبل الروية لعدم
لزوم العقد لان اللزوم بعد تمام الرضا وتامه بالتسليم
باوصاف متصورة وهو غير حاصل قبل الروية. ولو قال
اشترى مني الدراهم في هذه المصرة فيما عداها فاذ هو على
خلاف نقد البلاد فانه يطالبه بنقد البلاد لا بشرطه في
ولو قال اشترى مني هذه الدراهم في هذه المصرة فيما عداها
الدراهم فله الخيار ويبيح هذا الخيار خيار الكمية. وكذا لو اشترى
طعاما في حفرة ثم علم مقدار فله خيار الكمية فخرج هذا ان
الطعام اذا لم يكن في الحفرة بل كان في موضع يكون الوقوف
عليها فلا خيار له. ولو اشترى خنطة ولم يرها فلم يقبضها بيع
باعها المبيع من غيره وسلمها اليه وانفقها النسخ البيع الاول
وعليه رد الثمن على الاول. ثبوت رد المبيع بخيار روية
او بشرط او عيب على المشتري. ولو اشترى المدد بايت
المتعارفة كالسفن او القز او المكمل والوزون بايت كان في
وهاد واحد فباعي المبيع يثبت الرواية في لور في سقط
خياره اذا كان على تلك الصفة وان كان في وعابين اختلف
المشاخ قال شيخ العراق روية اهدى كروية كله وقال
شاخ بلغ لا يكون كذلك والاصح هو الاول فاذا قال
المشتري ثم اهدى المبيع على تلك الصفة فالقول للمبايع
فالمبينة للمشتري. ولو اختلف في الروية وعدمها فالقول
للمشتري لان المبيع يهدي العلم بالصفات والمشتري ينكر
اشارة بالخطئة لا يقع ما لم يبين انها جيدة او وسط او ردي

اورية قال المبيع للمشتري بعد قبض المبيع بايام كغيره
ثبته ايام فله الخيار ولو اشترى شيئا وقبضه ثم وكل رجلا
على ان لا ينفذ الثمن اليه حتى يرضى بما قاله كذا في بيع
بينهما لم ينفذ البيع لان هذا الشرط لم يذكر في البيع وبيع الشرط
حتى لو لم ينفذ اليه حتى ما كان للوكيل ان يفسخ. اشترى
مكيلا او وزونا او عبدا او شرط الخيار في نصفه او ثلثه
جاز خيار المبيع باق بعد موت المشتري. ولو اشترى
جارية فقال جارية فقال المشتري ثم اهدى بكرا به
وقال المبيع كانت بكرا فالقول للمبايع وان لم يقبضها في
اختلقا نظرت اليها النساء ولزمت بتوليها بلا دين وان
لم يكن عند القاضي من يثق بهن لزمته ولا شيء. ولو اشترى
بشرة على انها حلوب جاز على رواية الطحاوي وعلى
رواية الكوفي لا وعلى انها عتب كذا لا يجوز اجماعا وفي
الفتية لو اشترى ثاة او بقرة على حلوبها بجاز على
لبنها يبطل خياره. ولو اشترى كبشا على انه بطون وليس
كذلك لا خيار له كالمراشري جارية وشرط انها مفتقة و
ليست كذلك وفي الفتية قال اشترى منك هذه البقرة
على انها دانة ثبت وقال المبيع انها ابنيها كذلك ثم باشر
المشتري من لاد غير شرط ثم وجدها بخلاف ذلك ليس له الرد
اشترى جارية على انها بالنة فوجدها غيبض فله الرد
ولو اشترى ثاة على انه حامل فالبيع فاسد لانه اشترط
فيه حظر واذا اشترى جارية وبراء المبيع من الحمل جاز
البيع لان الحمل عيب. ولو اشترى على انها حامل فوجد
ان يقال البيع فاسد ويجوز ان يقال البيع جائز والاشياء
انما يقع الاشتباه في الرواية. وكالتفتية ابو جعفر يقول
ان كان المشتري اشترط فالبيع فاسد لان قصده الزيادة
لعدة مجتاع اليه الظاهر فاشترى على انها حامل وان كان
المبايع هو الذي اشترط فالبيع جائز لان قصده المبيع البراء
من العيب فلا يفسد البيع. وذكره ابو جعفر في الجرد ثم يفضل
بين المبيع والمشتري. وقال لو اشترى جارية على انها
حامل واذا ليست بحامل فالبيع لا يفسد وان لم يرها
لان الحمل في الجوارح عيب فانه قال المبيع على انها
بقيته ولو قال هذا هكذا جاز. ولو شرط الخصم في العبد

فإذا هو محل لا يرد وفي عكس يرد. ولو ورد عينا لم يرد
الشرعي حاربه على ان البائع لم يكن وطنها شرعيا خلافا
وفي رواية له الرد الشرعي عامة على انها شرعية فإذا
هي موهبة زمنية لا يبيع. **وهذا الشرعي** فربما على ان سنة
على سنة ففرد سنة سنة سنة فله ان يرد. **وان الشرعي**
يقرب على ان سنة على سنة ففرد سنة سنة لم يرد
لان القرض لم يرد كل الحجة والمراد منه العينة والقيمة ترد
او تنقص بهذه الصفة والبقر لم تكن هذا القبيل والبيع
بالشرط ان كان بكالة على فان كان الشرط مما تقتضيه
النفقة مع البيع. **ولو كان** مما يخالف تقتضيه النفقة وجب
ضيقه لاحد القارين فسد البيع. **ولو كان** بكالة ان
كقول له ان كان كذا بطل البيع سواء كان ضاررا او نافعا
او كيف ما كان الذي صورة وهي ان يقول بعت ان
ربح فلان لم يجوز اذا وقت ثلثة ايام يبيع الخمار
وفي الخامسة ينص القاض خصما على خمار الشرط
ليرده عليه ان كاتبا وكذا في خمار الروية. **ولو باع** نصف
نزل الكرم شاعا ولم يذركه لم يخر الامة الشريك والحيالة فيه الب
بيع الكرم لم يفسخ في نفسه او ثلثه. **ولو باع** نزل الكرم بهذا اذ
شاعا كان او غير شاعا حاز. **ولو اشترى** الكرم مع الفلذ مع الفلذ
وقبض ان رضى الاكار حاز وله حصته من الثمن وان لم يرض لم يجز
البيع. **ولو اشترى** اوراق التوت على ان ياخذ شيئا فشيئا
لم يجز وان لم يسكر شيئا فان اخذه في اليوم حاز وان يفسق يوم
فسد فالحيلة ان يشترى الشجر فنيا هذا الاوراق ثم يبيع
الشجر البائع. **فرب** ينسبها وباعه بفراذ شريكه ولم يجز له
في نصيب البائع. **ولو باع** عشرين ادها للبائع والاي لغيره
صفقة واحدة باذن الغير فان علم الغير واجاز البيع حاز البيع
فيها لم يجز فان كان المشتري على وقت الشراء بذلك لم يرد
البيع في الواحد بخصته وان لم يعلم بذلك الا بعد البيع ان علم
قبل التمن فله ان ينقص منها **وان** علم بعد قبضها لم يرد في
عند البائع بخصته من الثمن. **علا** باع ادها وقتها الى جميع
الهارق يتوقف البيع على اجازة شريكه فان لم يجز لم يجز البيع
كما حاز. **الدار** المشترك بين رجلين باع ادها كذا حاز في نصيب
ولو باع نصيب شاعا لشريكه ان تبطل البيع. **ولو باع** نصف

ينسب

نصف عبد مشترك بينه وبين غيره حاز بصفته نسبة النصف
الى نصيبه خاصة ذكره خواهر زاده المال الذي بين الشريكين
اذا باع ادها لنصيبه من شريكه حاز كيف ما كان. **وان باع**
من غيره بغير اذن الشريك ينظر ان كان الشريك بسبب الضمان
بين المالكين من غير خلط او بسبب خلطها لا يجوز وان كان
بسبب الارث او الهبة او الصدقة او الشراء اذا استيلا او
ما يخرج هذا الجري حاز. **ولو كانت** الشجرة بين ثلثة فباع ادها
نصيبه من ادها ما يجزى لا يجوز. **ولو باع** منها يجوز وكذا الزرع
المشترك. **ولو باع** رطب الاشجار حصته من العامل لا يجوز لان
لرطب الاشجار فربما على الاشجار ما ليس للعامل فربما
ما اشترى عليها ومع هذا لو اشترى العامل حصته رطب الاشجار
ولم يتنازعا حتى ادركت حاز الخوار المضد كره باع الخمر في
السفوف واخرجه وسلم حاز. **ولو اشترى** ارضا فيها اشجار ولم
يذكر في البيع ثم استحق الاشجار قبل قبض المشتري لا يقط
شيء من الثمن بل يغير المشتري ان شاء اخذها بجميع الثمن
وان شاء فسخ واستحق بدل الثمن سقط حصتها من
العر. **وكذا** لو اشترى دار فاستحق بنايتها. **ولو اشترى** ارضا
خربة فانفق في عمارتها ونسوية اكامها وعمرها ثم استحق
لا يرجع على البائع ولا على المشتري بما انفق في عمارتها وكذا
لو اشترى دارا بخصصها وطبق سطوحها ثم استحق لا يرجع
على البائع ببقية الحق والطين فانما يرجع عليه ببقية ما يملك
ان يفسله ويهدمه ويبيع اليه. **ولو عرض** الارض المشتراة في
اشجار او كروا ثم استحق يتقدم الاشجار على المشتري غير
مقلوعة ويرجع على البائع بما انفق وما خلفه من المورث
وقيل لو خلف فيها بئر وطواها بالالة يرجع ببقية ما طوى
رطب ما انفق في الحفر وقال بعضهم انما يرجع ببقية البناء
على البائع اذا كان البناء قايما وقت الاستحقاق فينقص
المشتري من الموقوف على البائع باخراجه ببقية
بنيت يوم استحققت الدار ولا يرجع بما انفق. **ولو اهدم** ما
يبنى قبل الاستحقاق فلا يرجع المشتري بما انفق على البناء
لان شرط الرجوع قيام البناء. **ولو اشترى** ابلاما زلا
ففسده حتى سمر ثم استحق لا يرجع على البائع بما انفق
باللف. **وكذا** لو اشترى عبدا او بقره فانفق ثم استحق

27

وذكر في جامع النواوي رجل باع دابة لا خير فولدت الدابة
عند المشتري اولادهم استخفت الدابة باء هذا المستحق الدابة
بجميع اولادها ورجع المشتري بفتح الدابة على البائع وقيمة
الاولاد في قولهم جميعا وذكر بعض النواوي رجل اشترى
كرما فقبضه ونقصه ثلث سنين ثم استخفت رجل واقام
السنة واخذ بهفتا القاضي ثم طلب المستحق الدابة التي انفقها
المشتري هل يجب وتارة ام لا الجواب فيه بوضع من الفلانة
متدار ما انفق في عمارة الكرم مع قطع الكرم واصلاح الواح
وبناء الجدران وعمرته وما فضل من ذلك باء هذا المستحق
من المشتري ولو اشترى بفتح على انما صلب فولدت
عند اولادها فاشترى من لسانها وانفق عليها بفتح المفعول مع
اولادها ومثل ما شرى من الدين لان البيع فاسد فيكون
البقرة في ضلته المشتري بالشراء الفاسد قبل ملك التفرغ
لا الدين بدليل انه لا شفقة به ولا يحل الوطن بالمحارمة
وفي الاصح ملك الدين بالقبض بدليل انه لو بيعت بغيرها
دارا فله الشفعة ولو ردها على البائع فله الاستبراء وقيل
بكره ووطن المشتري بالشراء الفاسد قبل ملك التفرغ لا
الدين بدليل انه لا شفقة به ولا يحل الوطن بالمحارمة وفي
الاصح ملك الدين بالقبض بدليل انه لو بيعت بغيرها دارا
فله الشفعة ولو ردها على البائع فله الاستبراء وقيل بكره
وطن المشتري بالشراء الفاسد لا يحرم ولو طمعت بالوطن
صارحت ام ولد وغيره فبمهرها لا عقربها في الاصح ولو اذات
فبمهرها في يده ثم استمر ملكها فله فبمهرها يوم القبض في قول
ابن عمر بن الخطاب وعندهم في قبض فبمهرها يوم المهر لا كس
بيع الخلف يجوز وكذا بيع لحم السباع والطيور وجوز
بذبحها ولا ذبح لا يجوز بيع سرفج الباطيات لا يجوز الا
اذا جمعت ولو اشترى شيئا حراما فله ان يرد على بائعه
وان قال البائع وقت البيع هذا البيع حرام لان بيع الحرام
لا ينقذ املا ولو اشترى فوجره اذ لم يرفع الزيادة التي
البائع والبائع حلال له في التبادلات وفي ذوات النعم لا يحل
حين يشتريه من البائع الا اذا كانت تملك بما لا يجري فيه
القبض في يده ولو اشترى ثورا فبمهرها بفتح ففان
البائع اشترى به في رعيها فقال المشتري ان وجدت من

من تشريه بازيد فبعه باء بازيد لا ينقذ لان هذا تطبيق
الاقالة بالشرط لا تطبيق الوكالة وتطبيق الاقالة بالشرط
لا يرفع بيع بائع ابي درهم بالفت درهم يجوز واد
بكره عند ابن موسى في غير رواية الاصول وعندهم في
بكره وذكر في حقايق الكثر قالوا في المغبون غيبا فاحشا
له ان يرد على الله بحكم الفين وقال ابو حنيفة النخعي فيه
روايتان وبقي رواية رفقا للناس وكان ابو اليسر يفتي
بالرد اذا قال البائع للمشتري فبها متاعا كذا لو قال متاعا
ناوي كذا فاشترى بناء على ذلك فظهر بخلافه لم الرد بحكم
انه مقرر وان لم يقل فله الرد وقيل لا يرد كفه ما كان فاق
لصفه ان عزم المشتري البائع فله ان يتردد وكذا ان عزم البائع
المشتري له الرد وقيل ان يرد وفي القبلة لو رفع البيع لفين
فاختار ذكر المصنف وابو بكر الرازي وفي رافعات
ان المشتري ان يرد على البائع ان يتردد وذكر في المنية
وقال لاخر ان لك ارضا فبها في موضع كذا لا باء او ياشي في
حقه كذا او لم يعرف البائع فباعها بذلك الثمن وقيمة اكثر
من ذلك جاز وفي شرح المشارق لان فريشته ولو لم يتردد
على الوارد في ثم جاء صاحب المتاع الى البلد فوجد الضرع
هذا يكون له خياره ام لا قلنا لا خيار له لان هذا الضرع جاء
بقصر من قبله حيث اعتد عليه ما ليس بدليل وهو خير
المتمم هو المشتري لان كل عنة التفتيش اعلم ان تلقى به
الحلب والشرى منه بارحض غلام عند الشافعي وما انت
مهرنا ومكره عند اذ كانت مضرا باهل البلد وليس التفرغ
على التجارة وفي الحاشي اذا باع رقة الطريق علم ان يكون البائع
حق المرور جاز وان كان بيع حق المرور لا يجوز في رواية
الزيادات اشترى خد في خاويه محمد المشتري في اخره له فوجد
ضربا فارة هنية فقال البائع كانت في حركتك فقال
للمشتري في خايتك فالقول للبائع لان كان الغيب ولو
رد المشتري لقاد البيع فلم يقبله فاعاد المشتري الى منزله
فذلك عند لا يلزم الثمن ولا القيمة وكذا القاصب اذا رد
المختص به المقصوب منه فلم يقبله فاعاد المشتري الى منزله
فذلك اذا لم يضع عندا مال ذلك لانه صار مائة فان وصفه
حيث بنا وله بدم ثم حمله الى منزله فضاء ضمني فقال ابن

السلام ان كان فساد البيع متفقاً براءة المشتري
وان لم يقبله البائع وان كان مختلفاً الا بقبوله
او بقاء القاضى قال ابو بكر الاسكاف يبرأ في الوجهين
لما فيه بيع الموقوف بقبوله وان غير نافذ في حق الممنوع وليس
لكراهين في الفسخ بمنزلة بيع المتاجر والمشتري بالخيار ان
شاء بقبض العقد في الحال وان شاء توقفت الى انقضائه
مدة الاجارة ومعنى قول القضاة باطل انه سبطل لانه
غير منقطع علم به او لم يعلم عند البيع به ثم انما عند ذلك سره
ففرق بين حالة العلم وحالة عدم العلم فانه يجعل الرهن
والاجارة بمنزلة البيع وشواء المبيع مع العلم بمنزلة بيع
بثوب المتاجر للمشتري وعند ذلك بمنزلة الاستحقاق و
العلم بالاستحقاق لا يمنع به الرجوع عند الاستحقاق بيع المقصود
من غير القاضى اذا كان القاضى مقارناً بدنية على القاضى
بيع في الاصح وقيل يجب ان يصح موقوفاً بصورة باع
مقصوداً بدينه بدرجل قد غصبه فابلى موقوفه فان
سلك القاضى المشتري ثم البيع وان جاز ولا بد من العلم
منه لا يجوز لوقته يجوز التسليم وان لم يعلم حتى تلف انقص
البيع ولا يأخذ المشتري قيمة لان القيمة كانت واجبة
ويجب وجد بالبعد بعد البيع فله المشتري جاز البيع
ان امتنع البائع عن التسليم والمشتري عن القبض ولا يحتاج
الى بيع جديد وقال بعضهم لوقا عبدك عند ذلك قد
لا يجوز لوق عبدك ان يبيع حتى التافذين وحال المشتري عن
البيع اذا باع الا بقبول المشتري بعد مكانه جاز فان قال
المشتري بقبضه ولم اعلم مكانه وقال البائع علمت قالوا للبائع
هو الصبح وان باعه ولم يعلم احدهما مكانه لم يجوز ان وجب
قد دفعه اليه فاعتقه عتق وعليه قيمته ولو باع البيع
قبل القبض فجعل الراد على البائع ويجوز للوصي ان يبيع قبل
القبض مال اليتيم من نفسه اذا كان نفقه طاهر عند
البيع وعند ذلك لا يجوز كالوابع الوكيل في نفسه
ولا يجوز بيع القاضى ماله من يمينه وقيل يجوز باحدى اربط
ثلاثة اما بان يبيع بصفته فيمنه او لا بصفته حاجة
الي ثمنه او على المذنب دين لا وفاء الاله وقيل يجوز بيع عقار
اذا خاف على حرايه او اخذ مثله اياه وان لم يكن احدي

احدي الشرايط الثلث وان كان فساد لا يجوز هو المبيع وان
كان منقولا وهو مفد فيه روايتان في رواية يجوز وبوجه
الشرح منه وبوضع علي بدعلا وفي رواية لا يجوز الا اذا كان
غير المصغر هو الاصح وينقض القاضى البيع ان لم يكن اصغر المصغر
سواء كان البائع اباً او وصياً ولا يجوز للقاضى بيع مال اليتيم من نفسه
اذا هو ادم القاضى انما يكون علي وجه الحكم ولا يجوز حكمه لنفسه
قبض بيع القاضى مال اليتيم من وصيه او بآدم منه وقيل وصيه فانه
يجوز ولو وصيه من جهة هذا القاضى لو باع الوصي مال امير المصغر
من الاخر جاز وكذا الادب لا القاضى وينقض البيع بغيره الجاب
الادب فيما اشترى من ابنه المصغر او باع منه بان يقول اشترى
هذا مني فلانا بكذا او يقول بعت هذا مني بكذا لو فور شقته
اقيم الحجة عبارة الواحد مقام عبارتين فلم يوجب اليه التبرك
ثانياً فيكون اميلاً حق نفسه ثانياً في المصغر حتى لو باع المصغر
كالعمدة عليه لا علي اليه بخلاف ما اذا باع مال ابنه المصغر
من اجنبي فيلغ كان العمدة علي الادب فاذا الرزم الثمن علي
الادب في صورة الشراء ابنه المصغر لبراءة عن الدين حتى ينصب القاضى
وكيلاً بقبضه فيه وعليه الادب فيكون امانة عنده ولو باع من
طفله ثم ادعى غيباً فاحتل لا يبيع هذا اذا اقر بقبض ثمن
المثل واشهد علي ذلك في الصك واما اذا لم يقر به ولم يشهد
عليه ذلك في الصك او قال بعت ولم اعلم البين او عتق ولم
اعلم ان البيع لا يجوز مع الغيب فلوا دعي بعد ذلك يبيع اذا
غيب الادب غيباً فاحتل فالحكم فيه بنصب القاضى فيما علي
المصغر يدعي علي شتر به ولا يبيع دعوى الادب اصلاً
ولو ادعى الادب بعد بلوغ الغيب عند الشراء والمشتري انكر
نكر حكم الحالب لولم يكن المدة قبل ما يقبل التسليم والا يصدق
ولو اقام البينة فثبت الزيادة اولى ولو باعت المرأة متلع
زوجها بعد موته وزعمت انها وصية وزوجها صغار ثم قالت
لم اكف وصية لم يصدق علي المشتري وتوقف بيعها الى بلوغ
الصغار فبعد له رد قوها انها وصية جاز بيعها والا يبطلوا
ولو ادعى المصغر قبل بلوغه انها لم يكن وصية ببيع لو اذونا
في التجارة ولو ماتت من زوجة اولاد صغار فلها بيع شيء من
منقولات الشركة لاحتاجهم اليه النفقة دون غيرها وتوقا
الادب ضاع الثمن اذا انفتحت عليك قبل قوله ان كان نفقة

شبه في تلك المدة وفي المستحقين الا ان في شبه خلاف
الظ لا يقبل قوله كالوجه اذا اذني انما انفق على الصبي بال
كثير وجه انفق من مال نفسه على الصغير ولم يشهد بالهوى عند
الا تفاق فيه ان يرجع ولو كان المنفق ابا لم يرجع وقال لا يرجع
الوجه ايضا اذا كان النفي عليه ليرجع عليه ولو انفق الوصي
على التيمم في تعليم القرآن والاب من ماله ان كان يصح ذلك
وهو باصور والآه فيكلف تعليم ما يقتضيه صلوة وتوابع
الغايه للصبي حاز وان ابا البراء وصبيه والمباخر حجر الغاصي
سالب البيع الذي تقارف اهل زماننا اعتبارا بالبراء
وسمى بيع الوفاء وهو رهن في الحقيقة لا ملك ولا ينفع به
الا بادت ملكه وهو مضاف من ثمن وانفق من ثمنه ويسقط الدين
بهلاكه وللبايع استرداد اذ اقال ربه جاصله لا في بيته
وبين الرهن في حكمه الا مكالم لان المنفعة دين وان سمي
البيع كره عن رهن الرهن والا سمي بالدين اذا لم يقد ان
يقول كل واحد هذا القدر رهن ملك فلان او المشتري يقول
ارهنتم ملكي فلان والعرق في التفرقات للمقاصد والمقاي
لا لا لفظ والبائع وسنار الامام الماشي يبيع بغير نصف
المكرم من آخر بيع الوفاء وفرض هو في الضيف اليه كره من اهلكه
فرض هذا المشتري مع جملة وادركت الفلانة فاخذ البائع
نصفها والمشتري نصفها هل للبائع اذا انفق بالبيع واعطاه
ما شاء به ان يطالبه بما حمل من الفلانة قال لو اذنه بغير
رضاء البائع فللبائع ان يطالب به لا لراخذه برضاء لكونه رهن
فهو في الحقيقة رهن وليس له ان ياكله الرهن فاذا اكلها
ضمنها فان قيل ينبغي ان لا يضمن لان الاذن من البائع
موجود دلالة لان الفرق من هذا البائع اخذ علمه والانتفاع
سواء كان كله او بعضه قلنا لا عبرة للاذن السابق لان
الفلة غير موجودة وقال النبي انفق شاخنا في يانينا علي
صحتة بباع علي ما كان عليه بعض السلف لانهما تلفظا
بلفظ البيع والشراء بلا شرط فيه والعبرة بالمعنى لا بالمقصور
كثير تزوج امرأة ومنه ان يظلمها بعد ما جاعها مع القدر
حيث لو كان البيع قنا او ذاب في ملكه عند المشتري فلا شيء
لواحد منهما علي الاخر الصحيح ان بيع الوفاء وان كان بلفظ
البيع لا يكون رهنا ثم لو ذكر شرط النسخ يفسد البيع ولو لم يذكر

بذكر الشرط فيه وتلفظ لفظ البيع والشراء ثم ذكر الشرط على
وجه المدة جاز البيع ولزم الوفاء بالرعد اذا المراد قد يكون
لا اذنه فيجعل لانهما الحاجة اليه وقال لو تراض الوفاء قبل
البيع ثم عند البيع بلا شرط الوفاء فالقيد جائز ولا عبرة به
لغيره منعت السابقة وقال بعض المشايخ لو عتدا بلا ذكر في
الشرط الوفاء ثم شرط الوفاء يكون بيع الوفاء اذا شرط اللام
بالتحق باصل المقدار ليرجع وعند هؤلاء وهل بشرط ط
الاخذ في جلي المقدار لصحة الاتفاق عنده اختلف فيه
والصحيح انه لا بشرط وتبين المشايخ حيله باطلا اعتبارا
بالمال ولو بيعت من حيله في حكم المكره فيقتضيه المشتري ان
شاء لانه لم يكن راضيا به قال في البيع الذي النفي النفي
شاخنا في هذا الزمان علي حرمانه وانما في بعض الاحكام
اليه وهو لا يتنافى به الحاجة للناس اليه ولما ملهم فيه
والقول عند قد يترك بالتعامل كافي الاستصناع قال صاحب
المهنية وذكر في الفصل قال بعض مشايخ زماننا الشرط
لو لم يكن في المقدار حيلناه ببيع صحيح في حق المشتري حتى
ينتفع بالبيع كما ان ملكه وحيلناه رضائه من البائع حتى
لم يبيع المشتري البيع ونحوه المشتري علي قول الثالث
ورق البيع علي يديه لان هذا البيع مركب من هاتين البيوع
الشراء كهيئة بشرط الرضوخ وصيته في المرفق وكثيره الامكان
حكمنا الحاجة للناس هذا راعى الرضا خصوصا في ربا ربا ببيع
اعتادوا بهذا ولو اختلف المتبايعان فقال المشتري
بانا وقال البائع بسمه وفاء فالقول للبائع اذا المشتري
يذكر ذوالرعية عنه وهو يترك فيمصدق وقال بعض
المشايخ القول في هذه المسئلة قول المشتري لو لم يشهد
عليه الظاهر وهو نقصان الثمن في نقصانه ما لا يتقارب
الناس فيه ويستمر فيه يوم البيع وقال بعض المشايخ لو
اذني البائع وفاء والمشتري بانا او بالكره فالقول لمدي
البات قال بعض المشايخ كنت ابيع الناس في الاستدرا
ان القول لمدي الوفاء ولم وجه صحيح الا ان المنة غير صحيحة
هكذا فوافقتهم ولو اقر في مرض موته انه كان باع كره
في صحته فلا تالاجبي ببيع صحيحا وقض ثمنه ولم يخرج
القرن من ثمن ماله هل يبيع اقراره في كل الثمن بلا تصديق

الموتة احاب اكثر اهل الفتا في زماننا ولولم يستد على
جوابهم انه يقع اقمار وان لم يمدقوه وزعموا انه اقمار للموت
يدين لا ينجي فيقع من كل مال عليه رواية القدرين
واجب انه لا يقع بلا تصديق الموتة وليس الامر كذلك
كما زعموا بل اقرار باستيفاء دين ثبت له في حق كالمراقة
في حقه يبيع بانه ثم اقر بقبض ثمنه يستمر ثمنه وفي
الفتاوى الصغرى اذا اختلفا في الصفة والفاصل
انه لم يدرى الصفة وان اختلفا في الصفة والمطلات
فالقول لم يدرى المطلات ولو ادعى احدوا الطوع
والاخر المكرم فالقول لم يدرى الطوع وان اقام البينة
فمنتهى مدعى الاكراه اولى **باب البيع** ولو اشترى
توكلا بايق من قرية المشتري الي قرية البائع لا يكون عيبا
وفي الغلام عيب وقيل هو عيب في الشر لا في طبع الرق
عيب فهذا اولى وقيل انه راءم على ذلك فبيع لها
المرفاق او الثلث فلا اشترى حائرا فوجد بعد البين
على باب مكتوبا انه وقف على سجد كذا لا يرد لانه علة
لا يبيح الاكمام عليها اشترى ارضا فظهر انها بشورة
يبني ان يمكن من الرق لان الناس لا يعرفون فيها اشترى
حمارا لا يهتق فهو عيب ولو وجد الجارية تحبب سنة اشترى
مذقة فله الرد ولو كانت منتهى فله الرد اشترى كرها بشرا
واذكر المني واكثر منها ثم وجدته بالكرم عيبا فله ان يرد المكرم
ما يظن من الميوس في صيرته وفي وانه فالطريق هو الرجوع
الى اهل البصر ان اصابه واحد عدل يثبت السبب في حق
الخصومة وان شهد به عدلان وشهدا ان كان عند البائع
بردة عليه والعيب الذي لا ينظر اليه ذكر كرفق ونزق
ثبت بخبر الواحد في حق الخصومة لانه حق الرق في ظاهر
الرواية كالعيب يدرى نتم المتوجين بان يقوم مقام
صحا بالف درهم ويقوم مقام اخر مع هذا العيب بالف درهم
فهو يسر اما الذي لا يدرى بان النقص المتفاوت في
تقريبه صحا بالف درهم وانفقوا في تقويمه هذا العيب
يا قل فهو قاضى ولو اشترى خنطة مثار اليها فوجدها
ردية لا يثبت بها حق الرد لان الرد بانه ليست بسبب
مخلاف ما لو وجدها مشيورة او غنقة وكذا لو اشترى

لو اشترى جارية فوجدها سوداء الوجه فبعت لا يثبت له حق الرد
والسبط عيب وهو ان يشيب شعر الرأس قبل وقت السبب
ولو اشترى غلاما امرؤ فوجده مخلوقه الخبيثة ان برده ولو
اشترى جارية فوجدها عيبا في البائع لا في البائع ولم ينجي
المشتري عند العقد هل له ان يرد لها فيه روايتان لان
نفس الولادة عيب في بيع آدم وفي المهرام الا ان يوجب
نقصا نا ولو اشترى قنا فذا بق عند بابه ولم يفسد عند
المشتري هل له ان يرد قال بعضهم له ان يرد وقيل
لا ما لم يفسد عند المشتري هو المبيع اشترى عبدا فابن
ثم وجده ولم يبق عند بابه بل ابق عند بائعه فله الرد
والمنع عيب وكذا الحقة شرب الخمر على سبيل الادمان
والاعلان عيب بخلاف الشرب على سبيل الكمالات
السالم عيب لو خشي والاذن عيب وهو الكسل
في الدابة لا سيما لا سيما يبيع قال بعض المشايخ لو
اشترى دابة فوجدها قليلة الاكل فله الرد لا لو وجد
الحمار بطي الذهاب اذا اشترى على انها يحول
اشترى فرسا فوجده كبير السن فيل يبيح ان لا يكون له الرد
الا اذا اشتراه على انه صغير السن شربا انه على انها
صغيرة فاذا هو كبيرة ليس له الرد لان المقصود منها الخدية
والكبرة اقدر عليها وقيل يجوز له الرد لو وجدها كبير السن
بحيث ضعف قواها ولو اشترى قنا وبركته ورم فقال
البائع انه ورم حديث اصابه ضرب يا ورد ليس يندم به
فشرا على ذلك فظهر فذمه فليس له الرد قال بعض المشايخ
هذا اذا لم يبيح السبب اما لو بينه فظهر انه كان يبيع
اخر فله الرد اذا العيب مختلف باختلاف السبب وفي
الفتية لو اشترى غلاما وبركته ورم فقال البائع انه
حديث اصابه من المصير فاشترى على ذلك ثم ظهر انه
قديم ليس له الرد بخلاف ما اذا اشتراه وبهجه فقال
البائع انه عيب فاذا هو ربيع او على العكس فانه يرد
ولو اشترى فرسا فظهر به حله فزوجه هي اشترى الخنثى وقال
البائع هي فرجة اخرى فاشترى على ذلك ثم ظهر
انها كانت اشترى الخنثى ليس له الرد كسنة الورم قال
محمد بن سلام اشترى جارية بها قرحة فظهر اليها ولم يبيح

انما عيب فله الرد ولو اشترى رجل عبدا وفي عبده عيب
بياض فبطل بايعة فقال انه من الغيب ويؤول الخ
عشرة ايام وحضنت المشرع ولم يزل لا يرد ولو اخذت
في كوت القرحة فدرية فشهد البصا من الاطباء انها
لا تحدرت مثلها في المدة التي قبضها المشتري فقبل
شهادتهم فله الرد ولو قابض ثوبا بغير حامل فولدت
عند المشتري ووجد الاخر عيبا فرده يرجع بقيمة الثوب
ولو علم باليب القديم بعد ما تبين عنده يرجع بالنقصان
ثم زال العيب الجديد ولم ان يرد العيب مع النقصان
فكان بعض السامع يسر له الرد وقال بعضهم يرد ان كان
بدل النقصان قايما والا فلا ولو رده البيع بسبب نقصان
فقط او نقلا بلا ثم اطلع البائع بعيب عارض عند المشتري
فله الرد ولو باع المشتري بعد الصلح عن العيب في هذا المشتري
الذي ليس للبائع الا قوله ان يرجع على مشتريه بدل الصلح
وذكر في النهاية رجل اشترى جارية فوجدها ذات زرع
كان له ان يرد لها فاذا تبييت بسبب اخر يرجع بالنقصان
فاذا رجع بالنقصان ثم اباها زوجها فللبائع ان يسترد النقصان
لزوجها ذلك العيب وكذا لو اشترى عبا فوجده مريضا كان له
ان يرد له فاذا تبييت بسبب اخر يرجع بالنقصان ثم اباها
فللبائع ان يسترد النقصان لزوجها ذلك العيب الا ان
يكون بالمد او اوت ولو اشترى عبدا صغيرا فوجده يسر له
في الفرض كان له ان يرد له فاذا لم يتمكن من الرد منه بقيت عنده
بببب كان له ان يرجع بالنقصان فاذا رجع بالنقصان ثم كثر
البعد هل للبائع ان يسترد ما اعطى من النقصان لزوجها
فذكر بزواله بسبب بالبلوغ لا رواية فيه عن الشافعي لكن
بالقياس اليها تن المستند يسترد لان البلوغ ليس
بالمد او اوت والمشتري انما اذا علم باليب وقدمات البيع
او حدث عيب عنده يرجع بالنقصان على بايعة وبايعة
لا يرجع على بايعة في لوصالح عن ذلك مع بايعة لم يقع به
وهذا عند لبي 2 سو خلا فاللهما ولو اتي البعد ثم علم
المشتري العيب لم يرجع بالنقصان ما لم يمت او يسود
لان للمبايع ان يقبله مبيعا الزيادة المتصلة المتولدة
من العيب كالحمل واخذت بياض العين وورده بتطاول

خيار الشرط ونفذ البيع عند لبي 2 سو وليس من ثم اخلد فالحمد
فمنه لا يخرج للزيادة المتصلة المتولدة في المبادلات و
ان كانت الزيادة المتصلة غير متولدة من الاصل كالصبي
والحيطة دلت السويق باليمن والفرس والبناء بتطاول
الخيار بالاجماع والمتصلة المتولدة كالولد والارض
والنقر واليمن والصرف والتمر ونحوها تنوع وغير المتولدة
كالهبة والصدقة والكسب لا تمنع الرد ان فتح المشتري
الخيار الشرط ردة الاصل ولم يرد الزيادة ولو اشترى
عذرا فوجده عيبا ثم استعمله اياما فله الرد وفي الدانة
لا ما حكمهم في استعمال المبيد دون الدانة ولو خاضع باليه
في عيب لم تترك الحضرة اياما ثم خاضع فقالا للبائع ان كنت
طول الدانة بعد علمه عيبه فقالا المشتري ان كنت لا نظرت
هل يزول عيبه ام لا فله الرد وكذا لو اراد رده بعيبه و
لم يجد بايعة فامسكه واطعمه اياما ولم ينصرف فيه قصر فا
يذكر على الرضا ثم وجد بايعة فله الرد ولو وجد عيبا
وبايعة غائب واثبت عند القاضي عيبه وشرا فوضعه
الباقية عند عدل فباعه في يده هكذا على المشتري
اذا الرد على بايعة لم يثبت لقبه قبل يميني ان يكون
فيما لا يتحقق بالرد على بايعة اما لو قضى له يميني ان
ان يمسكه على مال البايع اذا غابته انه مكم على البايع
بالرخصه ولكنه ينفذ في اظهر الروايتين عن لبي 2 سو ولو
قال البايع بعد تمام البيع قبل التبعين بسبب البيع وانهم
المشتري في اضرار ويتوكل عرضه ان ارد عليه ويكذب
فتبينه لا يكون رضيا بالعيب ولا تصرفه اذ لم يصدقه
كذب الاحتمال ان يقول له لا اعلم له بذلك انا لا ارضى
باليب فوق ظهر عندي عيب ارد عليك وعلى الشيب
يمنع الرد بالعيب وكذلك النظر بشهوة والتمس بشهوة
وان وجد منه قبل العلم بالعيب والاستخدام مرة لا يكون
رضا الا على كره من المبيد لانه لا استخدام جبر انصرف
يختص بالمالا فيكون دليل الرضا ولو قال البايع
للمشتري بعد ما وجد المشتري عيبا هل تبطل بايعة
نعم لزمه ولا تكون من الرد هكذا اجاب على الرازي قال
صاحب الجاني الا صرح فكان ينبغي ان يقول بذكر قوله

ثم عرض علي البيع وقوله لا امتزاج عن ذلك ولو وجد المشتري
المبيع مبيعاً فقال البائع بيه فان لم يشتر رده علي ففرض
فلم يشتر لا يرد علي باييه ومثله لو اعطى المشتري الثمن
فوجد ردياً فقال المشتري انفقته فان لم يرد رده
اسخاذا ولو اشترى عبداً اقره نصاً انه ملكه البائع ثم اسحق
من يد المشتري ورجع بالثمن علي البائع ثم وصل العبد
الي المشتري بسبب من الاسباب يومه بالثمن الي البائع
لان اقراره اقرار بالملك وفي الجاهل هو اقراره اقرار
عبد اقر انه ملكه البائع ثم اسحق من يده بالبينة يرجع علي
البائع بالثمن وليس للبائع ان يقول للمشتري اقرت
انه ملك ومن زعم ان المشتري غاصب فلا يرجع علي
البائع كما لو غصب حقيقة لان المشتري يقول انا اقرت
بالثمن بشرط ان امك المبيع طاهراً وباطناً اذا صار للعبد
ملكاً للمشتري طاهراً لا يفي الثمن ملكاً حتى يستوي فضية
بمقدار التاوي بخلاف الغصب لان الغصب لا يزيل
ملك المذنب من طاهر كما لا يزيله من حيث المبدأ
صبي باع واشترى وقال انا باع وهو ابن اثني عشر
سنة ثم قال لست ببائع لم يثبت لي قوله ولو كان
ابن احدى عشر سنة ثم قال لست ببائع صدق ولو كان
المبيع ولد كسب فهو للمشتري ولم تبطل البيع بموت **كتاب**
الشفعة اذا اخبر الشفع اشترى ينبغي ان يطلب الشفعة
ويشهد علي طلبه لو كانت عنده من يبيع لذكره ولا يجوز
الي الناس ويطلب ثانياً ويشهد علي ذكره ولو لم يطلب
في بيته وعرض الي الناس وبطلت شفعة والاشرار
ليس بشرط بطلت الشفعة ولكن بشرط الاشرار وليثبت
طلب الشفعة واطلبيها وانا طالبيها والطلب علني
مرايت طلب الموائمة وهو ما عند سماع البيع وطلب الاشرار
وهو ان الشفع اذا اتى المشتري يقول اطلب الشفعة
في دار اشترى منها فلا توفى وذكره حدودها فتمها الخ
لان الدار لا تعرف الا بالحدود وطلب عند القاضي
بان يقول اشترى فلان داراً وذكره حدودها لان الدار
انما يتم باعلام المالك به ولو بيعت دار وشفعتها فيها
دعوى يقول طلبت الشفعة ان لم يثبت لي الحق الذي

لكن

الذي ادعي فيها ولو قال الشفع قد طلبت الشفعة حين
سمعت الشراء صدق مع البين ولو قال سمعت ابي يقلت
الشفعة فعليه البينة قال ابو اسود اذا اطلب الشفع للمك
بالشفعة من الفايح بجلته بانقذه قد طلبت الشفعة حين
عملت بالشراء وان لم يطلب المشتري وهو اختيار ابن ابي
ليجب وعند لي ح وم فيها لا بجلته ولم يطلبه المشتري وهو
اختيار لا ايضا علي ان الاشرار في الشفعة علي طلب
الموائمة ليس بشرط لازم ولو سمع في الطريق مكن بيع جاز
فطلبها طلب موائمة ثم يركل احد الطل الاشرار فان
لم يركل ولم يطلب يكتب وفي بطلت شفعتها وهاتان
المسلمات تدلان علي ان طلب الاشرار غيب طلب
الموائمة من غيرنا خبره ولو اضر بكتاب والشراء في اوله او
في وسطه فقرأ الكتاب علي اضر بطلت عند عامة المشايخ
وعزم بوله لغيره الي اخره ما لم يشتغل بما يدل علي
الاضرار وهو ختم الكري لان ذلك لا يضمن التام
ولو ادركت المبكر وجب لها الخبر والشفعة فانها
تقول اضر بها جميعاً الشفعة ونفي ولو قال بعد ما
يبيع المبيع لمحمد بنده او قال سجات الله لا يبطل شفعتها
وقيل يبطل وفي المنيه لو قال للمشتري انا شفيعك
اخذ الدار بالشفعة بطلت ولو قال ولو قال
من اتباها ولم يبيع لم يبطل لانه يرغب بمن دون
ثمة ويرغب عن غيرها ورة بعض دون بعض وقال
شيخ الاسلام لم يعلم الشفع البيع عند هذه الشدة
وجي البائع والمشتري والمقار فطلب واشهد عليه
بكنية فلا حاجة الي طلب الاشرار ثانياً وان ترك الاقرب
وطلب الابعد في مكان آخر بطلت الشفعة الا ان يكونوا
في مصر فترك الاقرب لم يبطل الا اذا جاوزت الاقرب
ولم يطلب وعزم محمد بن عبد الله في هذا الطلب بتدريج بثلاثة ايام
صورة هذا الطلب ان فلانا اشترى هذه الدار وانا شفيعها
وقد كنت طلبت الشفعة وانا طالبيها الا ان فاشهدوا
علي ذكره وتوابعها وطلب الشفع الشفعة بحضورها فقال
كان البيع بيع معاملة لا يصدقات علي ذكره الا اذا كان
مخبر بسببه لدلالة الحال عليه في لو اختلف البائع والمشتري



فقال البائع بعت مما ملأه وقال المشتري ولا مما ملأه
فان كان يمتن يسير فالقول للبائع والآن المشتري
منقول ابطال الشفعة بالشروط ما يترتب لو قال المشتري
ان كنت اشتريت نفسك فاذا اشتريتها لغيرك كان البيع
على شفعته ولو قال المشتري وهو لا يورثه
الشفعة خاصة دون الامم فهو سليم ولو قال الشفع
المشتري سلمت شفعه الدار ثم علم انها اشترتها لغيره
فهو على شفعته ولو ردت المشتري بسبب هوان
من كل وجه لم يبطل حق الشفعة وفيه الخط بشفة الشفعة
للمحل يدار اليه ورثها من ابيه فان وضعت لاقدم سنة
اشهر نفذ البيع فله الشفعة ولو لم يطلب ابو الصبي الشفعة
او سلمها فلا شفعة للصبي بعد البلوغ عند بيعه ولو لم
وعندم له الشفعة عند بلوغه ولو كان المشتري رسولاً
صبياً او عبداً او فاسقاً او كذباً اليه كتاباً فبكت ولم
يطلب كان تبليها فان اخبر فضولي فلم يطلب فبطل
الاختلاف المشهور انه يشترط العدو او المدالة عند
الامام خلافاً لهما ولو سلم الشفع الشفعة ثم خط البائع
عن الثمن فله الشفعة ولو جعله المشتري سجداً او
بقرة او رباطاً كان للشفع ذلك ولو ان ابنتي الثمن
وبرخ الميت وفيه شرح الجميع هذا فيما اذا جعل على
هيئة المسجد ولم يبارك للناس بان يصلي فيه حق
يكون رقبته الارض والمبنا باقية على ملك المشتري
اما اذا ادن الناس بان يصلوا فيه فينقطع فيه حق
الشفع لان المسجد لا يملكه رجل له دار في ارضه
وقف لا شفعة له ولو باع عمارته فلا شفعة فيها وفي
البدرية لم يبيع العقار مع العبيد والدواب يثبت للكل
ثمناً للعقار شفيعي بالخيار طلب للشفعة بال
القايح هل يري الشفعة بالخيار فان قال نعم يقضي
بالشفعة والا فلا ولو كان المحيط في حق المبيع اراد طلب
لان الغائب محتمل ان لا يطلب فلا يورث الحافض بالشك
ثم اذا حضر وطلب الشفعة ففيه له بها وبعد العقار لو ترك
شفعة ليس المحيط في حقه ان يارها لانه بالثمن المقتطع
حقه ويبطل شفعته ولو لم يطلب المحيط في حقه من غيب

حيث الشريك فاد احضر وسلم ليس المحيط في حقه ان يارها و
الشريك حق بالشفعة من حاز ليس بشريك فيما تحت المحيط اما اذا كان
شريكين فيما تحت المحيط بان يبا قبل الشفعة على موضع مشترك
لا لا شريكين شايها ثم اقتسم الباقي اما اذا اقتسم الارض بوطا
خطا وسلمها ثم اعطى كل واحد منها شيا حتى ينفذ المحيط والكل
واحد حاز لصاحبه في الارض انما الشركة في البناء لا غير الشركة
في البناء لا توجب الشفعة سكة غير نافذة وفيها سكة اخرى
فبايع واحد منهم دارا في السكة النصف فالشفعة للسكة النصف
ولو بيعت في السكة النصف فالشفعة للكل وكذلك من خاضع
الترع منه من ارض فبايع رجل ارضاً على النهر المتزع يكون
الشفعة لاصحاب المتزع يكرم الحيلة بعد ثبوتها بالاتفاق
كما اذا قيل المشتري للشفع بعد ثبوت حقه انا اسمها سكة با
اخذت وقال الشفع ثم سقط الشفعة ولا بأس قبل ثبوتها فهو
الخيار لانه ليس بائطال حق ثابت وكذا الحيلة في الزكوة والرهوا
وقال بعضهم الاحتمال لاسقاط الشفعة لا يكره اذا كان الشفع
غير محتاج في الخيار استجاره زيد لثوبه ليلبس به جزاً من ثوبه
من دار ثم باع بغيرها منه فلا شفعة للخيار في الجزء الاول
لانه امر ولا يفي بغيرها لان المشتري خليط فيها ولو اشترى
بشئ كثير ثم اشترى بغيرها بغير خاف ان لا يبيع البائع
بغيرها بغير يسير بشرى الجزء الاول على انه بالخيار ثلثة
ايام فاذا اشترى البائع من بيع البقية بالثمن اليسير بشفة ولو
وهب له بيتاً من دار ثم باع منه بغيرها فلا شفعة للخيار صورة
البناء الشفعة عند القاضي يار القايح عن الشفع عن موضع
الدار وعدودها لانه اذ في فيها حقا فلا بد ان يكون
ملوكة كالواضي رقبتهما فاذا بين الشفع ذلك بداره
هل فضل المشتري الدار ام لا لانه لو لم يبتعها لا يبيع دعواه
على المشتري في محضر البائع فاذا بين الشفع ذلك بدار
من سبب شفعته لا حتمل لانه يزعم ما ليس بسبب سببا
ان يكون محجوراً بغير فاذا بين سببا صليها انه غير محجور
بالغير يار له حتى علم وكيف صنع خبر علم لانه يبطل بطول
الزمان وما يدل على الاعراض فاذا بين ذلك لم يطلب
النفير وكيف كانت عند من اشهد وهل كان الذي عنده
اقرب من غيره على ما بيناه فاذا بين اقبل على الذي عليه

وكانت الشريكات ارضاً مشتركة واقتر كل واحد منهما ان
لا يدعو له على صاحبه فزرع احدهما نصيبه ثم اراد
احدهما الفسخ باليمين فله ذلك اذا كان اليمين فلهما عند
بعض المشايخ **كتاب المصالح** ولو صالح عن دعوى
دين ثم برهن ثم عجب الدين والامراء لا يسمع بينه لو كان
المصالح عن الكار لان هذا المصالح اخذ من اليمين فلا ينفذ
وكذا لو اقر بدين ولم يدع الدين او الامراء وصالح ثم ادعى
الدين او الامراء لا يقبل ولو ادعى الدين او الامراء و
انكر الدين ولم يقدّر الدبوت على اقامة البينة على
مال دعاه فصالحه ثم برهن على الامراء او الدين يقبل لعدم
المتناقض وهذا المصالح لم يقع فذاع اليمين اذ لا يمين على
المدعى عليه في هذا الوجه فيبطل المصالح ولو ادعى مال
فصالحه ثم ظهر ان لا شيء عليه يبطل المصالح ولو ادعى
داراً فانكر داراً لم يدع فصالحه عجب الف عجب ان يبطل الدار
لذوي اليد وينقطع دعوى الخارج ثم برهن ذواليد على
صالح قبل هذا ففي المصالح الاول ويبطل المصالح وله هذا
قالوا كل صالح بعد صالح فالك باطل ولو شره ثم شره ثانياً
يبطل الاول ولو صالح ثم شرى جاز الشراء ويبطل المصالح
ولو ادعى ثوباً بمينا فانكر فصالح ثم برهن ان المذني اقر
قبل المصالح انه ليس له فلا يقبل وينفذ المصالح ولو برهن
انه اقر بعد المصالح فالك باطل ولو شره ثانياً يبطل الاول
ولو صالح ثم شرى جاز الشراء ويبطل المصالح ولو برهن انه
اقر بعد المصالح ان الشراء لم يكن له يبطل المصالح لان المذني
زعم انه اخذ بدل المصالح فيخرج بخلاف اقراره قبل المصالح
فجواز ان يملكه بعد اقراره قبل المصالح ولو قال صالحكم
من دعواكم لم يكن اقراراً ولو ادعى عجب صبي في دار او عبده
فصالحه ابوه فان لم يكن للمذني بينة على ما ادعاه لم يجز ولو
صالحه على مال يمينه وان كانت له بينة جاز المصالح على
مال ولا يقدر قيمة المذني او برزاً برة قليلة وان كان
العبيد دين عجب اقر فصالحه ابوه عجب مال قبل
ولا بينة له والاف منكر للدين جاز وان كان الدين ظاهراً
بينة او اقرار جاز صالحه على ما يتفاهن الناس في مثله
ولو حط ما لا يتفاهن فيه ان كان وجب ببيعة الاب جاز

جاز على نفسه ومن قدر الدين لانه وان لم يكن ببيعة
الاب لم يجز وصح وصح الاب كصالح الاب ولو كان للمرأة
على الزوج مهر ثلثت ديناً رافقالت رضىت بنحو
دنا من ان دفعها في الحال وقال المتوسط بدفعها
بالتقارب يصح هكذا ان كان برضاها فقدم هذا ان
جرمالة الاجل المانع المعنى في المعاوضات وهذا اسقاط
لما وراء المحنة لا معاوضة وفي المنة لو صالحه على دراهم
الى الخصام لم يجز ولو صالح عن ماله ديناً عجب عنه دنا من
ان كانت الدينار قايمة في يد المذني عليه وهو من لم يقع وان
كانت هائلة او منكرة مع صالح الكران جاز ولو ادعى ميت
مالاً ورثته غيب الا واحد فكل رجل واحد اقام البينة لم يجز على
المفاهيم ولو قال لاسرا نكره هذا الدار وعرضه في هذه الدار
فهو باطل ومن دعوى في هذه الدار فهو باطل لان الامراء عن
الاحياء لا يجز ولو قال لاحق لي قبل فلان يبطل خصوصية
التي معه ولو قال لخصمه انت بريء من دعوى عجب ان يحتج
بانه قبل كشيء خلف لم يبرأ وله ان يحتج بانه لو قال
الذين لديونة اذ ائت غذا من حمله من الالف عجب ما كان
بريء من الباقي فالك ابوسر يبرأ سواء اذاه فدا او لم يرد
وقال ان اذاه في خديكون بريء والا عاد الدين على ما كان
ولو قدم الامراء بان قال لاسرا نكره فمئة تانت تبرئ
من الباقي يكون الامراء ملتقى اتفاقاً لانه ائني بصريح الشرط
بجلاوت كمنة عجب لانها تحتل الشرط وابو يوسف يوجب البين
والاداء لا يصالح عوضاً لانه واجب عليه قبل المصالح فيكون
وجوده كعدمه فيكون الامراء مطلقاً لا مطلقاً بالامراء ولو
ضرب امراً نه ضرباً شديداً حتى اختلعت ثوبها منه ثم رهاها
ونفقت عذبتها واناث بينهما فان كان الضرب لاصل الاختلاف
فلهما ان يدعي والطلاق واقع ولو صالح عن دراهم على كبي
او ودي في الذمة واقر قبل القين يبطل لانه بمنزلة
الكبي بالكم على الكبي ولو ادعى عجب ان الف فانكر به
فصالحه عجب عشر دنا تبرئ ثم اقر فانه غير قين لا يسمع لانه
صرفه في زعم المذني ولو صالح عن دعوى كرم او دار عجب راء
وصالح عنها عجب نصفها فالقين قبل الافتراق ليس بشرط
ولو صالح عجب ثياب في الذمة ان ضرب لها اجلاً جاز ولو صالح

على عذر في اوزن في بصره منها لم يجز الا اذا اذنت شرائط السلم
ولزمنا على الفقرة بالحق ثم نقض الصلح لا يتفق لان
الصلح جنى حقه والسداد لا يبرر وهذا اشبه بالصواب و
الصواب ان الصلح اذا كان بحقه المفاوضة ينتقض بتقصيرها
وقوله بعض العلماء الصلح ينتقض بتقصيرها محمول على هذا
واذا كان استيفاء الميعن واسقاط الميعن لا ينتقض بتقصيرها
وكذا في عديد في بذر جمل فانكرتم صالحة تدعوها على
احدها بيمينه ثم اقام بينة ان الميعن لم ان ياخذ الاخر ونكر
اراد ان يخلف ليس له ذلك الصلح بعد الخلف لا يبيع وقيل
يبيع وهو رواية غرم على حنيفة وجه عدم الصحة ان الميعن يذلل
عن الذي به فاذا خلفه فقد استوفى البذل فلا يبيع الصلح به
السروق منه اذا صلح مع السارق على مال البقر بالسرقة ودفع
فان كان السروق قابلا يبيع وان فلا ولوقال من له الاجل
لا خاصة في الاجل او قال بربيت من الاجل قال اجل على حاله
وقال اطلت الاجل او قال تركت الاجل صار الدين
حالا الصلح على المودع اربعة اوجه الاولى اذ في صايف
المالك الابداع فبعد المودع **الثاني** اذا اذ في الابداع والى
والمودع اقر الابداع وسكت ولم يودع الرد واليه لا يفتى
هذين الوجهين الصلح جائز على غنايتنا الثلثة **الثالث** اذا
قال هلك او ردت وصاحب المال ساكت اذ قال **الرابع**
فاصلها لا يجوز في قوله ليم 2 وليس خلافا للمودع **الرابع**
اذا قال ضاعت المودعة او ردت فقال المالك لا يملك
استهلكها فاصلها لم يجز في قوله الامام ولي سوي الاول
والفتوى على قوله الامام **وعامة** الشايع لم يفرقوا بينها
اذا ابداء المالك بقوله استهلكتها فقال المودع ضاعت او
ردت وبينهما اذا ابداء المودع بقوله ضاعت فقال المالك
استهلكتها وذكره والفرق فيها وقيل اذا ابداء المالك بقوله
استهلكتها وانكر المودع جاز الصلح في قولهم جميعا هذا اذا
لم يخلف المودع ولم يبق البينة على الرد واليه لا يفتى اذا
خلف او اقام البينة لا يجوز الصلح انما قال فليمن هذا الصلح بعد
الخلف لا يجوز **كتاب** **المهبة** لا يبيع المهبة الا بقبر
بالقول واستحوذ في صحة الصدقة من غير قول بالقول لم يثبت
المادة في الاعضاء كلها بالتصدق على الفقراء من غير اظهار

اظهار القبول بالقول ولا بد في المهبة من القبض في مجلس
القبض وان لم يار ذلك الواهب والقبض فاية مقابلة ان
يكن في موضع القبض وقتا يكن له قبض الدين كما في البيع و
قال ابو يوسف لا يصير قابضا ما لم يقبضه بيده وفي التواذر
لوقال الموهوب له قبضته والموهوب حاضر صراقا بضا في
لكنه منه وبعد الافتراق لا يجوز القبض اذا بذت الواهب
الا اذا امر الواهب بالقبض حين وهب في لا يتبدل الجاني
وهبة الدين والابرا يرتد بالردة ولكن قبولها ليس بشرط
في كومات قبل العلم وسكت يسرا **وفي** الخلاصة لوقال
لغيره وهبت ديني لكر ولم يبدل المديون لا يبيع لان هبة
الدين مع عليه الدين عليك لا يتم الا بالتملك ولهذا لو
وهب الدين من الكفيل برجع عليه الاصيل **واما** الابرار فبيع
من غير قول لانه اسقاط ولهذا التواذر الكفيل لا يرجع
على الاصيل ولهذا قالوا لو تفتن المديون رايته لفظ الابرار
ولم يعلم الدين مع الابرار فابراه يستط الدين لانه اسقاط
كالطلاق والعنف **ولو** علق هبة الدين بامر كان يجوز
ويكون تخيرا **لوقال** ان كان لي عليك دين فقلت ابرار
وله عليه دين بري لانه علق بشرط فينسخ **ولو** قال ان كنت
بري ادر جاز لانه وصية **ولو** قال المديون لزم فانت
بري لا يبيع لانه يفتى **وسئل** بعض الثقة عن الشايع عن الشيخ
اذا كان في يد الغائب خلد ما لك ما هو له عليه هل يملكه
الغائب بالقبول ام لا قال لا يملكه حتى يخرج به فبسته او يتصدق
او بالشبهة من الا لفاظ الموصية لملكه اذا حصل الفاسد
يجز في يحصل الملك بلا تبيين **وقال** اهل البيت الملك
بغير التبيين على ما هو واجب في الزمة لا عين قائمة في يد
الغائب من علماء الائمة الحياطي من عليه حقوق فلا يتحل
صاحبه مطلقا ولم يخرج لعله في حال لغير ان علم انه لو فصل
بجعله في حال والا فلا منه اصة وان ردك انه يصير في حال
مطلقا **ولو** قال ابرار تبيع غداي لم يكن براه لانه لم ينع البرة
على قوم معينين **ولو** قال كمال انان فتاوى من تخلف
فهو حلال قيل لا عمل له حتى ان اكل من يتناول لزم الفدان
لان الابرار عن الجمهور غير جائز وقيل عمل لان مدع الباحة
واباحة الجمهور جائزه **رجل** قال انت في صل مما اكلت في مالي

نكر

فله ان باكل الا اذا قامت اماره النفاق قال اذ علمت
وخذ من الغيب له ان ياخذ منه ما يشاء ان واحد
ولو قال له اكل من مالي فهو في حله قال الفري ان حال
عزم الميت اذا وهب الدين من الوارث مع لاد وحب
من عليه الدين في لانه يملك التركة لم يكن فيها دين
مستحق وان كان فلو وارث فيها حق في لو تزوجت من هذه التركة
لم يكن للورثة الوارث الهبة من عند لي في خلافه لم يرد وقيل
هذا فيما اذا وهب الميت ثمنه الوارث **سئل** عن الحافظ عن
ما توتر كورثة ودلوا على الناس عروضا وقيل ان اقتسما
ذلك وهب احد الورثة حصته هي من التركة لباقي الورثة به
وحصته من الدين من عليه الدين هل يقع هذه الهبة قال
يصح اخوانا لو صالح بعض الورثة مع البعض هذا الخالف
لما ذكر في القضية وهو لو وهب بعض الورثة حصته من
الدين لوارثه او لمن يصح في لاد لا يحتمل التركة ولا يقع
فيما يحتمل لغيره على زوجها دين فوهبته لولدها به
الصغير مع لاد هبة الدين من غير من عليه الدين يجوز اذا
سلط على القبض **وللا** ولانه قبض الهبة لولده
الصغير وكان قبضه حكم الولاية كقبض الصغير فصار
كانه سلط الصغير على قبضها ولو وهبت مهرها الذي
على زوجها لولده الصغير وقيل الاب فيه قولان في
جواز وعدم جوازه **ولو قال** لوليته الدنانير الفضة
اليك عنك اعطيت منها فمئة ووهبت لك فمئة صح الامراء
سواء اذ كان في الولاية او لا لانه تخير الامراء لا في قبضته **ولو**
قالت امرأة لزوجها وهبت لك هذا على ان تحبني اخ
فلم يحس بها فاحتسب ان الهبة باطله ابراء الدين للابن
ليصح مائة عند السلطان لا يبرأ لانه رشوة **ولو اوجب**
الزوج في غم الاصل فباع مع امراته فقال ابرأني عن المهر به
فاصلح معك فاسله لانه قيل لا يبرأ وقيل ببراء لان الامراء
لنورد والدا على الجاهل بها بوجاهة **ولو كانت** تدفع به
لزوجها دراهم عند الحاجة اليه النفقة او عياد افرق بينهما
على عيال ليس لها ان تنزع بها عليه **ولو قال** بالمرزاع
في هذا فقل وصبت وقال عروقت وسمي اليه ما ز
ولو قال شجع مالي او جميع مالي ملكه فهو لفلان فله ان يتوقف

دوهبتك

يتوقف على قبوله والقبض **ولو وهب** المنة بدون
الارضين حاز غلب لانه امرأه وبعت اليها فزاد المهر فدرت
المصاهرة قال لم يورث الابن وان عند التركة فهو لابن الصفا
ولو لم ير الاب بنه ثم مات الاب وبقيت الورثة يطلبون
المسئمة فان كان الاب اشترى لهما في صفها او يدر ما كبرت
وسلم اليها وذلك في صفها لا سبيل للورثة عليه ويكون
للبنات خاصة **ولو وهب** لبعض اولاده دون البعض الاخر
حاز عند وكه **ولو** لم ير عند اهد وبعض النبايين لان حلال
جاء اليه النبي عليه السلام فباك الخ وهبت ما بقى هذا غلاما كان
في فاشهد عليه النبي وم الله اخوة قال ثم قال دم او كلهم من
اعطيت مثل ما اعطيت قال لا قال دم الخ لا اشهد الا على
حق وكنا انه جاء في بعض الروايات فاشهد على هذا غيري
ولم كان صراحا لامة بالاشهاد على غير والمراد من الحق الجدي
واللاخت توفيقا بين الروايتين **قال** بعض المتأخرين لا باس
ان يفضل بعض اولاده على غير بالبطا لا لا شقلا لا بالمعنى
والصلاح ويحرم الفاجر والفاسق **المتأخر** فان يدفع كل
واحد منها لصاحبه شيئا فهو رشوة لا يثبت الملك فيها ولا يورث
استدراجه **ولو** خطب امرأة في بيت اخيه فاجب ان يدفعها
اليه حتى يدفع اليه دراهم فدفعها وزوجها يرجع بما دفعه لانه
رشوة **ولو قال** الاب لجميع ما هو حي وميت فموت ملك
لولدي هذا الصغير فهو اكرام لا عليك بخلاف ما عساه به
فقال حاز في الذي امكك فهو هبة ويتم بكونها في يد ابيه
ولو اشترى ثوبا فنطقه لولده الصغير صارا واجبا بالنطق
سماها اليه قبل الحياطة ولو كان كبيرا لم يتم اليه الا بعد
الحياطة والتسليم وقيل لا يملكه وان لم يملك الا ان يقول
هو لولدي او وهبته منه **ولو وهب** الاب لابنه الصغير
شيئا ملكه بغير دفع له وهبت لان ذلك الشيء في قبض الاب
فينوب قبضه عن قبض الصغير وكذلك الحكم اذا كان في
يد مورده لان يد المورث يد المالك بخلاف ما اذا كانت
في يد الما صلب او المهر من او المستأجر لان كل منهم من
قابض لنفسه فلا يكون قبضهم قبض الاب **ولو قبض**
بنفسه هبة الاجنبي حاز وان كان ابوه حيا اذا كان يملك
لانه تصرف نافع وفي المحيط يجوز قبض الهبة لزوجة الصغير

٢٧

مع وفي الاب اذا جامع به بالان الاب ليس له انتزاع الصفة
من الزوجة فصار حصة كغيره واما الام فليس لها الصنف مع
الاب وان لم يكن له اب في حق انتزاع الصفة منها لان
الولادة من مملوكة عنها وكذلك لا يصح قبالة الاجنبي مع وجود
الا قارب لان القريب لا ينتزع الصفة منه فبقدر منه انه
يجوز القصد للقريب وان كان الصنف في حجر الاجنبي في
اصاله ان ولاية القصد في هبة الاجنبي للصنف لانه ووصيه
والجد اب الاب ووصيه ولا يجوز قبض غيرهم مع وجود واحد
منهم سواء كان الصنف في عياله القاص او لم يكن ويجوز
قبض امة والاجنبي ان كان الصنف والاجنبي ان كان الصنف
في حجرها ولو تصدق على امة الصنف دارا او ابيا كغيرها
جاز عند لي سحر وعند الامام لا يجوز وبه يفتي ولا بد
التمسك واوراق التوثيق في هبة الاشياء بغير ذكرها كما في البيع
فاذا لم يذكر فيها تم وصرف فندت الهبة لانه يقع التسليم في
ويصح رد الصنف الذي لم يفتل المصدق الهبة كقول الحقانية
تبع الرجوع وان كان كافرا لان المانع المحرم دون الارث
فكان نظير التوثيق دون التفتة ولو زاد في نفسه من غير ان يزيد
في القيمة كما اذا ذهب امة فكريت وشيبت فله الرجوع لان
التمسك التفتة من هذه الزيادة والمالم يقع الرجوع مع الزيادة
لانها ليست بوجوبية حتى يسترد ولا بدونها لتدثر النقصان
ولو كانت الزيادة منفصلة كالارث والاولاد والفقير فانه
يرجع في الاصل دون الزيادة ولو زاد في مرضه حتى
فلو اذهب ان يرجع ولو قبل الموهوب له من كان له مكان
بالكر حتى زادت قيمته يرجع عند لي سحر ولا يرجع عندها
ولو منع الناقص لشبوت الزيادة ثم زالت عاد للواهب حق
الرجوع كالرجوع من اخر ثم يرجع فلا يولد ان يرجع بخلاف
مالوا به الموهوب له الموهوب من اخر فندت المشتري بسبب
ليس للواهب ان يرجع وكذا لو باع ثم اقال وفي الحنية لو
زال ملك الموهوب له ثم عاد مع الرجوع ولو قال الموهوب له
وهيها صنف فكريت وازدادت خيرا وقال الواهب بكر
وهيها كذلك فالقول للواهب كذا في كل زيادة تنصلا او
غيره فله امان في البتة والقباطة والقول للموهوب له ولا
ذهب للصنف لا يملك الرجوع وقبل هذا اذا تولى الصدقة

سواء

الصدقة ولو عوض مبرعا قال خذ هذا عوضا من هبة كذا فلان
فمنع لا يرجع الواهب في هبته لان عوضه المكافاة وقد
حصل له وكذا لا يرجع الموهوب في عوضه وان كان كسرا لان
مقصوده وهو نديك ملكه في الموهوب حصل له ولا بد من بيان
الموهوب له الاجنبي ان ما اعطاه عوضه هبته حتى لو لم يقينه
كان هبة مبتذلة ففقد لكل واحد منهما ان يرجع في هبته وكذا
لا بد من القصد في الموضع لانه التفتة في نديك مبتذلة
فشرط فيه ما شرط الهبة من القصد والافترار وفي الخط لا يرجع
الموضع الاجنبي على الموهوب له وان كان نسيه باجره لان
ما هو يترتب بنفسه لا يرجع الهبات اذا اقال عوض
عني على ان من انكر ولو تصدق على غني لا يرجع لوجه
المرض وهو الشرايب وكذا لا يرجع لو وهب النصف لانه جاز
عن الصدقة لانه جاز عن الصدقة لانه صرف المال اليه حال
الصدقة فقير محتاج به شيئا فارد ان يراثر الفقير على
نفسه ان علم انه يصير على اشد فالابثارة افضل والافترار
على نفسه افضل المكوي ببال الناس الحاد او باء كل
اسرا فليرجع على الصدقة عليه مالم يتبين انه يصرفه في
مصلحة ولو جعل ثواب عمله لغيره الموهوبين جاء صفات
القبض ولا يورث امر التسليم والتسليم لوجوده وبما يله
ولو وهب للصنف شيئا من المأكولات فأكلم له لا يورث ان
كله منه وقال ساكر المشايخ لا غل في الزخيرة لوجه صبي
يا كثر من ما يباح لا يحل لا يورث ان يشتره بانه اذا كانا
عنيين لان الما صار مملوكا له ولا يحل لهما ان ياكلا من
ماله بغير حاجة **كتاب الفاسد** ذكر في نظام الفوائد من
استدل بعضهم على كون الاقرار اقبالا بغير سببها اذا
اقر بنصف داره مع ولو كان نديكا لا يقع ومنها اذا اقر
بالزوجية مع ولو كان نديكا لا يقع الا بحضور الشهود
ومنها اذا اقر المربع بدين مستغرق جميع ماله مع ولو
كان نديكا لا يقع ومنها اذا اقر المبداء دون لرجل
ببعض مع ولو كان نديكا لم يقع ومنها اذا اقر ما لا ينفق و
المقر له بدين ان المقر كاذب لا يحل له في الباطن الا ان سلمه
بطبق نفسه ولو كان نديكا ومنها اذا اقر لغيره مع ولو كان
نديكا لم يقع واستدل بعضهم على انه لا يملك منها اذا اقر

نفاق

لمرجل ذرة اقراره ثم قيل لم يبيع ولو كان خبيرا يبيع ومنها اذا اقر
المريض لو اراد يدين لم يبيع ولو كان خبيرا يبيع ومنها ان الملك
الثالث بسبب الاقرار يظهر في حق الزوائد المستهيكه حيث لا يملك
المقر له بطلان استهائها ولو كان خبيرا لكان مصفوا عليه ولو قال ياتي في
من قبله وكثير من عبدة واسعة وعقار وعطرها للذات مع الاول لان
عام لا يجهول وكذا في قوله ما لي في حالي في الذلات ولو قال في صوت
جميع ما هو داخل في بيع لا ياتي غير ما علق من الثياب ثم مات فاذي
اسم انها تركته ابيه قال ابو القاسم هناك حكم وفترى اما الحكم اذا ثبت
هذا الاقرار وجب القضاء لها بما كان في الدار واما التوري فلان
شيء علق المراد انها لها بتدبير الزوج يبيع معج او هبة او
عجزها كان ملكا ولا احتياج بهذه الاقرار وما لم يكن لفلان
هذا الاول لا يصير ملكا بهذا الاقرار فيها بين وبين الله تعالى
وهو تركه ولو اقر لجهول لا يبيع سرا تفاحت جهالة كما اذا قال
الراصد على درهم او لم يتفاحي كما اذا قال لاهد هذين علف
درهم لان الجهول لا يبيع للاحتياق لكن قال صاحب الكافي
يبيع لجهول اذا لم يتفاحي لا مكان ان يفتن المقر له على الاخذ
ويصطاعا بينهما ولو اقر بخرج في سفت لزم قيمته لان الاقرار
بالا لا يكون ملزم اقرار بالقيمة وفيه المنية لواقع رجل ان للذات
ابن فلان علف كذا جفا رجل بهذا الاسم والنسب واذي
المال فقال المقر علف به رجل اخر يصدق قضا ولا يفيق
عليه ولو قال لا خير فلان له علف الت درهم الصوي آت
لا يكون اقرارا ولو اشترى اذ فلا كلف ومهما قال علف
جار بين لا يبيع دعواه في الاصح لان شراها اقراره بما فيها
للبايع وكذا الاستدراج وخبره ولو قال المقر اخذت منك
الفا وديعة وقال المقر له بال اقرضتك فالقول قول المقر
بمنه لانها تصادق على ان الاخذ كان بالاذن فلا ضمان
عليه غير ان المقر يدين الضمان عليه فلا يصدق الا بيمينه
واقرار الكفران يبيع زجراله ويصح الاقرار بغير قبول المقر
لكن يطل برده والمقر له اذا صدق الاقرار لم يرد له لا يبيع
رده وفي دعوى التضي قال ابو يوسف في هذه الدار
اذا قال لادعيا سلمها بالث او امار في سلمها بالث لا يكون
اقرارا ان الدار للمدعي فاك هذا خلاف جواب الاميل
والقر له اذا اقر اقرار الدين للذات فصدقة فلا يصدق

وهو النصف الاول لاكت كالوكيل والموكل دار في رجل
اقر انها للذات ولا حق له فيها فقال المقر له ما كانت لي فخطا
لكن للذات فصدقة فلا يثبت فيه كلف ولو اقر لوارث ثم مات
فاختلف المقر له والورثة فقال المقر له اقر في الصحة وقال
الورثة لا بل في مرضه فالقول للورثة مع اليمين وبينة المقر له
او ياتي وان لم يبق البينة فامراد استخلاصهم له ذكره فاك لا حق
له عليه كذا فقال استمرزا لم اصبته فمراقر فيوجد به
ولو اذ في عليه اربعة دنانير فقال دفعت من هذا الفدر
ثلاث مائة فهذه الاقرار بالقيمة المدعي عيوض في رجل يقول
ليس هذا لي واذي رجل ان لي فقال ذواليد هو لي مع
ذكر منه وهذا لا يمنع دعواه لان قوله ليس هذا لي لم يثبت حقا
لا حق وكذا اقراره لا يثبت حقا لان في يده فقط ولم يثبت حقا
شائعا ان الدار له اذا اقر بالملك فقال هذا الشيء ليس
فان كان شرا خصم بيمينه في نفسه في لو اذ في يده ذكر انه له
يبيع دعواه ولو قال اقرضت بالمال وكثر ما اخذته جلف
المقرض انه ما اقرها ذلة اذا اقر له لا يوجب وهو يدين عليه
انه اقرها ذلة والمقرض ينكر فحلف ولو اذ في مال لا يثبت
وانكر فقال المدعي انه كتب في خطا فانكر المدعي عليه ان
ان يكون خطا فامر ان يكتب فكتب فكان بين الطرفين شبهة
بذلك علف ان كذا استهها واحدا حكم عليه لان لا يكون اعلى مما
قال هذا خطي وانا كذبت وكثر ليس على هذا المال وشما لقر
قوله ولا شيء عليه واجاب عنه بيمينه فمنا واه هذه المسئلة قال اذا
الامام ابو العلاء انبأ بوري في فناء واه هذه المسئلة قال اذا
كتب خطا بدين باسم رجل يحكم به عليه اذا كتب على الوجه
الذي يكون مثله بدين بين الناس ولو اكر خطه يثبت عليه
ولو تكرار غير البين يحكم به عليه ولو قال الدارين لا صوت لي اليوم
يبرأ في الحال لا في المودع ولو اقر المريض لا مرانه بدين المر
صح اليه مبرم لها كاملا وكذا الواقع له في مرضه عمر الالف حال
وقد تزوجها عليه ما ثم قامت البينة بعد موته ان المرأة وهبت
مهرها لزوجها في صوته هبة صحته جازا اقراره لها ولا يثبت
البينة لان علم كذاها باقراره المتأخر واحكام القدر في رضى
الموت فادته وذكر في القضية مرضه اقر لا مرانه بصدقاها واما
من ساعته فاقامت الورثة بينة على اتصال صدقها اليها

في صحته رقيق بطل حقه في المهر ولو اقرت المهرضة باستيفاء مهرها
فان ماتت وهي منكوبة او متهمة لا يصح ولو اقرت المهرضة باستيفاء
دين وجب له في المهرضة بصدق سواء كان عليه دين المهرضة او لا
قالت المهرضة من الموت ليس في علي زوجي حق لا قليل
ولا كثير ليس لورثتها ان يطالبوا المهرضة الزوجه ويصح اقرارها
بناء على مسألة ذكرها في النكاحات او قال لم يجز حتى فلا
ثم مات ليس لورثته المهرضة ان يدعو على الجارية بهذا السب
فكذا هذا قال بعضهم لا يصح ومسألة الجارية على التمسك
ان كان الجارية سرولا فلا يقبل وقال بعضهم في مسألة الجارية
ان لورثتها ان يدعو على الجارية مطلقا ولم يفسد ولو
في مرض موته ان البقرة صدقات امرائه لا يصح في نسيان البقرة
صدقاتها ولو اقرت في مرضه بارضى هي في يده انها وقفت فان
اقرت بوقف من قبل نفسه خرج الثلث كرهين بقر يفتي بعده
او بقر بانه بصدق به علي فلا بد وان اقرت بوقف من غيره
فانه صدقوه ذلك الغير او ورثته هازي الكفر وان اقرت بوقف
ولم يثبت انه منه او من غيره فهو من ثلث المال اعلم ان الضبط
في اقرار المهرضة لو اقرت ان يتاها المهرضة لم يثبت ان
لم يكن وارثا عند الاقرار ثم صار وارثا قبل الموت فان كان
الارث بالنسب لا يجوز وان كان بالسب تحتلف فيه بيننا
وبين زفر وان كان وارثا وقت الاقرار دون الموت كما اذا
اقرت لاصيه ثم ولد له ابن يبيع اقراره وان كان بالملك كما اذا
اقرت لاصيه الكافر واسلم قبل موته لا يصح وان كان وارثا
فيها الا فيما بينهما كما اذا اوجب رجلا فاقربه ثم فسخ المراهة
ثم عندها ثانيا لا يجوز عنده لي من لا نه منهم في الفسخ
وجوز عندهم لا نه لما صار اجنبيا نفذ اقراره ويصح قال
حاله مرضه ليس في شيء في الدنيا ثم مات فلورثته اب
يخلصوا زوجة المتوفى علي انها لا تقبل شيئا من التركة المتوفى
ولو قال لارض بعتك هذا المبد بالف درهم فقال لا
ولم اشتره منك وركت البائع في قال للمشتري في الجلس
وبداه ببيع فداشتر منه منك بالف درهم فهو بايز وكذا في النكاح
وفي كل شيء يكون له ما يحب فيه حق اذا رجع النكاح اليه المفسد
فقال ان يصدق ما لا يرضى علي انكاره فهو بايز وكذا في يكون
فيه مثل الهبة والصدقة والاقرار لا ينفصا اقراره له بعد ذلك

ذلك **كتاب الاجارة** دفع دارا علي ان يسكنها ويبرمها ولا امر
فهو رعية ولو قال اذا اجار راس الشهر ففقد اجرك هذه الاجارة محد
وان كان فيه تيقن وهذا صحيح وهو قوله لي بكر الاسكاف والقبه
اي التست زعم انه لا فرق بين هذا وبين قوله اجرك هذه الاجارة غدا
او يكون اجارة مضافة وقال ابو القاسم الصغار الاول باطل
لان تيقن وانما صحيح واذا امر اجارة مضافة مثلا امر دارا ان
صفر وهو بعد في الحرم فباع قبل حجه ذلك ذكره في الامنة للقول
فيه روايتان والفتوى علي انه ينفذ ويصل الاجارة المضافة
وذكر في المنقذ قال لا امر اجرك دارا هذه راس الشهر ففقد
ثم اراد بيعها قبل حجه راس الشهر فليس له ذلك الا ان عذر لا نه
اجرك فيه حقا لهذا عند راس الشهر فليس له ذلك الا ان عذر لا نه
وذكر بعد هذا قال اجرك دارا غدا بدرهم ثم باع اليوم او
وهبه قال ما وضعه ذلك فهو بايز وتنتفي الاجارة ان جاء
غدا لان الدار ليست في ملكه وان رده عليه بفضا او رجع في حجه
قبل غدا رجعت الاجارة علي حالها وان رجع بملك مستقبل
بطلت الاجارة ولو سكر دارا مدة للفضة او ذرع او رجع
في هبة ارضا مدة لا تستغلا منه غير استعجاره رجب الا امر
صغير ليس له اب ولا ام استغلا اقراره بانه بغير اذن القاضي وليس
د بغير الاجارة عشر سنين فله بعد البلوغ ان يطالبهم باجر مثل
ضيماء ولو سكر المهرضة في حجه بغير اذن القاضي والواقف
والقيم يلزم اجر المثل بالفا ما ينفذ وكذا في وقف رهن حجه لو سكر
دارا الوقف بلا اذن الواقف والقيم يلزم اجر المثل بالفا ما ينفذ
وكذا في وقف رهن حجه لو سكر المهرضة بغير اذن الواقف بالفا
ما ينفذ وكذا في الوقف بغير اذن الواقف ففقد فيه المشتري
ثم عزل المتولي وولي غيره فاذهب اليه علي المشتري فساد
البيع يلزم علي المشتري اجر المثل سواء اعد للفضة او لا قال
بعض من اخذنا الا ليق يذهب اصحابنا ان لا يلزم الا امر في
الرهن والبيع وذكر في بعض الفتاوي شرح بينا وسكنه
ثم طهر رانه وقف او لصغير يجب اجر مثله ولو عصب دارا مدة
لا تستغلا او موفرة او ليسم واجرها مدة معلومة باجر مسي
وسكنه المنة باجر يلزم المني بلا اجر المثل ولو قال اعمل لي
في كبري هذه السنة حجه او وكبر بني ثم عمل في كبري في
كبري هذه السنة حجه او وكبر بني ثم عمل فلم يزرها منه ففقد

وهو بوجه الاجر خلاف ولا شبه وكذا اختلفت فيما لو عمل بلا شرط
 الاجر ولكه علم انه ما يبدل في التزويج وعلى هذا لو قال الرجل
 اعطاني حبة من اقل في حنك كذا فابى وسئل الخنزير عن غضب
 راية من كسر فقال المصوب منه المصائب هذه الامة كل يوم
 يدرهم فذهب المصائب ثم ان المصوب منه قدر على الفاضل
 حاله ان باخذ ذلك المقدار فقال له الامام لم يقبل عقد الا حارة
 عند عامة العلماء ولو استأجره بانه من خورزم لم يجز عشرين
 دينارا ولم ينجى العقد ولا الوزن فالمعبر بقدرة رزم وزر نه
 لا جل ان يكون العقد فيه ولهذا قالوا المشر كان العقد في
 حق الاجرة سواء كان بخاريين او لا **اولا** واداهما لخير في بيت
 فسرقت الثوب يسترد منه الاجرة ولو استأجر رجلا لم يعرف له
 بيتا بغيره والاصابع في قتل المتأجر فلا اجر له ولو قال
 ان رايه على صانعي فذلك كذا في ماله فله الاجر ولو دله
 وما في يده لانه استمر واغلب تحمل بالشركة فمضى ادم وعمل
 الاخر ان ذلك العمل فالاجر بينهم بالسوية وان كانا من طريقين
 في نصيبه **استأجر** راية في مكان معلوم ليعمل عليها طعاما
 فلما ذهب ولم يجد الطعام فله اجر الذهاب **ولو اجره بانه** في
 موضع معين بارية درهم على ان يجمع في يوم ذلك فخرج بعد
 حنة ايام لم يزمه درهمان لانه طاعة في الرجوع فيلزمه اجر الذهاب
 اهل بالرة نقلت عليهم الموانع فاستأجر رجلا ليدفع
 الى السلطان ويرفع قضيتهم في غنفت عنهم الموانع فان
 كان حال اصلاح الامر في يوم او يومين حان وقت الاجارة
 على حاله ولو اعطى رجلا شاة ماله يسوي امره
 عند السلطان لم يعمل له الاخذ اذ النبا معونه للمعجب على
 المسم بلو مال ولحيطة في ذلك ان يتوكل ذلك الرجل
استأجر رجلا يوما الى الليل ببدل معلوم فيستأجره فيجمع
 ثم المستأجر فيخرج ان شاء استعماله فيه ذلك العمل او في عمل اخر
 القدر على عدد رؤوس الصبيان والبالغ سواء ولا يتوكلت
 الفاضل في شاة التركة ولو حضر وقسم التركة فلا باخذ شيئا من عمل
 فتمه وان لم يكف مؤنته من بيت المالك قال بعض الفقهاء
 لا الاجر اذ لم يكف مؤنته من بيت المالك لكن لا باخذ زيادة من
 اجر المثل وقيل الاصل في هذا الزمان ان لا باخذوا الف والنصف
 اذ لو اطلق لهم في ذلك لا ينفقوه باجر المثل وفي مجموع النوازل

في الاجر خلاف ولا شبه وكذا اختلفت فيما لو عمل بلا شرط
 الاجر ولكه علم انه ما يبدل في التزويج وعلى هذا لو قال الرجل
 اعطاني حبة من اقل في حنك كذا فابى وسئل الخنزير عن غضب
 راية من كسر فقال المصوب منه المصائب هذه الامة كل يوم
 يدرهم فذهب المصائب ثم ان المصوب منه قدر على الفاضل
 حاله ان باخذ ذلك المقدار فقال له الامام لم يقبل عقد الا حارة
 عند عامة العلماء ولو استأجره بانه من خورزم لم يجز عشرين
 دينارا ولم ينجى العقد ولا الوزن فالمعبر بقدرة رزم وزر نه
 لا جل ان يكون العقد فيه ولهذا قالوا المشر كان العقد في
 حق الاجرة سواء كان بخاريين او لا **اولا** واداهما لخير في بيت
 فسرقت الثوب يسترد منه الاجرة ولو استأجر رجلا لم يعرف له
 بيتا بغيره والاصابع في قتل المتأجر فلا اجر له ولو قال
 ان رايه على صانعي فذلك كذا في ماله فله الاجر ولو دله
 وما في يده لانه استمر واغلب تحمل بالشركة فمضى ادم وعمل
 الاخر ان ذلك العمل فالاجر بينهم بالسوية وان كانا من طريقين
 في نصيبه **استأجر** راية في مكان معلوم ليعمل عليها طعاما
 فلما ذهب ولم يجد الطعام فله اجر الذهاب **ولو اجره بانه** في
 موضع معين بارية درهم على ان يجمع في يوم ذلك فخرج بعد
 حنة ايام لم يزمه درهمان لانه طاعة في الرجوع فيلزمه اجر الذهاب
 اهل بالرة نقلت عليهم الموانع فاستأجر رجلا ليدفع
 الى السلطان ويرفع قضيتهم في غنفت عنهم الموانع فان
 كان حال اصلاح الامر في يوم او يومين حان وقت الاجارة
 على حاله ولو اعطى رجلا شاة ماله يسوي امره
 عند السلطان لم يعمل له الاخذ اذ النبا معونه للمعجب على
 المسم بلو مال ولحيطة في ذلك ان يتوكل ذلك الرجل
استأجر رجلا يوما الى الليل ببدل معلوم فيستأجره فيجمع
 ثم المستأجر فيخرج ان شاء استعماله فيه ذلك العمل او في عمل اخر
 القدر على عدد رؤوس الصبيان والبالغ سواء ولا يتوكلت
 الفاضل في شاة التركة ولو حضر وقسم التركة فلا باخذ شيئا من عمل
 فتمه وان لم يكف مؤنته من بيت المالك قال بعض الفقهاء
 لا الاجر اذ لم يكف مؤنته من بيت المالك لكن لا باخذ زيادة من
 اجر المثل وقيل الاصل في هذا الزمان ان لا باخذوا الف والنصف
 اذ لو اطلق لهم في ذلك لا ينفقوه باجر المثل وفي مجموع النوازل

النوازل مثل شيخ الاسلام البغدادي عن القاضي باخذ الاجر
 عن كتب السجلات والحاضر وغيرهما الوثائق حاله ذلك قال
 ثم اذا كتبه بنفسه لان ذلك غير واجب عليه بل الواجب عليه
 هو النسخة وانما المالك الحق الى المصحف فابى وكذا انما يطيب
 الاخذ اذا اخذ قدرا ما يجوز له الاخذ لغيره والسند في ذلك
 ما قاله ابن مسعود رحمه وبعض المتقدمين وهو مروي عن علي بن
 ابي رباح وثقة ماله يبلغ الف ففيه حنة درهم وهكذا كل
 الف حنة درهم حتى يصير مائة درهم في عشرة آلاف درهم ثم
 عاب ذلك وان كان اقل من الف نظرا ان الحق في الحقة المقتضية
 في الوثيقة قدر ما هي في وثيقة الف درهم ففيه حنة درهم
 وان كان نصفه فحقة وان كانت نصفه فدرهمان ونصفه وفي
 الرتبة والنقصان على اعتبار ذلك قال صاحب الفقيه
 هذين المتقدمين غيرهم يوم بالحد لان حقة الكنية لا تختلف
 بقلة المال وكثرته ولا شك بان كنية الف درهم دون
 حقة مائة وعشرين درهما الا ان يهدى كنية الاجناس والعروض
 المختلفة بمقتضاها وقبيلها **اجر** السجل على المدعي وقيل على
 المدعي عليه ويجوز للمدعي اخذ الاجرة على كنية الخراف بقدره
 لان الجواب عليه اما باللسان او بالكتابة **الاجارة** الطويل باطل
 فاذا اصبحت البهرا فالوصف في ذلك ان يمتد عقود استراد في كل
 عقد على سنة فكتب استأجر فلان برة فلان كذا بثلث عقد
 كل عقد على سنة من غير ان يكون بمقتضاها شرط في البعض
 فيكون العقد الاول لا زعالة له اجر وان كان له نصيبا في
 وفي المنة اذا اجر عمله او رايته اجارة طويلة ينبغي ان يجوز
 كاللوز **سأل** النبي عن امرئ وقف عليه بنة فمات وكان
 صاحب الكنية قد استأجر الارض باجر مثله يوم فبطل
 المتولي بعد زفافه وزاد اجر مثله فابى مالك النية الا بامرة
 الاولى والمتولي الجديد لا يرث في الا بامر المثل لان حال المتولي
 ذلك قاله **ولو استأجر** امرئ وقف ثلث سنين باجر
 هي اجر مثلهما حتى جازة الاجارة فنقصت اجرتها لا ينسخ في
 رواية لان اجر المثل يعتبر وقت العقد وينسخ في رواية ويجوز
 العقد فيؤخذ اجر المثل الى وقت النسخ ثم فيما بعده ان
 رضى المثل الاول بالزيادة فهو اولى من غيره وريادة الاجر
 انما تعتبر لو زادت عند الكلا حتى لو زاد واحد ثلث لا يعتبر هذه

الزيادة قال بعض الفقهاء لو اخرج بجر مثله ثم زاد امر مثله لا
يفسخ ولو اخرج باقل وجب الاقل فلو زاد امر فلهن في ان يفسخ
الاول ان كان بينا وجه الاول بجر مثله استاجر وكان
قابلا لرجل كند ثم بدله ان يقوم هذا العمل ويحل محل امر
فهو عذر بخلاف ما اذا استاجر عذرا ليعمل عمل لحيطة ثم
بدله ان يارض في عمل آخر اصطلمت الزرع اذ يقطع امره
بعد الاصطلام ويجب ارجاء منه ولو استاجر ليوما للعمل في
المعمل فحضر ذلك اليوم بعد ما خرج الاصل الى العمل لا امر له
لان يعلم النفس في ذلك العمل لم يوجد كان العذر ولو كان
المكاري في الطريق في نفازة لا يفسخ لانه لا يفسخ على نفسه ولا
وليس له فانه يرفع الامر اليه فيوجه الدابة منه فاذا مضى في نفا
عند الاجارة كذا المنيح الخوف وعدم القايض في لو بلغ نصرا
يفسخ الاجارة لانه لا يفسخ على نفسه وما بعد لا اذ يمكن ان
يستاجر دابة اخرى ولو لم يجد يكت ولو استاجر غلاما ليعمله
فوجد له سارقا فهذا عذر له ان يفسخ الاجارة لا يفسخ
بل يفسخ في عذر لا يمكن المنيح فيه ويتفرع بالفسخ والعذر فيما
يكون المنيح فيه كرجل يتضرر ولو اهدم بيت من الدار او سقط
خايط الثمن من حضنة ونسبته لا بالاجماع ولو اهدم
كلها لم يفسخ بفسخه ولا يفسخ ما لم يفسخ وسقط الامر ففسخ
اولا ولو استاجر عذرا فمرض العبد فهو عذر ولو وجد له
غير حازق لا ولو اراد المتاجر ان ينصالح من العبد فله
نقض اجارة العبد لانه لا يمكنه الانتفاع بالاجرة فيه وهو
صريح قال بعض الفقهاء اذا اراد المتاجر ان ينصالح من العبد فهو عذر
في فسخ الاجارة سواء اراد المكث فيه او لم يرد بغيره فلو اراد
الفسخ لا يفسخ ولو استاجر رجلا ثم فقد كراه ارضه او وجد
المكاري كراه اعلا فليس بعذر استاجر طاهونة على ان
عليه الامر حال انقطاع الماء لم يجز استاجر عا حاسنة على
ان يحط شهرين للتطيل لم يجز ولو شرط خط فدرجا كان مطلقا
حاز ولو دفع غزاة الى حاكم ليسج بالثلث وخمسة حوز
شاغخ بلخ والوالدث وغيره بالسرف وعلى هذا التماس لو
دفع ارضه لرجل ليفرس فيها اشجارا على ان يكون الشجر
والارض بينهما حازوا مع انه غير جائز وهو ظاهر لا يوجب فان
فعل فالشجر والثوب لرب الارض والتمس وعليه قيمة الشجر

الشجر وارضها على دلوان البيران بالبير والمقر بالخارجاء ولو
استاجر رجلا مدة لم يفسخ في قوليه 2 في خلافها فلو با
استاجر موصفا ببيع شهر ليجري منه شبهة لا يجوز في طه الرواية وكذا
موصفا موصفا على سطح ليجري ما سطحة فيه وروى هناك انه يجوز
والا فلا ر على طه الرواية لان الموضع وان كان مملوكا لكن
ينبغي وت بئلة الماء وكثرته وما جمع للرعاظ بلا شرط المهادل
كما الخفيق والناجحة ومن عرف بالوعظ فاكندى فخره لا بأس
للعلم ان باخذ الاجرة على تعليم القرآن في هذا الزمان صيانة
عن الضياع وذكر في شرح السنة الاجرة على تعليم القرآن جائزة
اذا لم يكن العلم متصفا لذلك بان يوجد في ذلك الموضع عالم امر
وغيره جائزة اذا اتفق وعلى غير ذلك البت كنت افق بثلث اشيا
فم جمع عنها كنت افق ان لا يحل اخذ الاجرة على تعليم القرآن
وكنيت افق لا ينبغي للعالم ان يذهب الى الترخيب فيذكرهم ليعلموا
شبه كنت افق لا ينبغي لخاصة العلم ان يدخل التلطيات
فرضيت عن ذلك كله وانما رجع عن زاعمة ضياع العلم والقرات
وصيانة لهما وانما يكره اخذ الاجرة من التعليم في عهد رسول الله
عليه وسلم لان ما نزل من القران بينهم قليل وكان التعليم
واجبا كمال يذهب القرآن واجر نفسه ليعمل في الكسبة ويحرم
لا بأس ولو اجر نفسه كافر ليعصمه له العيب فيخذ منه حراما
ولو اجر نفسه ليعتد له الطهور او البسط يطيب له الاجر لا بأس
للعلم ان يستاجر الطير الكافرة او التي قد ولدت من الخور لا بأس
ان ترضع المسكنة ولذا لكافة والذلام الذي في محال الغنى اذا
لم يكن ابوه حاكما فليس للذي في حجره ان يبيعه الحياكة ولو استاجر
دارا ودفع اليه ربح الدار المفتاح وقال له هذا الدار فلهما
انقضت المدة قال استاجر رجلا لم اقدر على فسخه وقال ربح
الدار بل قد ردت وسكنته قال قوله لرب الدار وكذا لو اجر
من رجل حائونا ودفع اليه المفتاح فله يقرر المتاجر على
قوله فحصل المفتاح ايا ما ثم وجدته فان كان يمكن فتح الخانات
بذلك المفتاح فعليه ارجاء منه لان السلم بالاجرة انما المقصود
حازم قبل المتاجر وان كان لا يمكن فتحه لم يجب الاصل لان
التخليه لم يقع استاجر رجلا ما في قرية ونفرت الناس عنها وحدثت
الفرح لا امر عليه ان لم يستطع الترفق بالحمام وقال كره الامة
المدون لا يجب مطلقا استاجر رجلا دابة بيمينها يبيع عليه بالمال

قد ارا قاراد الكاري ان يفتح عليها شيئا من متاعه مع متاع الشا
فلما تناهى ان يفتح الكاري عن ذلك وقع هذا اذا وضع وبلغت
الذابة الى ذلك فحجب جميع الميعة **مختلف** ما اذا استأجر دارا
وشغل رب الدار ببعضها متاع نفسه حيث سقطت المتاع
من الاجر **مختلف** وسئل الخليل عن رجل اجار ابنه ليطرد الدواب
والمصافير من الارض ونحوها اياها باجر معلوم فاستعمل اياه
ثم طال به بالاجر فقال انه لم يطرد الدواب والمصافير كما ينبغي
فانه يضمن النقصان ثم دفع اليه الاجر هل ذلك فقال يجب
ان يوقية اجرة ثم يدفع عليه ومثل هذه الدعوى لا يبطال
الاجر لا يسمع ولا ينفذ الاجر بتقصير في الحفظ بعد تسليم نفسه
وتوحيث يفرق بين بقار على يد رجل نجار الى البقار وقال ان
فلانا يفت البقرة هذه البقرة فقال البقار اذهب بهذا فاذي البقر
فذهب بها فهدم البقار ضامه لانه اذا جازها الى البقار فقد
انتهى الاذن فيصير البقار ايضا وليس المودع ان يودع غيره
ولو كان الراعي اجيرا مشتركا فضاوت ببعضها مع بعض من
سوقه او غير فقط فطوب او وطن ببعضها في سوقه او وقع في
نهره في سوقه يضمن اما في الاجير الواحد في هذه الصورة ان كانت
الغاري لواحد بان كان اجيرا لواحد لا يضمن وان كان لاشيخ
يضمن ولو اجار رجلا نفسه لرجلي الغنم ثم ضاع من الغنم شاة وسال
صاحب الغنم ابي ذلك فقال لا اعلم يضمن لان عدم العلم
تقدمه وكذلك ان نام في الشهر مضطجلا لانه يضمنه
ولو دخل رجل للحمام ودفع الثوب الى صاحب الحمام ليحفظه
فضاع لا يضمن اجماعا لانه مودع لان كل الاجر بازا
الاقتناع بالحمام اذا انشترط بازا الحفظ او قال الاجر بازا
الحمام والحفظ جميعا فيكون عليه الاختلاف فان دفع
الثوب اليه لم يحفظ باجر كالشاة فيفعل الاختلاف **ولو**
دخل رجل للحمام وترك الثياب بين يدي صاحب الحمام
فهذا الاحتفاظ عادة دلالة ذكره خواهر زاد به فيبين ان
ان ما ذكره ابو القاسم غير صحيح وهو ان من دخل الحمام واستأجر
صاحب الحمام ابيع صنع الثياب فاشترط بوضع ان هذا ليس
احتفاظا فقال اسم هو سمي الاحتفاظ كما قال خواهر زاد
ولو استأجر دابة لمحمولة بعينها خفاق الكاري الذابة ورب
المتاع معه اولا ففترت الذابة فقد المتاع ضمن بالفاق بيننا

سنا وكذا ما يطلع الجبل **ولو استأجر دابة لمحمولة بعينها**
فقال رب المتاع متاعه وربكم فاق الكاري الذابة ففترت
وقد المتاع لا يضمن اجماعا **ولو دخل الحمام واستأجر**
عبيد لا يضمن وعظم انه لو طلب لا يضمن به لا يضمن بشرط الطلب
استأجر دابة اليه بوضع كذا ففترت المتاع ولم يركبها الح
ذلك الموضع يضمن **ولو كان في الثوب ل** استأجر دابة اليه
موضع كذا لم يركبها يوما اليه الليل ولم يركب ان استأجر ابي
يركب حارسه الموضع اليه كان يضمن لان هذا الحارس لا يركب
الاجر فلم يكن ما دون افيه **مختلف** لو استأجر دابة لم يركب في الموضع
وانما يضمن في الاول اذا اسكر في الموضع اذ اقول يا بك
النا سعادة للشهيد الحارس اليه ذلك الموضع **ولو ضرب معلم**
عبدا بارت الاية او الوجه لا يضمن وبها لو ضرباه لقتل ديب
وانتقم فانت غنما عند لي في مولا فلهما **ولو جرح الخادم قال**
الربسلان اذا ضرب ابنه عليه تعليم الغنم او الادب فانت
قال الغنم وعليه الذابة ولا يرضى **وقال** لا شيء عليه وبه رثه
والاصح ان ابا في مخرج عليه قوله اجرت لك هذه الذابة
في هذا اليوم وفيه اليوم ولم يرد الذابة اليه صاحبها هل يضمن
اذا هلك **مختلف** المشايخ في ذلك منهم من قال لا يضمن
ان لو انتقم به في اليوم حتى يصير غاصبا وخالفنا لاننا
بهذا بعد دفع الوقت اما اذا لم ينتقم به في اليوم لا يضمن
ونهم من قال وهو ضمن الامة السرخي يضمن على كماله
لان رقة المستأجر على السفيه كان المالك قال له دوه
عليه بعد انتفاء المدة فاذا لم يرد فانه اشنع بعد طلب
الحال فصبه ضامنا ولا كذلك المودع فان مودعه رده الذابة
ليس عليه بل على المالك **ولو قال** الحياط انظر اليه هذا
الثوب فان كذا في قصبا فاقطعه بذكره فقال بعد ما به
قطعه لا يكتفك ضمن **ولو قال** انظر اليك قصبا فقال
نعم فقال اقطعه فقطعه فاذا هو لا يكتفك لا يضمن **ولو**
استأجر رجلا شهرا لرجلي غنم حار وان لم يسم غدا الاغنام
فله ان يتركها ولا مكان الرعي لان المستحق بالعدد اقصي
ما يكتفك الرعي فتكف بذكره وما ليس في وسعه **واذا**
استأجر رجلا شهرا لرجلي غنم الاغنام فله ان يتركها الاغنام
وفي اجرة الواحد يجب عليه رعي الاولاد الهادئة بخلاف

الاصح المستحكة فانه لا يجب عليه رعي الاولاد الحادثة مع
لو ولدت شاة او بقرة في يد الراعي المستحكة فترك الولد
في الغلات لم يفتن لانه ليس عليه رعي الاولاد الحادثة
الا ان يشترط عليه ولو هلكت الشاة فقال رب الفم شربت
عجب ان تترك في غير هذا الموضع الذي هلكت الشاة فيه
وقال الراعي شربت عجب الراعي في ذلك الموضع فانقول
لرب الفم في بيده والبيعة بيعة الراعي ولو ولدت شاة من
الطبع خلاف الراعي عجب الباقي ان يبيعها فلا ضمان عليه
في النادرة ولو استأجر دابة له لم يضمن ولو هلك رعي الدابة
بيعه وبين الدابة هاز ويكفي لوصوب الاصح ولا يجب عليه
ارسال الغلام وكما ساء ان يوصي ويبيع ويورع فيما لا
يختلف الناس فيه كالبيت او الحارة بغير كرم فاعاد
حاز وضاع ولم يضمن في هذه الاحارة وببدها يضمن خيل
المرو والحارة ما لا يختلف باختلاف الصغير سئل عن
الائمة رجل سئل امراسه الى الراعي فخطبها من مملوثة وبيع
اليه امره لخطبها الراعي واشتغل الراعي لم يضمن ولو تركها
فهل يضمن فقال لا ان كان ذلك متعارفا فيما بين رعاة
الخيل والا فمعه الكارح يملك الدرس من الغزاة فترك
في الطريق ونال وعرف الكلب الزحف فضاغ الدرس لا يضمن
ان نام جالس **كتاب الغاربية** ولو استأجر دابة لعمال
فله ان يبيعها غيره لان الناس لا ينفوا وثوب في الخيل
اقا اذا استأجر دابة لركوب او ثوبا لبس مطلقا فله ان
يبيع غيره ثم لو ركب او لبس بيد الراعي عن الكس اضل
الشايح قال البزدويك انه يضمن وقال الشيخ الائمة انه
لا يضمن ولو استأجر ثوبا ليدق بطبخه فوقها وقرع ثم
اعادها لم يضمن فضاغ يضمن المالك ان شاء مع انه اذا
لا يختلف باختلاف المستعمل وانما يضمن ان يكون الاجارة
بعد انتمها قدرتها بالقرع من المال الذي عليه الاستأجر
والغاربية انما يتوقف بالزمان يتوقف بالكل ولو اعاد
دابة الى الخيل لا يضمن فلو كانت قبل الخيل وان
هلك اليوم الكس قبل ان يضمن كما لو ربح اذا لم يضمنها
لربها فلو كان في الكس وفي الاصح يضمن المستعير اذا هلك
في اليوم الكس ولو قال للمستعير اعزني دابتي هذه ولم يضمن

نكر

شيا فلو ركبها لربها ان يركبها غيره ولا يضمن ان يذبحها الم
لغيره فلو حال عليها فله ان يبيعها غيره **كتاب الاستئجار**
الوجه دابة لعمال الصبي الى الخيل ولم يرد لها الم
عنه فلو كانت فضاغ عجب الصبي ووثب الوجه وهذا عجب
ولو استأجر دابة لعمال عليها غنطة لعمال الوكيل طما ما
لنفسه لا يضمن وهذا عجب استأجر ثوبا ليكره ارضه نكره
ارضه اخرى فطبطب الثوب يضمن لان الارض يضمن في الكراية
سهولة وصعوبة بمنزلة من استأجر دابة ليدفع اليه تكا
معلوم فذهب اليه مكان آخر بنكس الماسة كان ضامنا وكذا
لو استأجر الثوب في بيته ولم يركب عجب عجب لدم الرضا من
المالك بالاسكر وكذا في الاجارة اذا اسكر ولم يذهب به
استأجرها ما يضمن في العمل لا يضمن وكذا الثوب اذا اضر
م اللبس ولو استأجر ثوبا للطبخ فطبخ سرقه ونقصها هذا الكافون
واخرها من البيت فرفع من بيده وانكر فالصبي انه لا يضمن
بخلاف الخيل اذا اضر ولو استأجر صبي من صبي اخر ثوبا
كالغدروم والفارس وغرها فله ان يبيعها ان كان الدافع
ما ذوق لا يضمن عليه المستعير الغاربية الضمان على الدافع لانه
اذا كان ما ذوقا مع من الدافع وكان المالك حاصلا من كس
سنة وان كان الدافع محورا بالدفع ويضمن الكس بالاذن
لان الاول عاصب والكس عاصب غاصب استأجر يقرأ
فقال ادفع غدا فخذ المستعير من الغد واخذته بغير اذن
ضمن ليس للوالد لغيره بغير مال ولله الصغير اعادة اعارته
شبابه من متاع البيت مما يكون في الدار النسيان يضمن ان
الزوجه لم يضمن استأجر بغيره فاشترطه ثم تركه في المزرعة ففشا
فان علم المير يرضي بكونها فيها يرضي وهذه كاهور عانت
بغير اهل البيت لم يضمن استأجر ثوبا لباو عشرين
فقرنه مع ثوبه يرضي ما ثمة فطبطب الثوب الغاربية فان
كان الناس يفعلون مثله لا يضمن ولو طلب المير من
الغاربية فقال نعم ادفع فتركه وفرط في الدافع حتى سرق
فان كان المستعير عاجزا عن الرد عند الطلب لم يضمن وان
كان قادرا فان نعم المير على الخط يضمن والا فلا ولا
وضع الغاربية ثم قام وتركها ناسيا فضاغت منه ولو استأجر
دابة لعمال لم يضمن كذا وقال المالك ان يبيعها بطلق فبها

عليه لم يمس في عماله فهداك في الطريق لا يفتن **والتور** التوريب
المستعار ولم يجد المفسر ولا في عماله فأمك الليل وهكذا لا يفتن
ولو وجد في عماله فلم يرد به يفتن **ولو استعار دابة لم يركبها بنفسه**
ثم ردها بعد في عماله فمكبرها ضمن **كتاب الوردية**
ولو قال للمودع لا تفع الوردية في الحانوت فانه يحوز فخرها فيه
حتى يترك ليل فان كان له موضع اجوده الحانوت وهو قادر على
الحال صرح **ولو قال المودع وضعت الوردية في دارك ثم نسبت**
الكاتب ثم يفتن **ولو قال لا ادري وضعتها في دارك او في مكان**
آخر فمن لان هذا اقرار منه بالنقص **ولو قال السخي الاصح انه**
لا يفتن وذكر في بعض النسخ **ولو قال المودع ضاع الوردية**
ولا ادري كيف ضاعت فالقول قوله باليمين ولا ضمان عليه
ولو وضع ثوبا في دار رجل فراه صاحب الدار وهكذا ضمت
وفي الدابة لا يفتن لان الدابة في الدار تضر فانه ان يدفع بها
خلاف الشرب فكان اقراره بالذات **ولو غصب موطئا فسد**
فيه فحارب الرب المربط واخذ من الدابة منه صار ضامنا **ولو اودع**
بقرته وقال للمودع ان ارسلت شيئا نكر الي المربي فاذهب
ببقرتي ايضا فذهب بها دون ثمراته فصاعته لا يفتن
او دفع ثاة فدفعها مع غنمه الي المربي فغرق الغنم يفتن
اذا لم يكن المربي خاصا **وسئل ابو الفضل الكرخي عن رجل**
وضع ثوبا عند اخيه وقال اودعك واي الاخر ان يتقبله ولا
يقتن المودع الي اياه وترك المباح عنده وذهب هل يصير
مودعا فقال له **ولو وضع عند رجل شيئا فقال له اصفظه فوق**
اخي فصاح لا اصفظه وتركه صاحبه صار مودعا ويضمن ان تركه
حفظه **وقيل لا يفتن لانه لا يضمن مودعا** **وسئل المودع عن**
مودع اخترف بجنه ولم ينقل الوردية الي مكان آخر وهو كان
ممكن ان ينقل هل يفتن فقال اذا انكر من الحفظ ينقلها منه
الي مكان اخر فتركها حتى اخترف صار ضامنا **ولو استشهد بك**
الصديق بالوردية عنده بنظر ان كان الصديق ما دونا
في التجارة ضمن بالاجماع وان كان محجورا عليه ولكنه قبل
بذات الركب فلا ضمان عليه عند لي **ولو قال المودع**
انه اخبرك بسلامة كذا فادفع الوردية اليه فقال رجل انه سئل
المودع واخي بتلك العلامة فلم يصدق ولم يدفعها اليه فهداك
الوردية لم يفتن **ولو قال المودع ادفع الوردية الي فلان فقال**

فقال **دعيت فلان فلا ضمان** الوردية صدق المودع
بجنه اذا اصاب الدابة الوردية شيئا فامر المودع رجل ان
يما لجها فاجرها فطلب من ذلك قال لا يفتن **انما كانت**
ضمن المودع لم يراجع على المطاع وان ضمن المطاع يراجع على
المودع اذا علم انها ليست له **وذكر في الزاهد** **ولو وضع رجل**
عند شخص كيسا ووردية ثم جاء بعد مدة فطلب الكيس منه فاعطاه
فقال ان في الكيس الف الف درهم الا ضمانه وقال المودع لا
اعلم لي ما فيه لا يبين عليه عندها وعند من البعيت عليه عدم فله
المودع اذا ارد الوردية اليه من في عماله المودع ذكر ابو الدث عن
والقدوري والسرخسي عنهم انه يفتن وبه يفتن **وذكر في المطاع انه لا**
لا يفتن المودع اذا رد الوردية ثم جاء سخي واستحق الوردية بجنه
لا ضمان عليه المودع خلاف ما لو اقر المودع المودع ان يدفع على
رسوله ودفع فهداك في يد الرسول ثم جاء سخي واستحقها فان
شا سخي ضمن المودع وان شا ضمن الرسول **القاصب**
اذا اودع ثم رده عليه المودع براء المودع عليه من الضمان المستفيض
لا يملك الا بضائع الايداع وكذا الوكيل بالبيع لا يملك الا بداع
في الاجنبي والاب والوصي والقاضي يملكون الا بداع في مال
الصغير **ولو قال وصفتها بين يديك ثم قلت ونسبت يفتن**
خروج من الحان غير صاحب الشرب واخذ الشرب والقي في براه
ولم يفتنه ضامنا انه صاحب الشرب يجب ان يفتن فيا
علي مسئلة الخلف **الا ما كانت مضمونة بالبروت اذا لم يبيح**
ان في ثقت ما لا اذ بها من ثوب الا وفاق اذا مات ولم يبيح
حاله غلبتها اليه اخذها لا ضمان عليه **الثانية اذا اقرض به**
السلطان الي الغزو وغنما فادفع بعض الغنم لبعض الغزاة
ثم مات ولم يبيح اودع عنده **والثالثة احد المتعا وضعت**
وفي يده مال التركة ولم يبيح لا ضمان عليه وكذا القاني اذا
كان في يده مال اليتام فان لم يبيح قال المودع
امرني ان ادفع الوردية اليه فلا ضمان وكذا المودع في
ضمن الا يبيته **وارث المودع بعد موته اذا قال ضاع في**
يد مورث فان كان هذا الوارث في عماله حين كان مودعا يفتن
وان لم يكن في عماله **الامارة عندها ودية فخرتها الوفاة**
فدفعت اليه صارها فانه لم يبيع احد غيره من عماله فدفعها اليه يفتن
والا فضمن **والله اعلم** **كتاب الوالات** **ولو قال**

فرضت امر على البكر فالقبول ان لا يصير الامور وكيل بشئ
من ماله وفيه الا تخاف ان يصير وكيل في الحفظ وصاحب
هوان الاصل في مثل هذا ان من تكلم بكلام وامر الا في ذلك
مخجل لما كان كثير لانه فانه ينصرف ذلك الى الاقل لانه
يستحق والاكثر شكوك كذا قال لا في اذرع اربع يذرك
فتمثل الامور ذلك جاز فصار صاحب البكر والقبول يصير
بغيره فصار يذرع ولا يصير واحدا لان الهبة اكثر من الفرض
فالقبول يستحق والهبة شكوك فالقبول اولي فاذا عرفنا
هذا جئنا الى ما خرج منه فقوله قوله وكنت في ماله
وفرضت امر على البكر فكذلك البيع والجار والعار
والودعة والحفظ كمن الحفظ اقل فحفظنا حافظا لاله
ولو قال رجل فرضت البكر امر على في شيء كان وكيل
بالنفقة لانه يطلق ويراد به التصرف على اهل البيت
بالطلاق وغيره ويذكر ويراد به الانفاق عليهم وهو الاقل
صرا فصار وكيل بالانفاق ولو قال رجل فرضت
البكر امر على قال بعضهم لا يصح هذا الكلام وهو باطل
وقال بعضهم يصح ويصير وكيل بالحفظ كما في قوله فرضت
البكر امر على ولو قال فرضت البكر امر على يصير
وكيل بالطلاق لانه لا امر له فيها الا هذا الحق يقتضيه على
الحق من اقامه الحق بطل ذلك القريب ولو قال
لا امره فرضت البكر امر على صارت ما كان بطلانها وانقص
على الحق ولو قال فرضت البكر امر على ما كان وكيل
بالحفظ والنفقة عليهم لانه جعل التصرف ويجعل الحفظ
والنفقة وهذا ان اقل ولو قال فرضت البكر امر على
صار وكيل بالرجوع والحفظ والعنف لانه جعل له امره
التصرف ويجعل له امره هذه الذكوات وهي اهل ولوا
خلطوا له ان ينقد فلا عنه الف درهم صفة فقدا للناصرة
او غلة لم يرجع الا بمثل ما اعطى لانه يرجع بحكم الاقراض
ولو كان الماء مور كنيلا يرجع بحكم ملكه ما في ذمة الاصيل
ولو قال الدائن لودونه من جاء بعلامة كذا او من اخذ اصبعك
او من قال لك كذا فاذ في ملكي عليك لا يصح كذا التوكيل
لانهم يولون هذا جاز لوجار انسان بتلك العلامة جاء بعلامة
كذا فاذ في ملكي عليك لا يصح هذا التوكيل لانه مجهول حق

جاء لوجار انسان بتلك العلامة الى المودون وادى الدين لا يخرج
في المهداة اذا لم تكن امر امانة تبين بالقبول التوكيل
بالاستقراض لا يصح والتوكيل بتبني الفرض يصح بان
قال الرجل لشخص اخر اقم مني فقال نعم ثم وكال رجل
بقبضه يصح امره لا يصح عداية عاينة لا ينافيها بالقبول
درهم ولم يملك الموكل بما باعه به فقال المأمور بقبض الملام
فقال اجرت جاز البيع كذا في السكك ولو قال قد اجرت
ما امرتك به لم يجز وكل بيع عبده بالقبول وفيه فية ثم صار
يا ويحب الدين ليرى ان يبيعه بالقبول قال خذ عديك
هذا فية بغيره بالقبول فانه ان يبيعه بغيره وكذا لو قال
بيعه وبيعه من فلان فانه ان يبيعه من غير لانه ذكر شورة
بخلاف ما لو وكاله ان يبيع عبده من فلان فباعه من غير لم يجز
ولو امر ان تشتري له من فلان خالك ما يبيعه فاشتره منه
او امره اشتراه منه فهو جائز وكل بيع بغيره فباعه
بالقبول ان باع ما يبيع بالقبول جاز وكذا لو قال لا تبعة
بالقبول فباعه بالقبول ما يبيع بغيره وكذا لو قال وكنت
ببيعه بشرط ان لا تقبض العين فله قبضه والقبول باطل
ولو قال اعطني ثوبك فابعه لك فدرج وعين الفرض فامر
الوكيل لنفسه ورفع الفرض من ماله لم يكن بغيره وقبل ان
بيع بالقبول ان علم صاحب الثوب انه اخذه لنفسه ولو
قال الموكل للوكيل قد امرتكم من الوكالة جاز البيع اذا
ادى ذلك المشتري لانه اخذ خبره لا ملكه انشاء ولو
امر الوكيل بالبيع لانه قال الموكل قد امرتكم
من الوكالة جاز البيع اذا ادى ذلك المشتري لانه اخذ خبره
بذلك انشاء ولو امرتكم الوكيل جاز به بالقبول فوهب
المبايع الا ان الوكيل يرجع الوكيل على الامر ولو وهب
مخرقة ثم المخرقة يرجع الوكيل بالقبول بالقبول المخرقة لا
الاولى مطة والثانية هبة ولو امره المبيع الوكيل في العين
يرجع على الامر كما لو وهب له بخلاف الكفيل فانه يرجع
على الاصيل بهمة الطالب له دون الاصل والفرق
ان الوكيل انما يرجع على موكله بالقبول بغيره من الموكل
فيستوي فيه الاصل والهبة كما لو باع حقيقته والكفيل انما
يرجع لملكه ما في ذمة الاصيل حتى انه لم يرجع قبل الاداء

وانما ملك ما في ذمة الاصيل بالاداء والهمة الطالبة للدين
لا بالاداء وقال لاداء اشتري حارثة بالث او قال ثني
ما في او قال ثني الالف والباء الى ما في مع التوكيل اما
لو قال ثني اشتري بالث او هذه الجزية بالث فهي مشورة ان
توكيل ولو وكل التوكيل وقد قيل له اعمل بما لك صا لا
وكيل التوكيل وشعر الاول والآخر عوت التوكيل ولا ينعزل
ان يوت الاول والآخر والمزلة وبذلك الاول عزله الا ان
يقول التوكيل وكل فلانا فوكلة لا ينعزل له كالمسول الا
ان يقول وكله ان شئت فخرج بك عزله رجلا ان دفع من
الي الدلالة في الرسم مثلا بصفة واحدة فباع احدها
ودفع اليه الاخر منه خطأ ولا يدريه الدلالة ان يدفع ثمن
الرسم الغائب اليه كقولك لو طهرت الحاضر يا هذه ولو طهرت
صاحب الفخ الاول الدلالة فليان يرجع به على الاخذ
ان طهر اخذ الدلالة الفخ ليس له صاحب وكان يحكم
بظفر بصاحبه فيسلم اليه فضايع منه يصالح بينهما بالنصف
ولو دفع اليه الدلالة متاعا فوضعه في مكان لم يبرح في حاله
ولا يبرح شرابه فضايع يفتن وان كان يبرح شرابه فتركه
عنده لغيره او لغير غيره فابق او ملك المتاع في يده لا يفتن
قال الشيخ الاسلام السدي وقيل يفتن وهو التماس لانه
ليس له ان يورث يورث وما قاله الشيخ الاسلام اصح لان
دفع العين لغيره اهل ومن له بصيرة يفتن او مستأجر يفتن
فكان الدلالة ما ذونا دلالة وكذا اذا وهب به المتأجر
ولم يظفر به الدلالة ولو باع الدلالة السلعة واخذ شيئا
لاجل الدلالة ثم اسحق المبيع او رد بسبب نقصان او غير نقصان
لا يفتن وقال لا يوتى البعث به مع فلات او ارسل به مع
ابن ابي او مع غلام او غلامك ففعل المديون فضايع منه
فهو من مال المديون لانه رسول المديون ولو قال ارفع
الي ابي او ابنك او غلامي او غلامك يا فتى به فهذا وكيل
فان ضاع فخر مال الطالب وكله بفضنا الدين فقال التوكيل
فصبت فصدقة التوكيل ونكر لا يدفع اليه خافه انك التايق
اخذ ثانيا بغير التوكيل على القضاة التوكيل فان جاء به الدين
وانكر بقبض من التوكيل ثم هي يرجع على التوكيل بما ادعى وان
صدقه التوكيل وبعضهم وضعوا المسئلة في التوكيل بشره الدين

الدين امر جلا ان يفتن عنه دينه فقال الماء مور يورثه
فصبت وصدقة الدين فكذا رب الدين وحلف رب
الدين على الدين كذا لا يرجع الماء مور على الاخر لان
الماء مور بشره ما في ذمة الدين ونقد الثمن من ماله نفسه فافا
يرجع على الدين ان لو سلم للدين ما في ذمة كالمشترى التايق
بدفع الثمن اذا سلم له ما اشترى وذكره المذوق انه يرجع
رب الدين على المديون بالدين والماء مور على المديون
على فخره او غير بفضنا دينه بفضنا رجاء الماء مور ليرجع على
فتا له مور ما كان لفلان على دين اصل ولا امرتك
ان تنضبه ولا انت قضيت شيئا ورب الدين غايب فاقام
الماء مور البينة على الدين والامر بفضنا والقضاة فان
الفا في يفتن بالمال على الدين الغائب وبالهرجوع للماء مور على
الامر وان كان رب الدين غايبا لاك الماء مور ينصب عنه
خمس حافله حكما لان ما يدعيه للغائب سبب لشروط يفتن
لنفسه وفي مثله ينصب الحافله خمس او غير بان يفتن على
فانتق يرجع على الامر وان لم يشترط الرجوع قال لشره
اقتضى على دينه بفضنا يرجع عليه ولو قال اذ ذكوة بالخ
او هب لفلان الف ففعل الماء مور لا يرجع عليه الا اذا قال
علي في ضامه كذا لو قال عوتى الواهب في او اطم عن
كفارة يميني الاصل في جنس هذا انه في ذمة المذوق اليه
مما يلا يملك المالك فالما مور يرجع وقفا ملكه غير مقابله
لا ان بشرط الضمان قال التوكيل بالمقصود قضيت هذا
الحق من الغرض فضايع فيه او قال دفعته الي الطالب مع
اضرار وبراقي الغرام والمنا يستبر قوله في دعوى الضمان
او الدفع الي الطالب يمينه مع الرجوع عن الهالة بلا علم الرسول
عزل وكيل النكاح لا يقع ما لم يعلم وكذا وكيل الطلاق بلوغ
كتاب موكله بالتمسك اليه يعلم اذا علم ما فيه وكذا وضرك
رسوله كايضا كان التوكيل لا يملك احدا نفسه من الوكالة
بغير علم الموكل منعت المرأة الزوج عن التمسك الا ان يوكل
بالطلاق وان لم يجز وقت كذا فوكال ولم يجز حتى صار وكيل
فلان يعلم بلا حصر في الموضع ولا يجز التوكيل على الطلاق
ولو قال وكنت وكنت غير جائز الرجوع عنها ان كان في
الطلاق والعناق لا يملك عزله كما لو قال ليرجل طلق امراتي فتي

ثبت او اعنى عبدك في شئت لا يترك غزله فكذلك اذا قال
وكنك غير جازي الرجوع عنه وان كان ذلك في البيع والشراء
والاجارة يبيع الغزله قال امرئ نكر يبيع عبدك بالنقد يبيعه
شئ فقال امرئ به مطلقا فالغزله لا امرئ **باب الكفيل**
وكذا في غير رجل مالا يبيع او ينفق فاراد لنفسه ان يخرج الى القرية
الكفيل قال لم يوان كان ضامه الى اهل فلا سبل عليه وان
لم يكن الى اهل فلا ان ياره فله حتى يخلصه منه **باب الكفيل**
منه وفي كفاية النفس بره النفس **باب الكفيل** رجل يبيع رجل
وثبت عند القاضي ان المديون يذهب سنة الى كذا يطلب
المدين كفيلا بالدين يقضي اذ اهل فان عرف المدين بالنفس
والمطوب ياره فله منه كفيلا وان فلا وقيل ليس له اذ الكفيل
مطلقا **ولو مات الطالب** فتم الكفيل نفس المطوب اليه وصيه
براه اولي اصد ورثته بره اولى الباقيين **ولو صالح الكفيل بالنفس**
لم يبيع في روايه ويصح في الاخرى وعليه الفتوى **ولو نقد**
الكفيل الزيف برجع بالحياد وكذا ينفق عليه ان لم يلم اليه
يوم كذا فله عليه عتق فتواري المكفول له فصب الحياكم
وكيف فتم الكفيل المطوب اليه بره عند بعضهم **ولو قال**
لصبيته وهو يخاف علي حرام من الذيب ان اكلمه الذيب حرام
فانما ضام لي كفاية الذيب لم يضمن **رجل ان كان في السنة** وبعدها
منع كثير ثقلت السنين فانتهوا اليه مكان قليل الما فقال
اعدوا اليه صاحبهم القى متاعه في الما علي ان يكون متاع
بينه وبينك نصيبان قال هو هذا فاسد ويضمن لصاحبه نصف
قيمة متاعه **ويصح الكفاية بالنوايب** اليه توجه من جهة السلطان
من حق او باطل لانها في حق توجه المطالبه فوق سائر الديون
والعبر في باب الكفاية للمطالبة لانها شرعت لالتزامها ولهذا
جازة الكفاية عن الكفيل **وفي الكفاية في هذا** ولم يوافقنا
ان من هو فقيح نايبه غير بامر رجوع عليه ولم يشترط الرجوع
كالوفيقه وبين غير بامر رجوع عليه ولم يشترط الرجوع وقيل
لا يجوز الكفاية عن النوايب لانها غير مضمونة عن الاصيل
كالرجوع رجل الي صبي فجور عشرة دراهم علي جهة القرض
فضمن انسان الدافع من الصبي بهذه الشرع لا يجوز لانه ضمن بال
ليس بضمون علي الاصيل **ولو قال** قبل الدفع ارفع علي
اني ضامه لكره رجاء وبصر مستقر من الدافع امر بالدفع فبشرط

فضمن الصبي عن قبضه وكذا لو باع الصبي فجور شيئا فكفل
انسان بالذم لشرط ان كفله بعد ما قبض العتق لا يجوز
فيل حاز كذا في المنية **وزكر في القنية** يبيع الكفاية بالنوايب
وان كان باطلا لانها ديون في حكم توجه المطالبة بها ولم يوافقنا
من تولي المال من جهة السلطان وقام بتوريث هذا النوايب
عليه المسلمين بالنقد والمعاملة كان ما هوول وان كان اهله
من جهة الحق ياره فله باطلا ولم يوافقنا ان من قبض نايبه غيره
برجع عليه من غير شرط استحقاقا بشرطه من المبيع **وزكر فيه** لو توجه
عبا به علي جماعة ليس من قبضهم رفته عن نفسه اذ المبيع حصته
عليه الباقيين والى قالوا قل ان لا تدفعها عن نفسه قال صاحب
القنية وفيه انك لا اعطى الطالب علي طلبة **ذكر السري** ان
جدر وولده شارك سائر الناس في اعطاء القنية بعد الرجوع عنه
ثم قال هذا الاعطاء كان في ذلك الوقت طاعة فاعطاه يكون
اعانه علي الطاعة واكثر النوايب في زماننا الظلم من نكت
من دفع الظلم عن نفسه نذكر خبره **كذلك يضمن رجل علي** ان
يسلم اليه المكفول له حتى طالبه منه ثم سلم اليه قبل ان يطلبه
ولم يقبله بره لان حكم الكفاية وجوب التسليم وهو ثابت في الحال
وقوله علي ان سلم اليه حتى طالبه فذكر لنا كيد لا للصدق فند
سلم في حال كونه كفيلا فببراه **ولو مات الكفيل** بالمال فله الديون
ان يطلب الدين من ورثته مات المختار عليه ففك المختار له
تري الما اليه فارجع اليكسهما اليك ففك المختار له
بالتفويض المختار له ويرجع لانه تمسك الاصل **احال**
الطالب علي رجل باللف او بجمع حقه وقيل منه ثم احال ايضا
بجمع حقه علي المختار وقيل منه صار له نصيبا لا دونه
كتاب القصب المختار اذا امر العوان بالاذن يضمن للخذ
علي كمال حاله في الامع ثم هل يرجع علي ان كان الما موقوف
قايما عند الامر رجوع له وان هكذا عنده او استبدكه لم يرجع به
وان النفقة في حاجة الامر بامر فهو بمنزلة الما موصى بانفاق مال
نفسه في حاجة الامر علي التمسك الذي من في الوكالة **ذكر**
في فتاوى الصفي اذا امر انسانا باخذ مال الصفي الضمان
علي الاخذ لان الامر لم يبيع **وفي كذا موضع** لم يبيع الامر لا يجب
الضمان علي الامر الا ان يكون الامر سلطان او المولى بامر
عنده **رجل امر رجلا** بان يذبح له شاة ببشرها وكانت الشاة لغير

من الدارح ثم ان علم ان الشاة لم يكن له ان يرجع على الامر
وان لم يعلم حين طرعت الامر كان له ان يرجع على الامر وفي
الغالبه من ركب دابة غير ثم نزلت وتكررت في مكانها صار ضاميا
ولم يبرأ من الضمان ما لم يسم الي صاحبها استعمل عند غيره فهو
بمؤنة نفسه حتى لو ملكه ذلك الدار صار غاصبا ولو اخذ خافا
ثم اصبح نايما او دراجا لم يركب او خاف من رجل ثم اعاد الي مكانه وهو
نايم او عاذه بعد ما انتبه ونام ثم نزلت اخرى ان كان في نفسه ذلك
لم يضمن عندهم ثم وعظ عليه من ان اعتبر المؤنة الذي لا يخلص
والصحيح من ماله بذهب الامام من ان لا يضمن الا بالقول اهذ
لفظه لم يضمنها فاعادها الي مكانها ان كان قبل القول بغيره
من الضمان بعده ليعي الامم لانه صار غاصبا والغاصب لا يبرأ
برد الدابة الي اصطلح ما كرها وقبل على قول ذفر بيرا ولو
سقى ذفر غير وفيه سمن فاصابته سمن فذائب لم يضمن ولو
حل ذفر البقر لغير ذفر البعد لم يضمن الا ان يكون فيه
السمن بخلاف يضمن في ذفر قطار الطير منه لم يضمن
وقال لم يضمن وقال الشافعي ان طار من ذفر يضمن
وان مكث ساعة ثم طار لم يضمن وعقب هذا الخلاف ان كل
رباط الدابة وقع الباب والوردع اذا فتح او حل يضمن لانه
الزم الحفظ الا يبرأ انه اذا دلت الغاصب او السارق على
الرد ليعتد بضمن ولو حل رباط النوق فان كان مافه ذابا يضمن
وان كان جامدا فذائب باليمن لا ولو شق ما جعل الخمار فحل
منه يضمن ما سار منه وما عطب به فان ذهب الخمار وهو
يعلم به لا يضمن الشق ما سار منه ولو امر عبد غيره بالاداف
فالق يضمن في فتاوى احمد الدين النسي قال ليعتد الغير
او الصبي الرقيق الشجرة والنفق اما كاه قبل يضمن وقيل لا ولو
قال يضمن اكله يضمن ولو قال لانا اكله يضمن النصف ذكر الامام
المعتمد في كتاب الخلاصة المني لربيت غلاما صغيرا بغير اذن
اهله الي حاصره فارفق الصبي فوق بيت من الصبيان فوقع
فمات يضمن قتله ذنبا او اسد الرجل لم يضمن في رواية وفي رواية
ضمن وفي القرد والكلب ضمن قتله رجل في مفازة ومنه مال
فضاع يضمن وقيل لا وان البق يقول الامام غضب صبي
فراخا في يده فمات او وقع لم يضمن ولو غرسه سبع او رثه
حين ان اصابته صاعقه فمات فغلب عاقلة الغاصب الدابة

الدية ولو قتل الصبي نفسه ضمن الغاصب ذكر في غايه الرواية
او غضب حرا صغيرا يضمن الا اذا مات خنث الغنم وانما في العرق
واللحوق والقتل اذا قتل في القات يضمن الغاصب وكذا قال
لا يضمن في بابي هذا الحابط فقتل والحابط لغيره فقتل
الحاطه ورجع على الامر وان قال السراحي في هذا الحابط ولم
يقال له لم يرجع الحاطه بالضمان على الامر وان كان الارباكتا
او استأجره رجوع عليه ولو سعى الي سلطان ظالم ان يخلد
مالا كثيرا او وجد مالا فاد اصاب سيرا فليبرحق او قال عند
مال فلا في الغاصب او انه يريد الخور باهلب فان كان
السلطان من باب اخذ المال بهذه الاسباب كان ذلك مبرحا
للضمان ان كان كادبا في فتاوى احمد الدين وذكر في
المنتهى سعى رجل رجلا عند الوالي او التفتت فادوا منه ما لا
فان كان الساتر يبرحق من كل وجه ضمن الساتر عند ذفر
وبه ينيح وذكر في الفتية شك عند الوالي بغير حق فاحق
بقائه فغضب المشكوا عنه نكر سمنه او جرحه يضمن الشاك
ارثه كالمال ولو قال المشكوه بغير القايذ لا يضمن الشاك
لان الموت فيه فاد وسعائنه لا يضمن اليه غالبا وذكر في الحاطي
رجل ادعى على رجل سرقة فقدم اليه السلطان وطلب
من السلطان ان يضرب في بقر السرقة وفضرب مرة او مرتين
ثم اعيد الي السجن من غير ان يلدب فحانف الجورس فقد حرقا
من التذويب فقط فمات وقد لحقه من هذه الحس غرامة وقد
ظهرت السرقة في يد غيره كان لورثته ان ياد ذرابتهم من
صاحب السرقة وبالفلة الي اذكي الي السلطان لان الكار
حصل بسببه وهو متعذر بهذا السبب رجلا يقتل رجلا فيقتل
من المتعلق به شيئا فضايع ضمن رفق فتنسوة من راس رجل فوضعا
على راسه فطرحه ارض من راسه فضايعت ان كان الفتنسوة
من حيث يراها صاحبها وامكنه رفعها من ذلك الموضع لم يضمن الطارح
انقلبت ليل ومها وافتدت ذرعها لم يضمن ما كرها وقال
الشافعي ان اكلت بالليل فقتل العنات لا يضمن الزرع
بالسها على صاحب الزرع والحفظ الدواب حتى صاحب
المواشي حتى ضاعت المواشي لم يضمن خرج من الحان ليل وفي
الباب مفتوحا فرق من الحان شيئا لم يضمن ولو نكث حابط
السان بغير ما كره فسرق منه شيئا لم يضمن الناقب غضب

جارية غابة فصاريت عوردة اخذها وما بقي منها الف الجارية
في يد القاصب ولما اوزنت او سرفت ولم تكح فعلت قبل صفت
ما نقصت شيب ذلك ولو وجد في صيغة دابة انسان فافرضها
منه فطبت لا يخرم يضمن ولو افرضها في صيغة اخرى
فطبت ضمن لان لا اخذها من صيغة وليس له ان يتدعي في الاخر
وقبل اذا طرد بقر حتى اخذها وساقها في صيغة بردها اليها
فطبت يضمن او انكرت رجلها ايضا وفي الاصح لان يخرمها
من ذرعه لا يضمن ما لم يخرمها بعد الاخران وقبل ان يخرمها
بوضع يده منها لا يضمن **ذكر في فرائض النصف** سائر رجل
اصاب في ذرعه ثمران ليللا فاقطعها الى ربط فظن انها له
فربته فاذا حال الغير فاراد ان يربطها فدخل احداهما فربب الاخر
فتبع فلم يظفر به هل يصاحبه ان يظلمه بضمه قال اذا لم يقدس
عليه من يشهد عليه نفسه انما اخذ له يرد عليه يضمن لا
ان يكون انما اخذ له ومن يخته انه يضمنه من صاحب فوجب الضمان
فتقبل ان اريت ان كان هذا فقال ان كان الثور لغير اهل قريته
كان حكمه حكم النقطة ان تركه الا شهاد مع الذرة عليه يضمن وان
لم يجد من يشهد عليه كان هذا فان كان الثور لاهل قريته واخرجه
من ذرعه ولم يرد عليه ذلك لم يضمن ان ضاع الثور وان ساقه
بعد ما اخرجته من ذرعه يضمن لان حكمه ما يكون من الثور لاهل قريته
لا يكون له في النهار حكم النقطة وانما يكون حكمه حكم النقطة في
الليل اما في النهار حكمه حكم النصف يضمن لانه الثور اذا
كان من قريته لا يخاف عليه الضمان في النهار ويخاف عليه في
الليل **ولو اوقف دابة في غير ملكه** حالته في رباطها فتلف
انسان بها او شي من ضمن لانه محكم للذابة واجت موضع ذهب
ما دامت في موضع رباطها **ولو وقف دابة على الطريق** ولم يند
فصاريت عن ذلك المكاتب فانلف شياء لم يضمن لانه لم يكن لها في
ذلك المكاتب فصاريت بمنزلة المطلق **ولو ربط حمارا على سارية**
جنا او فربط حمارا على تلك السارية فضمن احد الحمارين
الاخر لم يكن ذلك الموضع طريقا ولا ملكا لا صدق ضامن على صاحب
الحمار بئذان يكون في المكاتب سبعة وان كان ذلك في الطريق
او في موضع لم يكن لها ان يربطها هناك حمارها فهو ضامن لئلا يصاب
حماره **ولو ارسل حمارا فدخل ذرع انسان** فافتد فان ساقه
الى الزرع ضمن وان لم يفته بان لم يكن خلفه ولم يتعطف يمين

يمين وشمالا فامصاب الزرع ان كان له طريق اخر لم يضمن
والا يضمن هكذا ذكره خواهرنا **وهو** **ولو قال لا خراسك** هذا
الطريق فانه امن فحكمه فافذه القوم لا يضمن **وكذا لو قال**
كل هذا الطيغم فانه طيب فأكله فاذا هو مسموم فانه لا يضمن
وان صار غارا لان الضرر في البيع انما يوجب الضمان لفران
سلالة يستحقه بالبعد **ولو ساق حمارا لخطب فقال كبرت كبرت**
الاتان الخطيب لا يسمع ذكره حتى اصاب ثوبه وعرق يمين **ولو**
سمع الا انه لا ينهاه له النبي لتغير الملة فكذلك اما اذا امكنه به
النهي بعد ما سمع ولم يتبع لم يضمن **رجل حمار يترام كسر**
ان كسرهما بالشراب او بما هو من اجزاء الارض ثم جاء اخر فنزع عنها
فوقع فيها انسان يضمن الكس لانه لم يبق يترام بعد هذا الكس
ولو كس الاول بالطعام ونحوه والمسئلة عا لهما يضمن الاول
لان هذا الكس لم يزل عنها اسم البقية الا يري انها بقا الكس
بغير مملو بالطعام فعلى هذا لو حلف بترام فطوى راسها ثم جاء اخر
ورفع النبطا فوقع فيها انسان يضمن الاول **حمارا فأكول**
الحجر من لا يري صورته فذبح ايمين يضمن بخلاف البقار
والرأى وقيل لا يضمن الا ايمين كالبقر والتماري وهو الاصح
للاذات في الذبح دلالة اما في الحمار والبقر يضمن عند جميع
العلماء **صاحب ثور غريم** كسر اضلاعه ضمن قيمة عند ليه **وهو**
وعندها نقصانه استباح قوسا فقال له بايها يترها فاذا
انكرت لا ضمان عليك يضمن ايضا قبل هذا اذا اتفقا على
التمتع كما اذا ضمن شياء على يوم الشراء وقال له بايها فان
هلك فلا ضمان عليك يضمن اذا هذا قطع شجرته فزقت على
شجره جاز فانكرت يضمن **ولو اراد نقص جدار مشترك** فنه
جاءه فقال التاقض ائذن لي فافرضه من دارك فانما ضامن
فاذن له بعد الشرط فنقصه فخر به من داره شيء بنقصه لا يضمن
ان لم يكن مباشر **وفي النفاوي** المضاعف مثلا لكنه قال
لم يضمن شيئا مطلقا كما قال ضمنت لكم ما يهلككم ما لكم لا يبيع
وكذا لو هدم بيته فانه يضمن من ذلك بيت جاره لم يضمن في وقاي
المضاعف استأجر جارا ليهدمه جداره وهو على الطريق فافذه
في هدمه فمقط يمينه على رجل فان يضمن الجدار عقيب
جداره فانلفه حتى يبيع ضرع انه يضمن الجدار دون نقصان
البقر **ذكر في المشية** لو اسلم لك حمارا بقر فبين لبيع انه يضمن

تقصان البصر وكذا لو ساق اقله الفبر فذهب معها الخشب ثم
التي بها الى ذلك الموضع فجاءه الخشب فاكله الذئب بضمين وبيت
بهذا ان الناصب قد يصير غاصبا غنيا وان لم يزد فعل في
المقصود للمحال فزله وتزيبه له الا انتقال فلم ينتقل حق
فقد المتاع بطرا وسرق بضمين ان كان المظهر او السرقه غالبا
فيه وقبل فشرط ان لا يكون صاحب المتاع معه وتوابعه
رجلا حتى جاء اخر فاخذ منه مال لا يضمن المالك شيئا. وفي الفصل
لما ندم جدار مشتركة بينهما واراد احد الشريكين ان يذهب اطار
ما كان ليس للارض منه الا اذا كان خارجا عن الرسم وفي الجوز
المنوع وهو رواته غنم. وتوخرت الارض حتى صار تحت حجرها
في بطن الحجر او حرق نوحه وصاحبها الوادي وما لا يجرها ان
ذكر الناطق عن يمينه يثبت الملك لمن عثرها وغنم لا يثبت
الملك بل للمالك القديم. وسئل ابو الفضل عن رجل سقى
ارضه فانهدم بيت جاره قال انهدم ارضه من غير ان
غير ان يتصل به الماء لا يضمن وان انفصل به الماء بضمن
وكذا البقال في كتاب النصب لو سقى ارضه عثره في الماء الى
ارض جاره ضمن ما تلف الله بسبب الماء. وسئل ابو بكر
عن رجلين كانا يدجان جلودا في حانوت واحد فاذاب ارضا
شرا في رجل فحاشي نبت فيه ما لم يكنه فاليهم التهم فاصاب
السف فاحرق متاع صاحبه وسأبر ما كان تحت الحانوت من
اسعة الجران من عليه ضار فقال لا. ولو عثر اوني في الارض
قلنا ويرد الارض اليه صاحبها ان كانت قيمة البناء والفرس
اقل من قيمة الارض وان كانت قيمة البناء والفرس اكثر من قيمة
الارض ينتقل حق التصرف منه من الارض اليه قيمتها رعايته
لها نبت. وقال بعضهم للفارس قيمة الاغصان يوم عثرها
اذا كان ضررا بالارض قال بعضهم يقدم الفارس ويضمن
تقصان الارض وانما لصاحب الارض الامر بالقطع غريب
فيل لو عثر في ارض الغير بغير ادنه فالشجر للفارس ويتصدق
ما زاد من قيمة عرسه ولو جاء المالك وكثيرها بعد نبات زرع
الناصر وزرع فيها شيئا اخر لا يضمن الناصب. ولو غصب
ارضا وزرع كربة فاخرجت اربعة اكرا ونقصها الزراعة باسبغ
قيمة كثر ولحقه من الموت لا يبيع كرا فاخذ منه ضمان النقصان
فانه يتصدق بكثر لانه زرع كثر ولحقه ثلثة كثر وضمن قدر

قدر قيمة شجرة الفارس عن راس مال بكثر فيتصدق به لا يبيع مال
بملك وقال ابو يوسف لا يتصدق لان الشرف ربح ما لم يضمن
وهو قد يضمن ويقل كمن يشترى قبل الاستقبال وبعد
فلما وث ما بينهما نقصان. وروي هشام عن مولى لوعصب
ارضا وبذر بها غنطة ثم اختصا قبل النبات فان شاعها فيها
نكرها حتى نبت ثم يقول لم اقلع زر عكروا فان شاعها اعطاه ما زاد
الزرع فيها فيقوم الارض وليس فيها بذر ويقوم وفيها بذر
فاعطاه فضل ما بينهما. وذكر الخبي عن علي بن سواد ان يظن مثل
بذر ولو اخذه فان كان للشارب قيمة بضمن قيمة سواد تكون
في الارض نقصان اوله وان لم يكن في ذلك الموضع للشارب قيمة
ينظر ان كان نقص الارض يورثه ضمان النقصان والا فلا
غصب رابة فليقيمها صاحبها في المفازة في المهلكة ولم يسترها
لم يسترها غاصبا. ولو غصب من ضيق ماله ثم ردها ان كان من اهل
الحفظ صح رده والا فلا. ولو رده غاصب الناصب على الناصب
برك من الضمان كالورقة على المالك وفي الجاع الاصفه قال
ابو القاسم كان حلف بن ايرب وابو المطيع يقولان لا يسرا به
غاصب الناصب بالردة على الناصب الاول. ولو استهلك
المقصود ومكن منه الغاصب ينظر ان كان ذلك غاصبا في السوق
بالدراهم يقوم بالدراهم وان كان يباع بالذنا فيقوم بالذنا
وان كان يباع فيها فالقاضي بالخيار. ولو اكتسب المقصود
ثم استرد المالك مع الكسب لا يتصدق بالكسب ولو ضمن الناصب
القيمة عند الهلاك او الا باق حتى صار الكسب ملكا لم يتصدق
بالكسب. ولو اشترى طعاما بالدراهم المقصودة جاز له الاكل
لانه اذا اشقت الدراهم لا يبطل الشراء ولو تزوج امرأة
شوب بمقصود يجل له الزوج لانه لو استحق الشوب لا يبطل
النكاح. ولو اشترى طعاما او جارية لشوب المقصود لا يجل له
الزوج والاكل قبل اداء الضمان لانه لو استحق الشوب
لزم رد الجارية. وقيل لو اشترى بدراهم مقصودة فهو الزوج
الرابعة وهي اما اذا اشار اليها وتقدم لها او اشار اليها
ولم تقدم لها او اشار اليها غيرها وتقدم لها الضمان لا يطيب له
الزواج هو الخنا والفنوي واختا رصاص الواقعات في
الواقعات خلافه. وسئل ابو حامد عن رجل غصب شاة فذبحها
وشربها هل يجوز اكلها فقال لا والمالك حرام وانما يجب عليه

المصدق قدت هذا الذي اختاره قوله في سبيله ما قولكم
فانه حال اكله وان لم يسط القيمة صاحبها ذكره في بعض النواحي
اذا هلك المصوب حل اكله قبل اداء الضمان عند بيعه في وعنده
لا يحل حتى يورث الضمان على هذا. لو غصب طعاما فغصبه حتى
صار سبهكا فلما ابتاع كان عنده حلالا وعندها لا قال
صاحب الجائع الاصفه فان شئت يتولى من استهلكه لا من صكه
فمن قيمته وقال غير بعض على قدر ما ينتفع به صاحبه وقيل
ببعض قيمة ما يتوهم به عند ما كسر الصكه لا بالقيمة التي يتوهم عند
من تلف عليه لا عند التلف. الا يري ان المتلف المثل اذا
تلف حجر النخعي بعض قيمته عند الذي. ولو تلفت حماره لانه
ببعض قيمته غير اهابة كذا اذا تلفت نفقا مصورا وجارته به
مفنية او كسبا فطواها او ديكما فالتاد. استرد المصوب واخذ
نقصان بياض العين او القرحة او الخيم ثم ارفع البياض او القرحة
او زالت الخيم في يده برده ما اخذ من النقصان غصب ثاثة وعشرها
في ارض المالك او ارض اخرى فثبت ملكها بغيرها. قطع لسان
نور يريه كالمال القيمة لقوان الاعتلاف قبل في قطع لسان النور
والخمار يريه النقصان. ولو فقا عين حمار فله ربع قيمته ثم
اذا فقا الاخرى او فقا ما يجتمع القيمة. وقال غير النقصان
يجب نصف القيمة بخلاف الادب. مريب ثمر غيره فكسرت
ثلاثة املاعه فان هلك قبل بقبضه المالك بقبضه كالمال القيمة
بالانفاق. وان قبضه ولم يهدك بقبضه النقصان وان هلك
في يده فكذلك عندها وعند بيعه بقبضه كالمال القيمة. اما به
الجملة صبيبا فكسرت رجلا وصاحبه عليها وقال كنت نايافله
ارثي الكسر. وضع يده على ظهره من عادته فخره بدينه او رجله
فتنحى والتفت لم يقم بخلاف النقصان لان الاضطراب لا يرب
للنقصان دون وضع اليد غصب دارا فغصبها ردها على مالكها
ويطلب المالك ما زاد الغصب الا ان يرضى صاحبه ان يأخذ
حصنه غصب عينه فله ما يملكه في بلاد اخر. والعين قائمة في
بره والقيمة ثم مثل القيمة في مكان الغصب او كثر من ثا. اخذ
قيمة العين سبوكا الغصب وان ثا. ما انتظر وان كانها كالا
وجب مذكوات الاثنا لوسعه ثم مثا لوسعه كان الغصب او
اكثر بره المثل وان كان التساوي فغير بين اخذ قيمة العين
وبين الانتظار ابراء الفاص والعين في يده فائمة صح وصارت

ها

او صاثة ودية. وضع المصوب في حجر المالك او يده او بين يديه
برجها وان لم يعلم انه ملكه كذا لو وضع القيمة عند الهلاك في حجره
او في يده او بين يديه لا. ولو رد اليه اهدم ورثة المصوب منه لم
يعلم انه ملكه كذا لو وضع القيمة عند الهلاك في حجره او في يده
او بين يديه لا. ولو رد اليه اهدم ورثة المصوب منه لم يعلم
عن نصيب الاخرين اذا كان المصوب قضا. اذا فقه من عليه
الحكم الذين باجود ما عليه قبل خسر وقيل لا وبه يفتي وغيره
فيمن صوب على خطه رجل ما. ثم جاء اخر وصوب ما عليه و
ان وادىها نقصانا برجها الاول والضمان على كس. اذا غصب
شجرة بهواه دارا اخر فقطع رب الدار لا غصبات وان كان
الاغصان بغير حال يكون لصاحبها ان اشدها بحبل وبغيره
هو دار خارج ضمن القاطع وان لم يكن لا يضمن اذا قطع من
موضع لو رفع اليه الحاكم امر بالقطع من مكان الموضع. ولو امر المصوب
ببعض ما عرفه في ضمان القيمة ويتصدق بالنقصان. رجل
خفي ثاثة بلاد وارث تصدق عن صاحب الحق ما عليه يكون
وردية عند الله بردها اليه ضمانه يوم القيمة. امرأة ذمها
في ارض غصب فتتولى لا اقدم ملكه فيها ليس لها ذلك و
الاثم على الزوج. استعار ثاثة فانكسر في النقصان نصيب
مذقه اليه الحداد فوصله بغير اذن المير يتقطع عنه وعلى
المستقر قيمته من كسر. الا يري من ثا. وقيل ينبغي ان يكون
من ذوات النعم وهي كروث الاجر والبن شليم وابتات
عربي 2. قطع اغصان شجرة غير فان كان النقصان فاشا
ببعض قيمة الشجرة والادب النقصان. النجم مثلي النجم مثلي
الذوات من ذوات النعم وقيل يجب الفزل مثلي. انك
دب فعليه قيمة لان كل ما كان موضع المباد لا يكتسب مراعات
المماثلة لتفاوتهم في الحداد ولو جعل الدب امة لا يجوز
كتاب الذم رجل امر رجلا بقتل رجل ولم يترك
اقتله والادب لا فتلك الذم بقتل جميع الما. مود يعلم بولا له لخال
انه لم يترك بقتله او يقطع يده او يضره مريبا غاف
على نفسه او تلف عضوه كان مكرها. ولو اكرهه بقتل غيره
فقتل المقتول عليه دفعا عنه نفسه لا يجب دية المكر على
المكر. والزوج سلطان امرانه فيصع الاكره منه اياها وله هذا
لو ضرب امراته ضربا شديدا حتى اختلفت نفسها منه غير ونفقة

عدها واناث بينهما فان كان الضرب لاجل الاختلاص فلها ان
تدعي ذلك والطلاق واقع ولو خاف من زوجته واذاها بالضرب
والشتم من وجهت المصداق منه ولم يوضها بالبراءة باطله
المشتركي بكنها اذا هلك في بدا اشتري ان هلك في غير نقد
لا يقضي وقاله وبذلك امانه ولو قبض البائع الثمن بكنها
فليس ذلك باجارة وعليه رده وان كان قائما في يده لفساد
المقد وان كان هالكا لا باجره منه شيئا لان ما لم يقبض للمالك
باذن المالك كان امانه الكرم على اكل مال الغير فاكله بالضرمان
على الفاعل الكرم على المفرد دم المولى لم يقبض ولو رد
رجلا بضرب من باع ماله وابراعه عليه فهذا يخلت باختلاف
ذوي المروءات فثبت ان ان يكون التول في حقه كراهه
انسان لا يكون الضرب في حقه كراهه رجل يدعوه الامم فيل
على شيئا فان تكلم بالوافاق الحق بينا المكمروه فلا ينفى ان يتكلم
خلات الحق هذا اذا كان مطلق المكمروه اما اذا كان غافا القتل
او تلف بعض اعضاءه وباه خذ ماله لا ينفى ذلك لانه ينفى
الاكراه ولو قيل لرجل ان يشرب هذا الشراب او يبيع كبرك فباع
فهو اكراه ان كانت شرابا لا جمل فكذا يحسن من الخواتم
المقطوع لو استغنى عن وجد لفظه فخرجها ثم وضعها في مكانها
فهل يكتسب مال يقبض ام لا فان اجاب بشي اخطا الا ان يقول
ان هذه المسئلة على ثلثة اوجه اما ان يكون اخذها لنفسه
او اخذها لغيره لينظر انما له او لغيره او اخذها لمصاحبه اما اذا
اخذها لنفسه فيقتن بالانفاق لانه لا اخذها لغيره صاحب
ولا لغيره لا يخرج من ضمان المضمرب الا بالرد اليه صاحب
واما اذا اخذها لغيره فلا ضمان عليه لانه لم يخذها لنفسه
ولا لمصاحبه فكانه لم ياد خذها وانما اذا اخذها لمصاحبه ثم ردها
اليه مكانها فانها ينظر ان زال عن مكانه ثم وضعها يقبض والا
فلا وان ادعى انه اخذها للرد لا لنفسه فعند لي حنفية
لم يمتها الا ببينة وعند لي من يقول قوله مع البينة وتو
استغنى عن وجد لفظه خفاء رجلا وانما في قصده
ودفعها اليه ثم جاء واثبت انها له هل يقبض ام لا فان
اجاب بشي اخطا الا ان يقول ان دفعها اليه الاول يبيع
قضاء يقبض وان دفعها يقضا الثاني لا يقبض عند لي من
وعند لي من يقبض في الحالين ولو وجد لفظه فصاعت منه

منه ثم وجدها في يد اخر فلا خصوصية بينهما ولو وقع ثوب كمران
تأبيل في الطريق فاخذ رجلا ليحفظه لم يقبض والله في اعلى
كتاب النكاح اذا وجد الرجل امراته او جارية يريه ان
ينكحها على نفسه فيزجي بها له ان يقتله فان اراد مع امراته
او مع جارية وهي مطاوعة على ذلك قتل الرجل والمرأة جميعا
وكذا اذا عصى الرجل في المصاهرة يريه ان يذله ماله ان كان
ماله خسر وراح او اكثر فله قتله وان كان اقل من عشرة فقتله
ولا يقتله كذا في النكاح وذكر النكاح في شرح المصاحبه لو
قتل الطبيب بطلب يقبض لثوبه من من تطيب ولم يبد منه طب
فهو ضامن ويقبض البحث فيه ان من علاج مريضنا وتذكر في
علاجه فان المريض صار ضامنا والذي يتماهي ذلك على
وعمل ولا يبرئ ذلك فهو مستند ما اذا تولد من فعله الهلاك
فهو مستند لانه لم يكتسب سقط عنه القصاص لانه ما علاج مستفلا
بل هو علاج باذن المريض فاذا كان من عنده يكون حكمه حكم
الخطا فلهذا اوجب عامة دين جنابة الطبيب على عاقلته
ولو ضرب رجلا يابرة فانت او قود فيه في رواية لان الامرة
لا يقصد بها القتل عادة بخلاف المختلة لانه يقصد بها القتل
وفي رواية ان عزير بالبرية في القتل والافراد ولو عصى
الولي عن نصف القصاص بسقط ولا يقبض الباقى ما ز
صبي اربع ثلث سنين وحق الحصانة للامم خرجت ونزكت
الصبي فرقع في الدار يقبض الدم ولا يقبض في بنت سنين
والقصاص حق جميع الورثة خلافا لابي ليلى وكذا الذين خلافا
للكر والشافعي في الزوجين لهما ان الورثة خلافا من النسب
دون السب ولنا انه دم ورفق امراته ايمنه ربة زوجها اشتم
ولو كان كمال الورثة صفارا قبل يستوفي السلطان وقبل ينظر
بلوغ ادمه ولو قتل بظهر المذيقه عندها وهو رافعة عن
اليه لا لغيره القتل ولو ضرب سارق في مكانه
ينظر حرك لاجل ان لا يثيب وان سقط يجب الدية وكذا
لو مدت فيه صفة من السواد والحمر والخضرة لان ضعفها يتطال
هذه الصفات وفي الصفة حكمة عدل لان الصفة لا تذهب
سقطتها بل بوجبه نقصانها فيجب الحكومة ولو عصى يد رجل
فانتز المعضوض يده فقطع من القاض لاصناف عبد الامام وعند
لي ليلى ربة السق عصى ذراع رجل فخذ منه منه فقطع بعض

اسنان العاص قال لم يرد في الاسنان هدر وعلى العاص
ارضى ذراعه وهذا خلاف ما لو ثبت بثوب غير خذبه صاحب
الثوب فخر في بعض النشيب نصف ذلك ولو خذبه في ثوب
صنع جميع الخرف ولو قل سن بالغ لا يستأني لانه السات يادر
ولو قل سن صبي يستأني في صرله ومع هذا لو ثبت سن بالغ لا يدر
نزع سن رجل ثم انزع النزع منه سن النازع ثم ثبت
سن الاقله في الدية ولو عاد القلعة اليه كما انها ثبتت فعليه
الارش لانه لا ينزف بالمعروف والنفس منكوبة في وجود
هذا الثابت وعدمه سواء **في** لو قلنا انسان لا شيء عليه فيجب
في الاسنان دية وثلاثة اشخاص دية لانه الاسنان اثنتان
وتشوي سنا واسنان الكرش قالوا ثمانية وعشرون فيجب
ديه ونحو دية وهذا غير جائز على قياس الاعضاء لانه المزعوم
بها النفس وهو لان قوله في كل عرق من الابل ويجوز النقص
في سن الثانية بالثنية والثاني بالثاني والفرس بالفرس ولا
يؤخذ الملبس بالسفي ولا عكس **ولو** امر رجل بنزع سنه لوضع
اصابه وعجن السن والمار مور نزع سن الآخر ثم اختلفا في القول
للأمر فاذا اختلف في الدية في ماله وسقط الفصاض للشبهة به
وتغير حكمه عدله فيلزم ما يحتاج من النفقة والدمج وغيره
وقيل بقدر المحقق عليه رقبته كم ينقص هذه الجناية من فدية
ان كان ينقص عشر فدية يجب عشر دية وقيل ينظر الى ادى
جناية له ارش بقدر وهو الموضحة فان كان نصف ذلك يجب
نصف ارش الموضحة لكن هذا اذا كانت الجناية على المراءى
او الوجه لانها يوضع الموضحة فالمنع ينظر ان كانت الجناية على
الراس والوجه يقع بالوجه الاخير **ولو** وجد قتل في حلة يجب
الدية والقسمه وان وجد سب ل **والفصل** ان لا يكون له
ارش القتل وان خرب الدم في الما ان كان يعلم في الجوف كان قتيلا
وان نزل في الراس وكاد يادى ودر وازكى اذا اقتتلوا بجمل
قتل فيجب القسمه والدية على اهل الحلة ولا يقتل بدنية
عن بدنية ويقتل بدنية عن قراها لان اهل المصر يتناصرون
بد بوانهم واهل سوادهم وقراهم ولا يتناصرون باهل ديوان
مصر **ولو** وجد القتل بين القرينين يجب الدية والقسمه
على اقمهما لكن اذا كان بجانب سيع القوت اما اذا كان لا يسمع
فلا يجب الدية على واحدة منها والمكان الذي وجد فيه القتل

القتل اذا كان موقرا لا حد يجب القصاص على المالك والدية
على عاقلة واذا كان مباحا الا انه في ابدى المسلمين يجب
الدية في بيت المال **وجد** قتل في سجد حلة والقسمه على
اهله **ولو** وجد في دار الوقف او ارض الوقف فان كان اربابه
مملوكين فالقسمه والدية عليهم وان كان الوقف للمسلمين فهو كالو
وجد في السجد من رجل في حلة فاصابه سهم او حجر ولا يدرى
في اي اصابه ومات من ذلك فعليه اهل الحلة القسمه والدية
عن وجد قتل في دار نفسه والدية على عاقلة ولو قتل بجذبة
بلد جرح قتل يجب القصاص وقيل لا **شن** بطن رجل فافترق
خشوه ثم جز اخر عنقه بالليف فالقصاص على الحارز وعلى
الشاق ثلث الدية **وان** كان الشاق بحال لا يتوهم معه بقاء
الحياة فعليه الشاق القصاص وعلى الحارز التعزير وان كان
الجنا بقاء معا فليس بها القصاص **ولو** قتل اقل عبدي لاجل
قتله ولو قتله لا يقتل **فقد** انسا نا باع بعض الدية ولو
دخل رجل دار غيره فمقر كلبه فلا ضمان على الساكن لانه لم يجر
نه الا اربابه والاغراء **ولو** شج الكلب على انسان واغراه
عليه فمقره فخره ضمن لانه بالاغراء جعل كلبه الذي يضر
كانه ضربه بالسيف وفي التعزير رجل له كلب عنقر كلبا
عليه ما ترعنه فمضى انسانا هل يجب عليه ضمان قيل ان
تقدروا على ضامه وعرضوا قتله فلم يقتله حتى عمى انسانا
فخره بعض بمنزلة الحايط المانبل **قال** القاضي الامام في المدا
ينبغي ان لا يضمن اذا لم يكن من صاحبه اغراء **ومن** وضع على
الطريق شيئا فنفت منه دابة وهتك لا ضمان على الواضع
ان لم يصممها ذلك الشيء **ولو** فقد في الطريق بالبيع فتلف به
شيء لم يضمن وان قتل في ملك الغير بغير اذنه ضمن **ولو**
من رجل في طريق المسلمين فتعلق ثوبه بقتل جانيه المجرم
ان كان القتل في ملكه لم يضمن وان كان في غير ملكه ضمن
هذا اذا كان لا يجرح اما اذا كان جرحه فخره ثوبه لا يضمن صاحب
القتل لانه اذا جرحه فهو الذي خرف **كتاب ادب القاضي**
لاجل قبوله العلم من غير اهله وان كان مستحقا لذلك عند
لجج مولاه عوف الظالم على ظلمه وفي الحيط يجوز قتل
الفاخر من السلطان الحايض ومن اهل البغي لان الصلابة تقتلوا
القضاء معاوية والامام الحق كان عليه رحمه **ومن** اخذ الفضل

وفي رواية النوارى يجوز ولور في المصفاة كالمصفاة في حالة فحاشي
 فحاشي رجلان من الخلفين فأراد المدي ان يخاصم اليه فاضي
 هلته فأيامه الأول قال ليس من العدة للمدي وقال لم من العدة
 المدي عليه وبه يفتي وكذا لو كان في أهل السكر والاف
 من أهل البلدة ولا ولاية لقاضي السكر على غير المدي
 والخريف في سوق السكر في حكم المدي ولو اقتص
 المدي بان عند قاضي بلدة مع قضاؤه على سبيل الحكيم
 ولو كان احدى من البلدي والاف من الغريب يجب الغريب
 على قاضي البلد لان حكم هذه يدوم بالقياس اليه المسألة الثانية
 وهي لو كان في المصفاة قاضيان كان بينهما حاله وقول القاضي
 ثبت عند حكم في المصفاة وكذا قوله ظهر عند اوصي
 عند وعلمت وقيل لا بد ان يقول مكن او قضيت
 اذا تددت ولو كان القاضي عدلا عند نقلا القضاء
 فسق باخذ الرشوة او غير كالتزنا وشرب الخمر لا يفسد في
 ط المذهب لكن يفسد المزل وعنه عما في الثالثة فيفسد
 فلا يجوز قضاؤه ترك الصلوة مع الجماعة بسقط عدالة
 ونسبه ان لا يستقيم تفويت الجماعة كما فعله المروم لا ان
 يفسد بالدين فانه كفر ترك الجماعة مرفوقيل ثلث مرات
 بغير عذر بسقط العدالة ولو قال القاضي عزلت نفسي
 واخرت نفسي عن القضاء يفسد وقيل لا يفسد لانه نائب
 عن العامة وفق العامة متعلق بقضاؤه ولم يزل الزمان السلطان
 لا يفسد قضاؤه والسلطان عزل القاضي له بيت اولي
 رتبة ولا يترك على القضاء اكثر من سنة كبدل بين العلم
 وتوقيف في ولايته ثم اشهد على قضاؤه في غير ولايته
 لا يفسد الا بشهادته وشهد رجلان ان القاضي في في خلاف
 على فلا بد وكذا وقال القاضي لم افقت تده شهادتها عند
 لي في وعندهم وبه يفتي ولا يقبل القاضي هدية لانه لم
 قال هذا بالاولى غلوت وقال دم هذا بالولاية رشوة
 الهدية ما بال هذه القاضي بلا شرط اعانة ونظر الرشوة بال
 باخذ بشرط اعانة ولا يجوز وهذه لان الجلوس وهذه في
 في دار يورث بتمت العلم واخذ الرشوة ويكون الا حوائ
 بالهدية بحيث لا يسمون ما يكون بينه وبين ان تقدم
 للحضرة وبسبب ان مجلسهم قريبا منه قوم من أهل الفتة

تقبله

الفتة والدبابة ولا ياتى بان مجلس وحده اذا كان عالما بالقضا
 كالمجاهر او لا فهو اولى بالتقديم الا الغريبة فانه لا ياتى بتقديم
 الا اذا كانوا اكثر من يتضرر به أهل المصفاة في لحظة التوبة
 وادان تقدم للقضا ان شاء بعد اتمامها كما وان شاء سكت حتى
 يتكلم احدىها واذا تكلم احدىها سكت الا من حتى يترجم دعواه
 ينبغي ان على القضا بين يدي القاضي حتى لا يجلسها
 في جانب ولا احدى من بينه والا من شئنا وان حدث له
 غم او كاس او غصب او حرج او حاجة حيرانية كفت عن
 القضاء لكونه لقوله ولم لا يقض القاضي وهو غشيان وفي
 رواية وهو غشيان ولا بد من احتياج اليه الفكرة وهذه الاعراض
 عن صحة الفكر فيقال بالقضا وكيفية له صوم التطوع لانه
 لا يجوز العمل الجور ولا يقبض نفسه لطول الجلوس لانه ربما
 تقصير ومات ويقعد طر في النهار ولا يقض وهو يفتي
 ولا يفتي الشاهد بان يقول اشهد كذا وكذا لان فيه
 اعانة لاحد الخصمين فكم كفتين احد الخصمين واستحق
 اولى من في غير موضع الشهادة وهو ترك لفظ الشهادة والاشهاد
 وان كان شيا ينبغي ان يقض شهديه من اهل قبل ان يجلس
 للقضا واد اطلع رضاه الخصمين رد حارة او من بين لان
 عمره رد الخصومة حتى يصطاحوا وان لم يطع انفذ القضاء
 ولا يشترى شيئا في مجلس القضاء لنفسه لما فيه من الشهادة ولا
 ياتى في غير المجلس وعنه في 2 من انه يكفر ايضا وانما يبيع وشري
 مع لا يفسد كذا في الاضمار ولو اشترى البائع بالبيعة جاء
 المشتري كالي البائع ليرجع بالتمتع فاقام البائع بيعة ات
 هذا الحرام تبع عندك لا يسمع وقيل فيه اختلاف المشايخ
 والاصح انه يقبل كذا في الفدية وذكر في ايضا استحق المبد
 في بد شترية بالمكس المطلق جاء ليرجع بالتمتع على ما فيه
 فاقام بيعة تبع في مكس من اية قبلت بيعة اذا اقامها في
 خصم المشتق وكذا اذا اقام البائع انه تبع من ملكه ما في في
 انه فشرط من حضرت المشتق لقبول البيعة وقيل لا
 بشرط وبه اذا الرجعي هو قوله في 2 وليس من غيرها وهو
 الاشبه وفيه المنية لوقض وهو يقصد المتفق فوافق قضاؤه
 مختلفا فيه نقض فقي القاضي وهو لا يري ذلك وهو
 لا يقعد عندهم من خلا فانهما قضى ثم راي خلافة ينفذ عن

الامام وان فرض اليه شئ من المذهب الفاضل يجوز بيع
الموتى وفتح البيع المضاف قبل ان يخرج ذلك اذا كانت
المفوض ببيع بان لا يجزى اجتهاده اليه ذلك انما يرد ولا لانه
ليرفع المفوض لا ينفذ لك عند الامام لو فقه بنفسه ينفذ
فيجوز لتوحيده وبيعه قال القاضي وما بيننا وبينه الفضا
يكون قول له 2 هو علي ما ذكره للخصم وان فرض ليقض
برايه يجوز عند الكل ذكر في الخلاف الفقيه اذا فقه في
فصل مختلف فيه نفذ قضاه ولم يستمر اختلاف الشافعي
انما اعتبر الاختلاف بين المتقدمين والمراد من المتقدمين
المصنفين ومن كان بينهم ولم يذوقوا اذا فقه في مسألة الاستدلال
وان كان هو مذهب الشافعي لا لم يثبت ذلك في اختلاف
المقدمين وقبل ينفذ اختلاف العلماء اذا فقه القاضي لا اذ فقه
في النوع انه ما ذوق له في نوع واحد كما هو مذهب الشافعي
نفذ لان هذا جهته بين السلف قال شيخنا لا يفسر ما رونا
فكان هذا قضاء في فصل جهته فيه ينفذ كمن نفذ ان
كان شرط القضاء موجودا من الخصومة وغيرها حتى لو رفع اليه
قاضي اخر ببيع خلافه افساه ولا بطله وبه يبين ان المختلف
فيه بين السلف كالمختلف بين الصحابة ولو فقه القاضي في
فصل جهته فيه وهو لا يعلم ذلك لا ينفذ ضرورة ما
رجل له رفيق وعليه دينون كثير فباع القاضي رقيقه وفتى
ديونه ثم قامت البينة ان مولاه كان رقيق فان بيع القاضي فيه
يكون باطلا وبه يفتي ولو كان القاضي عالما بتدبيره في
فاجتهاد بطل تدبيره لانه وصية وباعه بالدين ثم وجب
قاضي اخر ببيع ذلك خطا فانه ينفذ قضاء الاول بان
كان اكس لا يعلم ان الاول فقه عن اجتهاده ام لا فانه ينفذ
قضاه لان تخيير الظن بالقاضي واجب بغير علم انه
فقه بعد العلم عن اجتهاده وفي رواية ثم ان اكس اذا لم يعلم
كسب فقه الاول بطل البيع لا يجوز بيع ام الولد وان
اجازه القاضي يجوز كان عليا رقيقا وقدر مع وقيل اذا فقه
يجوز بيع ام الولد يتوقف على قضاء قاضي اخر ان فقه
ينفذ ذلك القضاء ينفذ وان اطله بطل وهو اوجد الاول
كذا في المسئلة وذكر في الحامع عن اصحابنا في نفاذ حكم القاضي
بخلاف رايه روايتان وافيه لكل منهما وما يفعل من تقليد

تقليد شافعي في فتح البيع المضاف وبيع المذموم وامثالهما
لو كان المثلد مع لا يربح ذلك فالمسئلة علي الخلاف فتفاد
حكم الشافعي علي الخلاف كما لو حكم المثلد بنفسه ولو لم يربح
نفذ اتفاقا لا يربح ان السلف تفاد والتفتاة من الخلاف
المسألة راوا ما حكموا به فاذا علي رايهم ولو خلفه لراي
الخصم لا يباعهم في المسألة جدهم ابي عباس رضي وفيه نظر
لانه اذا كان حكمه علي الخلاف علي تقدير ان يكون المثلد
مع لا يربح ذلك قضاء كان حكمه بنفسه فلا فائدة في التقليد
في فاته قبل فاذنه ان لا يار ثم قلنا وهذا ليس بشيء لان
التقويض والرضا به كعمل فلا فائدة غير انه استخرج من
الخصومة كاي شيء ثوابه وذكر في الشوق ان القاضي اذا
فقه فقطع في قضائه ففقه بخلاف رايه واصاب بنفسه
الاختلاف فانه قال ابو حنيفة حاز وقاد يرد وقال القاضي
اذا وقعت مسألة وقعت فيها اختلاف اجتهاد رايه وفيه
وان شاور قوما من اهل سجدة وانفقوا علي شيء حكم به وان
جموا علي شيء ورايه بخلافه فاذ يعمل ويكتب اليه غيرهم ينفذ
اليه الاصح عنده فيعمل به فاذا لم يكن له راي فقله فيسرها
حاز له ان يار فاذ يقول وان كان عنده راي ففقه بخلاف
رايه بنسب نفسه يفتي برايه وان كان الذي شاوره
منه حاز له ان يترك اجتهاده والرجوع اليه قوله قال الشيخ
ابوبكر قال ابو حنيفة وقال لا يجوز ان يترك اجتهاده لا يفتي
فيه وذكر في الحامع ان قضاء القاضي في المجتهدين انما ينفذ اذا
صدر عن اجتهاده اما اذا كان عن قياس واشتباه لم ينفذ وهو
ظاهر المذهب وفي رواية المضاف عن رايه وان القضاء في
المجتهدين ينفذ وان لم يكن عن اجتهاده واداء ردي كتاب القاضي
الي القاضي في حادثة لا يراه القاضي المكشوب اليه وهي مما
اختلف فيه العلماء فانه لا ينفذ وينفذ السجل الذي ورد
عليه وان كاف بشيء لا يراه اذا كان اختلف فيه العلماء
الفرق ان السجل من القاضي انما يكون بعد القضاء فيكون القضاء
وافيا في حال الاجتهاد فكان نافذا فلهذا ينفذه اما الكتاب
يكون قبل القضاء ولا يكون قضاء فلهذا ان لا يكون المكشوب
اليه ان لا يقبله له لو فقه القاضي في جهته فيه فخر في البيع
نفذ علي المنفع عليه وسع القضاء عالما كان او جاهلا له راي

مخلد قد اولم يكون اما المنفعة له ان كان حاصلا فكذا وان كان
عالميا لم يكن مخلد قد لا يستند عند له من خلافها والمجاهل
لوا يستغنى فيها اعلم من القاضي فهو على هذا الخلاف لان
المتزوج في حق المأهل كراية ولو اذكي شفعي منه
المذهب اختلف المشايخ فيه فمنهم من قال لا ينبغي له ان
طلب ما ليس عنق عنده ومنهم من قال ينبغي له ان يطلب
بما هو عنق عند القاضي الا يجب ان احد الزوجين يجوز
اذا رفع الاصل الى القاضي وقال ان ما صحت حكمي
فطلب النفقة كالقاضي يفرق بينهما عند له من غيرها
وان كان قبل الطلب لا يفرق وكذا هنا اذا طلب ينفي
ما هو عنق عند القاضي لا بما هو عنق في زعم المذكي وهذا
يشير الى ما قيل كثير ان المذكي اذا كان شفعي المذهب
ينبغي ما هو عندها وهو مذهب القاضي وان كان المذكي
لا يستند ذلك اما اذا كان المذكي عليه شفعي المذهب
والمذكي منفي المذهب فالقاضي ينبغي ما هو مذهبها و
مذهب القاضي بالاجماع ومنهم من قال اذا كان شفعي
المذهب ياتى القاضي هل يستند هذا ان قال نعم فقول
وان قال لا فلا ينبغي له قال شي الامة المذكي
هذا القول اعدل الاقوال وذكر في الفتية ليس للقاضي
ان يفرق بالفرقة بسبب الجزع عن النفقة واجاب مرارا بغير
غائب عن امرائه وتركها بل نفقة انه لو فقه بالفرقة بسبب
الجزع عن النفقة يستند قال صاحب التنية وانما فرقت بين
المرأيتين لان الخلاف بيننا في حال الاقدام على القضاء
فمنذنا لا حصر ولا خلاف في النفاذ فالمرأية الاولى
حواشي عن مرتبة الاقدام عليه ولا يشترط ان يكون شفعي
المذهب لا لا خلاف في نفاذ القضاء وذكر فيه ايضا
لا يستند القضاء بسبب الجزع عن النفقة حتى ينبغي قاضي تنفيذ
قضاياه وذكر في جامع النصارى الجزع عن الاتفاق لا يوجب
الخلاف عندنا خلافا لاشايخنا وكذا الخلاف لو عزم
الطاهر والمهر المعلن ولو كان القاضي منفي لا ينبغي له ان
يحكم له بخلاف مذهب الا اذا كان مجتهدا فيه ووقع اجتهادها
عليه فله حكم مخالف لما عليه لاجتهادها وفيه من خلافات
في امر الحكم ولو كتب الى عالم يري ذلك او امره ففرق

د

فرق بينهما فنقد لولم ير شي الامر ولا الماء موه وكلاهما
غائبا فنفت المرأة امرها الى القاضي ورضعت عليه عجزه
عن النفقة فطلبت الفرقة وكان شافيا وفرق بينهما قال
مشايخنا سمعنا حازا لشرعية او حكم في فصلين تحت نفقة
التفريق بالجزع عن النفقة والحكم على الغائب وكذا ينظر
مجتهده فيه قال بعضهم لم يجز اد الحكم على الغائب انما
يجوز عند الشافعي وفي امدى الروايتين عن له و
اذا ثبت المشرد به وههنا لم يثبت اذا المال عا دورا يخ
نزع الجائز ان يصير الغائب غيبا ولم يعلم الشاهد لغيرته
فالشاهد مخالف في شهادته فاذا علم القاضي بذلك لم يجز
قضاؤه وذكر فيه ايضا غائب عن امرائه عينة منقطعة ونزاعها
وكتب القاضي الى عالم يري التفريق لجزع عن النفقة منه
فرق قال السديك يستند لو حقق الجزع قبل الدخول
عقار واملاك هل يتحقق الجزع قال نعم لان هذه الاشياء
لم تكون من جنس نفقتها اذ لا يجوز بيع هذه الاشياء بالنفقة
لان كفتها على الغائب وفيه نظر والصحيح ان قضائه
لا يقع اذ لا يبرهن عجزه حال عيونه لغيره بدرجة فتكره
هذا تركه لا اتفاق لا الجزع عن النفقة فلو رفع هذا القضاء
الى قاضي آخر فجاز حكمه فالصحيح انه لا يستند اد الحكم ليس مجتهده
فيه وذكر في الخفايا وانما يستند القضاء اذا كان الزوج
حامل اما اذا كان الزوج غائبا لا يستند هو الصع اذ مع
عنيته لا يثبت الجزع ولو نفذ قاضي آخر لا يستند قضاؤه ايضا
هو الصحيح وذكر شيخ الاسلام ثم في جميع المصنفين لو اقد القاضي
شيء لا يستند قضاؤه عند الكار لان قضاء القاضي فيما
يرثي باطل عند الكار ويثوب فيه ياخذ الرشوة لم يقف
او فقه ثم ارثي وسوا اخذ هو او نأيه ارم لا يقبل شهادته
لا يستند قضاؤه فاذا اخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا فحكم
من قضاؤه بين المسلمين من هذا الشرط على عهده لا يحظر
الطريق اعني الحكم ببدن وقوع الطلقات بطريق دفع اليدين
او النكاح بلا زوج ولا بدروف ان القاضي المناقد حكمه على
هذه الشرط في عصرنا ومصرنا اعز من الكبريت الا انه يستند وقت
ان تكلم المرأة حلالا فيبها تهربات ولو دفع اليدين
المضا فقه في الزوجية بينهما غير ان يقول قضيت بطلان

البين المضافة صح القضاء وبطل البين وان كان قد حلف
 بآيات مضافة مختلفة ينبغي ان يعلم القاضي بذلك حتى يتبر
 ببطلان كل عيب حلف بها لا لم لو لم يذكر عند القاضي الا عينا
 واحدة فالقاضي لا ينفذ الا ببطلان تلك البين فلا يقبل
 بين افرق وذكر في الجاع النصولي الزوج المطلق لوطقتها
 بعد الدخول بها فتر وجرها ثانيا في العدة ثم طلقها قبل
 الدخول فتر وجرها الاول قبل نفق العدة لحكم بصفحة نفق
 اذ لا اجتماع فيه مانع وهو مذهب زفر وايضا نفذ الحكم بعد
 وقوع طلاق الكفران لاختلاف الصداق وقال مالك و
 لم ينفذ على المطلقة ستة اشهر ولم يبر فيها الدم بمكايها
 حتى يمضي عدتها بعده بثلاثة اشهر وروي عن ابن عمر
 مثله فنفذ في عتدة الطهر ان ينفذ للاجتماع فيه
 وهذا مما يحفظ لكثرة الوقوع فظهر هذا ان قول اصحابنا
 لم يثبت قول مالك ليس بشئ مك على الغائب وهو لا يري
 قال نفذ وقال مالك لا ينفذ والتشويك لفاذه ولهذا لا يرفع
 الى قاضي آخر وابطله لم يجر ابطاله وفي المنة الجدة حب
 اثبات الدين على الغائب ان يكفل رجل للغائب لكل
 ما اذني على الغائب ويجوز المذني كفايته في الجنب
 فيدعي على الكفيل ما لا مقدار بسبب الكفالة المطلقة
 فيتم الكفيل بالكفالة بكل وبكسر المال الذي على
 الغائب فينقض على الكفيل بالمال الذي اذني لا يقر
 بالكفالة ثم يبرأ المذني الكفيل عن المال فثبت بالمال
 على الغائب واذا كانت الكفالة بكل مال على الغائب
 ثم اذني مقدار ولو اذني ان كفيلا بهذا المقدار واثبت
 لا يكون القضاء على الكفيل قضاء على الغائب الا اذا
 كان بامر الغائب واذا كان لكل مال عليه كان القضاء على
 الكفيل قضاء على الغائب فضايا القضاء تشترط اذنيها
 حكم بخلاف النفر والاجماع وهذا باطل بالاجماع فلكل من
 القضاء تنته لورفع اليه وليس لامد ان يجزه وتاثيرها حكم
 فيها اختلف فيه بيند وليس لامد نفذه وتاثيرها حكم بين
 فيه الخلاف بعد الحكم ان يكون الخلاف في نفس الحكم فنقل
 بيند وقيل يرفع على امضاء قاض آخر ولو امضاه بغيره كان
 القاضي لا امره فلورفع اليه قاض اخر مثله ان يصفيه او يقره اذ

لم ينفذ الا بامر
 القاضي او بامر
 قاض آخر

ثلاث الدار فانت طالق واقامت بيعة انه دخل وهو غائب
 لان هناك ليس فيها ابطال حق الغائب فلا يكون قضا
 على الغائب وقيل يقع في الاول ايضا وينصب الحاضر
 خصما وعلى هذا يفعل الناس انهم في ارادوا اثبات بشئ
 على الغائب طلاق او بيع او غيرها يجعلون ذلك الشئ
 شرطا لوكالة حاضرة مثل ان رجلا اراد اقامة البيعة على
 بيع الغائب فيقول لغيره ان كان ثلاث الغائب باع داره
 في ثلاث بكاء وانت وكبي في اثبات حقوقه على الناس
 ثم الوكيل ثم يحضر رجلا ويذني عليه انه قد صار وكيل
 ثلاث بطلب حقوقه على الناس لوجود شرط الوكالة وهو
 بيع ثلاث وانت لو كلف على هذا كذا فبشر الذي عليه بتسليم
 الوكالة وبكسر الشرط فيقيم البيعة على بيع الغائب فينفي
 بيع الغائب ووكالة الحاضر وعلى هذا فتري بعض المتأخرين
 كبر الاصح انه لا يقبل هذه البيعة ذكر خواهر زاد ان الحاضر
 انما ينصب خصما عن الغائب باحد معان ثلثة اظهر ان يكون
 الحاضر وكيل عن الغائب وان كان يكون المذني على الحاضر
 والغالب شيئا واحدا وما يذني على الغائب شيئا شريفا
 ما يذني على الحاضر لا حاله في هذا ينفذ على الحاضر والغائب
 في لوجنه لا يثبت اليه الكرامة في بيان ذلك في ثلث ما يبر
 احدها رجل اذني داره يد رجل انما ملكه وانكر ذو
 البند فاقام المذني بيعة انها له علق اشترى هاهنا فلا ان
 الغائب وهو يملكها فانه ينفذ بها في حق الحاضر والغائب
 لان المذني شئ واحد وما يذني على الغائب بسبب لشئ
 ما يذني على الحاضر والثانية اذا اذني على اخر انه كفل
 عن ثلاث باوجب له عليه فاق المذني عليه بالكفالة وانكر المذني
 فاقام البيعة انه وجب له على ثلاث كذا ينفذ بها على الكفيل
 والغائب جميعا في لوجنه الغائب لا يثبت اليه الكرامة الثالثة
 اذا اذني شفعة في دار في يد انسان فقاك ذواليد داري
 فاشترى بها ما اذني فاقام المذني بيعة انه اشترى بيها ثم فلا ان
 بالف وملكها وان شفعها بفق بالشرع ذواليد والغائب
 جميعا الثالثة ان يكون شئين مختلفين في يكون ما يذني
 على الغائب شيئا لشئ ما يذني على الحاضر بحيث
 لا ينفذ عنه في هذا ينفذ خصما عن الغائب وينفي عليه جميعا



فيما ان ذلك في ثلث مسائل **أحد**ها رجل قذف محصنا فقال
القاذف انا عبد فلان وقال القذف بل كان اغتصبك به
بولك ولحق عليك هذا الاضرار وانبت ينبغي بالعتق في حق
الحاضر والقابيل يكون سببا لتكيد الحد له حاله
الثانية شهدا على رجل فقال المشهود عليه عبدان
وانبت المشهود له ان بولها قد اغتصبها قبل هذا وهو يملكها
ثبت العتق في حق المشهود عليه والمولى القابيل الثانية
رجل قتال رجلا عدا قاضي الحاضر وولته ان القاتل على عليه
وانقلب نصيبه بالاولا والامر القاتل فاقام المذني البينة بقتليهما
على الحاضر والقابيل **سائل** **الاختلاف** قال المذني
بيني غايته لا يكتفي احضارها خلفه احابه القايح الى ذلك خلف
بينة واحدة في الدعاوي المختلفة قبل اذا كان السبب فخر
خلفه في مجلس فاض ليس له ان خلفه ثانيا ولا خلفه عند قوم له
ان خلفه ثانيا عند القايح وفي القضية لو حلف المذني عليه
بطلب المذني بيمينه بين يدي القايح قبل اختلاف القايح
فهذا ليس باختلافه اذ الخلف حق القايح **ولو قال المذني**
اسقطت اليمين او حلف في اليمين او قال ان لم افم البينة
الي وقت كذا فقد اسقطت اليمين او حلف في اليمين لا يخط
اليمين **وله** ان خلفه الصبي المأذون له ان يخلفه بيمينه
عليه ينكوله بخلف في دعوى النزر **ولا** يخلف الادب
والدعي في مال الصغير ولا المتولي في مال الوقف به
المذني عليه اذا لم يكن على وجه الصلاة غلظ عليه بذكر
الاوصاف الكثير للقايح ان يفتي بصله بالوقف **تحت**
المراة من زوجها لفظ الكفر وهو محدد فلها ان تخلف **ولو**
فتي القايح بالدار والبناء ما يمينه ثم قال المفتي ليس
البينة اليه وانما هو المذني عليه فهو الكذب شهوة **ولو قال**
البناء للمذني عليه لم يكن الكذابا في رواية وفي رواية
افرى جرد اقراره بيمينه بالبناء للمذني عليه الكذاب
شهوة يبطل له القضاء وفي قوله البينة والاشجار
في القضاء بالارهن والدار اختلاف **ولو اذني نصف**
داره له ان يذني بعد ذلك كله فيه اختلاف **الشيخ**
اذني المدبرين الا براء بعد القضاء بالدين عليه باليمين
والامر الدارين وحلف ثم اقام المدبرين بيمينه بالبراء قبل

قبل القضاء **بسم** **ولو قامت بينة على الوكيل** ففاد
حضره بوعلي الكس او قامت البينة على المرت فانت خضر
وارنه او قامت على وارنه خضر وارنه ارضي في هذه
الصورة ينص على الذي حضر بيمينك البينة فيتم بشهادة
مستقيمة ثم قال رجعت من قضائي او فنت على تيسر
من الشهوة **او قال** بطلت يميني لا بيمين والقضاء ما في
التمه قبل اعلم **كتاب الشهادة** **ولو اذني ملكا بطلنا**
وشهدا بملك بسبب تقبل كتمانها باقل مما ادعاه به
لانها شهدا بملك حادوث قبل يميني هنا لئلا في ان يال
المذني اذني بالملك بهذا السبب المذني شهدا به او بسبب
آخر فلو قال ادعيه بهذا السبب يقبل البينة ويحكم بالملك
بهذا السبب **ولو ذكر سبب الاخر** وقال لا ادعيه بهذا
السبب لا يقبل شهدا به **ولو اذني الشراء** بيمين وشهدا
بملك مطلق قبل يقبل لان دعوى الشراء مع قبض دعوى
ملك وقيل لا يقبل لان دعوى الشراء مستمرة في نفسه **ولو**
ادعاه مطلقا وشهدا بسبب ثم شهد المطلق شهدا لانها
شهدا بيمين ما شهدا به اولا فتقبل **ولو اذني نساها** به
فشهدا به مطلق ثم بسبب يقبل شهدا لانها في عكم لان
دعوى المطلق دعوى اولية المذكر على سبيل الاصل
وشهادة المتابع شهادة اولية المذكر على التيقن وشهدا
باكثر مما ادعاه فهذه المسئلة تدل على ان لو اذني نساها
ثم مطلقا يقبل لا لو اذني مطلقا ثم نساها **ولو شهد** به
احدهما ان فلانا باع منه وشهد الاخر ان فلانا اقره بالبيع
منه يقبل لان لفظ الانشاء والاضمار فيه واحد **وهو**
الحاكم لو اذني عينا في يد انسان انه غصبها منه الذي في
يده تشهد احداهما ملك المذني وشهد الاخر على اقرار
القاصب منه لا يقبل **هاصل** هذا الكلام اذا اختلفت
الاشهادان في الرقبات او في المكاتب او في الانشاء
والاقرار بان شهد احدهما على الانشاء والاخر على
الاقرار **فقرر** فان كان هذا الاختلاف في الفسخ حقيقة
وحكم كالحجانية والنصب او في قول يختلف بالنقل كالنكاح
لنفسه فدل وهو احضار الشهوة يمنع قبول الشهادة
وان كان الاختلاف في قول كالبيع والطلاق والعتاق

يقبل

وفي فعل مختلف بالتولد وهو القرض لا يقع القرض وان كان
لا يقع القرض الا بفعل وهو التسليم لكنه يجوز على قول
القرض فصار كالطلاق والمناق والبيع وهذا فصلان احدهما
احدهما ان يكون الاختلاف في الزمان والكان في الفعل لا يقع
الا بالقبض كالهبته والصدقة والرهن وفيه اختلاف يعرف
فاذا شهد على ما بينه القرض في هذه الاشياء واختلف في
الزمان يتبدل عند بيعه موليها لان القبض لا يكون
غير مرة وعندهم لو شهد على اقرار الرهن والواهب به به
والمصدق يتبدل وعلى ما بينه المبدل والفضل في
النفذ ان اختلف في الزمان والكان لا يقع القرض عند
الامام وعندها لا يتبدل ولو اختلف في الاقرار والاشاء
يبيع بالاجماع شهد على الاقرار بالبيع واختلف في الوقت
والكان يتبدل شهدا منها ولو شهد احدهما على الملك للمدعي
والاخر على اقرار المدعي عليه بالملك للمدعي لا يتبدل شهد
احدهما انه اشترى بها وبه هذا الغيب والاخر على اقرار البايع
انه اشترى وهذا الغيب به لم يتبدل ادعي على اقراره كحاشد
الشهود على اقرارها بالكتاب يتبدل كافي القرض اذا خالف
الشهادة الدعوى صورة وبيع يتبدل ما يورق المدعي كما اذا
شهد بالف وختم له وقد ادعي الالف فان ادعي التوفيق
بان قال كان الف وختم له الا ادعي استوفيت حصة في
يتبدل والا فلا وكذا لو ادعي الشراء فشهد شهوده بالهبة
والقبض لا يتبدل الا بالتوفيق بان قال اشترى بها منه فشهد
الشراء فاستوفيتها واعاد البينة على الهبة والقبض ولو
ادعي عينا في يد رجل انه ورثها منه ابيه فشهد اصدقاؤه
وشهد الاخر انه ورثها منه امه لا يتبدل ولو ادعي حنطة حبة
فشهد اصدقاؤه بالحب والآخر بالمدعي يتفق بالمدعي لانهم اتفقوا
على الحنطة وتفقوا اصدقاؤه بالزيادة على وصف
لم يكذب المدعي وكذلك اذا ادعي البيض من الذراعي فشهد له
اصدقاؤه بالبيض والآخر بالسود ويتبدل على السود لانه النقص
بالبيض ولو شهد اصدقاؤه اشترى حبة فلاف بالف والآخر
بالف وختم له يتبدل الشهادة ويتفق بالف عندهم قال
الشافعي لقوله اشهد وان الشهادة التي شهد بها عند
القاضي فلاف على فلاف بكذا وزعم باطلة لا تبطل شهادة

شهادته بدلك لكونه غير محلي القايض ولو رجع عند محلي
قايض آخر فجع رجوعه حتى لو اقام المشهود عليه البينة على
رجوعه في غير محلي القايض لا يقبل وعند القاضي ان يقبل
ولو ادعي رجوعه مطلقا لا يقبل وان لم يكن لمدعي الرجوع
بينة وانما استخلف الشاهد ان ادعي رجوعه مطلقا
او غير محلي القايض فلا يتخلف وان ادعي في غير محلي القايض
يتخلف ادعي الرجوع على الشهود عند القاضي ولم يدعي
القضاء بالرجوع لا يقع الا اذا ادعي الرجوع والتضاد به
شاهدان شهدا فتم يقض بشهادتهما حتى شهد رجلان
عليهما انه قد رجعا عن نكاح الشهادة فان كان الذي اضر
عنها بالرجوع ممن يعرفه القاضي ويبدله وقت ارجاعه ولم
يتخذ شهدا منها اصلا ولو اقر به ضيعة كذا ملك فلا ت
واستغنى عن الشهادة لعدم علمهم بهجدها ففرضهم للمدعي
حدودها ففهم ان يشهدوا اذا كانت الضيعة مشهورة
ولو اقام المدعي الشاهدين بلفظ مختلف فتم يسمع القاضي
ثم اعاد شهدا منها بلفظ موافق يقبل اجاب المشايخ شهود
شهدوا بالهبة المتخلطة بيد ما اقروا شهدا منهم خمسة ايام
من غير عدل انه لا يقبل ان كانوا عالمين بانها بيتان عيش
الا زواج وقال بعض العلما لو شهدوا بعد ستة اشهر
باقرار الزوج بالطلاق التمسك لا يقبل اذا كانوا عالمين
بانها بيتان عيش الا زواج وكثير من المشايخ اجابوا كذلك
من عيش هذا وان كانت ما ضره بعد زرع يقبل ولو بات عن
امراة ورثته فشهد الشهود انه كان اقرب من حال صحة
ولم يشهدا حال صيرته لا يقبل اذا كانت هذه المراجعة
مع هذا الزوج وسكنوا لانهم فسقوا وشهادة الفاسق لا تقبل
اكثر بعض الورثة باعتاق هارثية وانكر البعض ثم شهد
شهم وان المتوفي اعترفها فتا حيز الشهادة لا يكون طعنا
ان كان للمدعي او ثا وبيل قاله فمذا اشار اليه ان الشافعي
لو كان لا لعذر ولا فاد وبيل لا يقبل في علق الجارية كالطلاق
وانه من كونه شهادة في باب الحدود وفي موضعين وقال
بعضهم الشهادة على الطلقات الثلث بعد تقادم العدة
من غير عذر من الاداء يسمع سواء كان قبل الاضول او بعد
وليس ذلك كالشهادة في الحدود لان هناك عتاط في الاثبات

فهي في طريق النفي كذا قال هو اهر زاد و ذكر في
الفتاوى رجلان شهدا على رجلين مباحين الفرائض ان
طلق امرأته فثبثا فقالا اشهدنا بذلك بحجته في صحته وافرأ
بكماله فكمثان لا يقبل شهادتهما لانها شهدا على انفسهما
واجاب الاول عن هذه المسئلة ان لا تقبل بسبب الكتمان
لا لاجل التاخير وعلم اليه القاضي انهما اذا شهدا اثباتا على
طلاق امرأته او عتق امته وقال كان ذلك سنة جازية
شهادتهما وانما ضررها لا يوهن شهادتهما قال بولا ناظر لا
يبنى ان يكون ذلك وهذا اذا علم انه يكتمها ام لا
والامام لان الدعوى ليس بشرط بهذه الشهادة فاذا خرو
صار وفسقة ولا يقبل شهادته من بيناد الكذب وبيع الكفن
اذا ابتكر وترصد بذلك لانه متبع الموت والطلاق
اما اذا كان يبيع الشيا ب وشترى منه الكفن تقبل
شهادته وكذا تارك الحجة ثبث مرات ولا يقبل شهادته من
بلازم القاضي لانه سعي في تضيق حق الناس قال الشيخ
الامام عن الدين في كتمان شهادته اعوان الكلام والوكلاء
على باب القضاء لا يسمع شهادتهم رجل خاصم رجلا فضربه
ثم شهد الضارب على المضروب لا يسمع في شهادته ما لم
يصر منها شرعا فهذا يشير الى ان نفس العداوة بسبب
الدين لا يمنع قبول الشهادة ما لم ينشأ بسبب او يجب ذلك
منفعة او يدفع عنه فتنه فقرة وهو الصحيح وعليه الاعتقاد
وقال ابو حنيفة لا يقبل اذا كان عدلا وان كان العداوة بينهما
بسبب امر الدنيا وهو الصحيح وعليه الاعتقاد ولو امتدت
المقصومة حتى يبيع المدعي وابو حنيفة ان مع المدعي عليه
ثم شهدوا له في هذه الحادثة بعد مدة المقصومات لا تقبل
وعا اشرف الائمة على الا سخرى لا يقبل شهادته اهل
الرعية لو كمل الرعية والشرع والحننة والمعامل لهم ملهم
ويعلمهم خوف الله في روضة القضاء اذا شهد عن لا يجوز له
الشهادة وفيه لا يجوز له لا يجوز له الشهادة بالافتقار
واختلف في حق من يجوز له الشهادة فتقبل بطلان وقيل
لا تقبل ولو شهد البايع للمشتري على الشيء ببيع الشيء
بعد تسليم الدار الى المشتري لا يقبل وان لم يخاصم به الشيء لا
ينفس الشهادة صار خصما شهادته اجبر الواحد لا سناد لا

لا سناد لا يقبل سواء كان الشهادة في حاجة او في شئ اخر
وتسوي فيه ان يكون اجبر مياومة او شاة او سائمة وهو الصحيح
شهادة الاب لا يقبل لانه لا يقبل له لا يجوز ما ت الرجل
فاقر وارثان بدين الا ان كان على الميت فتم بيطبا ولم تنق القاضي
عليهما بذلك الدين لرب الدين عند القاضي يقبل ويثبت الدين
عليهما وعلى غيرهما الورثة ولو قضى عليهم ثم شهدا لم يقبل
ولو كان لهما دين على رجل واقام شاهدين مع الشاهدين
على الشهود عليه دين فشهد الشهود لهما نفذ شهد البعد
لوراه فرددت ثم شهد بها بعد التقى تقبل ولو شهد المولى
لبسده بالنكاح فرددت ثم شهد له بعد التقى لم يجز لان المردود
كان شهادة وكذا الصبي او المكاتب اذا شهد فرددت ثم شهد بها
بعد البلوغ او بعد التقى جازت لانه المردود لم يكره شهادته
بجمل المالك شهادته لوراه ثم شهد بها بعد التقى قلت ردت
سمع اقرار او غلام ثم بلغ او عبد ثم اعترف فشهدوا جازت اهل
السجن بعضهم على بعض فيما يقع في السجن لا تقبل وكذا شهادة
الصبيان بعضهم على بعض فيما يقع من الملاعب وشهادة النساء
فيما يقع من الملاعب لا تقبل وان مت الحاجة لعدم حضور الدليل
في السجن ولا البتة لمن ملاعب الصبيان ولا الرجال مما مات
النساء لان الشرع لما اشترى لذلك طريقا وهو منع من الحرامات
والصبيان من الملاعب منه والا متناع عما به يصير متحقا بالسجن
فاذا لم يتحقق ذلك كان التعصية معناه بالبره الى الشرع شهادة
الرجل حق للميت والورثة كتمه كبار لا يجوز لان القضي والورثة
هي بطلان الصبي والمورث وشهادته ليسيم بعد الغزل لا تقبل
وان لم يخاصم بخلاف الوكيل اذا شهد لم يكره قبل المقصومة
وقيل القضاء بولا لانه تقبل عندها وعند لي سوي لا تقبل
وكروكل بالمقصومة من القاضي وخاصم الوكيل المطلوب بالف
درهم واقام البينة على الوكالة ثم عزله الموكل فشهد له على
المطلوب بما لانه دينار فما كانت الموكل على المطلوب بعد
قضا به للوكيل الوكالة لم يجز شهادته لان في الفصل الثاني
لما انفصل القضاء بها صار الوكيل خصما في جميع حقوق الموكل
على غير مائة فاذا شهد بالدينه فقط فقد شهد بما هو
خصم فيه وفيه الاول علم القاضي بولا لانه ليس بخصم فلم يسمع
خصما في غير ما وكره به وهو الذراع لم يجوز شهادته بعد الغزل

في حق آخر. شهد ايمان علي ايها بطلاق امها ان كانا محمدا
ينبغي ان تقبل وان ادعت لا تستأجر اثم شهد احد علي
الاخر تقبل ان كان عدله رجل لا يحسن الدعوى فامر القاضي
عدلين بالتعليم ثم شهد العدلان علي تلك الدعوى في الخصومة
تقبل وعن الربيعي من رده للحاكم دنة لا يجوز له الحكم اضرار
تقبل في تلك الحادثة وان اعتدله عدلا تقبل شهادة الداهن
لديونه التي ان كان مقبلا قال لم يوافقني تقبل شهادة ابيه
ولو شهدا ان اباها فحق للمدعي علي الذي عليه لا تقبل
ولو شهد علي اقرار رجل يدين فقال المشهود علي شهد
ان هذا القدر علي الات فقال لا ادري اهو عليك الات
ام لا لا تقبل. ولو شهد الشهود ان هذه الذرة كانت تحت المذني
لا تقبل بعد ذلك. ولو شهدوا علي اقرار ذي البدن ان كانت
تحت المذني كفي كما اذا شهد شهود المذني ان كان في يده لا
تقبل. ولو شهدوا علي اقرار المذني عليه ان المذني كان
في يد المذني يوم ما تسلّم اليه. عني في يد رجل ادعاه
آخر انه ميراث من ابيه وشهد الشهود انه كان في يد مورثه
لا تقبل. ولو اقر بغير علي التسليم اليه وارثه وهو المذني
شهد فلان بيع فلان ولم يدركه الات وعلي ان اباد مات
وترك هذه الذرة ميراثا تقبل في النيب لا الميراث. واذا
شهد اثنا ان فلانا طلق امراته والزوج غائب لا تقبل
وان شهد عند المرأة حالها ان تقبل وتزوج بزوج آخر
وكذا اذا شهد عند المرأة رجل عدل صدق. واذا اضرها
بموت جاز لها ان تزوج. فاذا سمع منه اثنا صلحها ان
شهد لان الشهادة في باب الموت بحيث جبر الواد وان لم يجر
لفظ الشهادة. فاذا اضر واحد بموت الزوج الغائب واضرها
اثنا بموته وان كان الذي اضر بالموت بعد ائنة الموت
واشهد جنازة حالها ان تزوج وان كان المذني شهدا
بموته قد ارضا بنارخ لاصق فشهادتهما اولى ورخص الموت
رجل من ارضي ارضي فصنع ورثته ما يصنعون علي الموت
فباين اثنان هذا الصنع لا يسمع ان يشهد علي موته شهدا
رجل استقر من فلان يوم كذا اوصنع في مكان كذا فقام من
الشهود عليه بينة انه لم يكن في ذلك اليوم في المكان الذي
ذكر الاولات وكان في مكان كذا لا تقبل هذه الشهادة لقيامها

لقيامها علي النفي وكذا كل بينة علي ان فلانا لم يفعل لم يقبل
فان عدي من ان لم يخ العام فقال محبت فشهد انه صفي
العامه بالكونه لم يمتن خلاف المحمد. شهد علي رجل انا سمعنا
بقول الشيخ ابن القمي ولم ينكر قول النصارى فبأنشأ امرأة
والرجل وصلت بقولي قول النصارى تقبل الشهادة ويضع
القرعة ولو قال لا سمعنا منه ذلك ولم تضع منه غيره منه لم تقبل
حلف رجل ان لم يخ صهر في القبلة ولم اكلها في كذا فامره طالق
نشا فشهدا انه حلف بذلك ولم يخ صهره تلك القبلة ولا اكلها
في ذلك الوقت وقد طلقت امراته تقبل لان المقصود اثبات
الثبوت. كالوشهد انه اسم واستخ وخاف انه اسم ولم يستخ
تقبل علي اثبات الاسلام لانه المقصود يجوز اثبات الشرط
بالبينه وان كان نصا. كالوقال لعبد الله ان لم ادخل الدار اليوم
فانت حر فاقام العبد البينة انه لم يدخل قبلت. ولو شهد
اهدان هذان بالحق بفسل والارض شهد بشهادة تقبل
عند عامة المشايخ. تقبل تقبل من الاخي اذا كان محال بكنه
البيان لولا خمسة خفي البهي ومن النصيح لا. وقيل ان لم
يخفي الغايبة بكنه تقبل الاجماع وان اثنى لا وبه في كاري
عزم من اذا اتهما شهود فرق والذ فلا ادعي عني في يد
اثنان انه اشترى بتمه فلان الغايبة وانكر ذواليد انه كان
ملك البائع يحتاج المذني الي اقامة البينة كان لبائعه. واذا
شهدوا به تقبل وان لم ينصوا علي كونه للبائع يوم البيع. ادعي
حدودا وذكر حدودها الاربعة وانكر ذواليد فطعن
في الحدود فبال الحكم فوجد احدها بخلافه فقال المذني
كان حدتها ما ذكرت وقت الشر لكنه تغير بتغيير المالك
سمع هذا التوفيق. ولو قال شهودي غايبت وطلب علي
المذني عليه فقال الغايبة ان اضررت شهودا بعد البين
لا اسمع شهادتهم فقال فديك كذا كذا حلف المذني عليه
ثم اقام المذني ذلك بينة تقبل. ادعي المديون الاتصال
الي الدايين وشهدوا له بالبراءة تقبل. ادعي الاتصال فشهد له
احد الشاهدين بالاتصال والارض علي اقرار رب الدين
بالايماء لا تقبل. اصله انه لو شهد احدها علي ما بينة النفل
وشهد الاخر علي اقرار بذلك النفل لا تقبل لانها شهدا
بامر من مختلفين حتى لو ادعي عليه النفا شهد احدهما

انه دفع بهذا الذي عليه وشهد الاخر على اقرار الذي عليه
بالف فانهما يقبل لانهما يبن جمع بين التول والفعل اذ في
ارضنا في يد رجل فشهد ادها لهما له وشهد الاخر على اقره
ذو اليد بذلك لا تقبل اذ عت لزومها انه وكل وكيل فظن
وشهد انه طلعتا ببنه يصح الطلاق اذ في عليه عشرة
دنانير فشهد ادها ان الذي اعطاه عشرة دنانير امانه
وشهد الاخر انه اعطاه عشرة دنانير ولم يقبل امانه لا تقبل
رجل خرج انسانا ومات فاقام ورثته ببنه انه مات بسبب
الجرح واقام الجرح ببنه انه لم يرحم ومات بعد عشرة ايام
فبنه ورثة المقتول اوجب وصفي باع كرم الصغير فابطلت
الصغير واذ في غيبا واقام ببنه واقام المشتري ببنه ان
قمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبنه القيق اوجب
باي صنعة ولله فاقام المشتري ببنه انه باعها في صفه
بمثل الثمن والابن ببنه انه باعها في حال البلوغ فبنه
المشتري اوجب وقيل ببنه الابن اوجب ولو اقام البائع
ببنه اليه بسترها في صفه واقام المشتري انك بسترها بيد
البلوغ فبنه المشتري اوجب لانه ثبت الباعض ولو اذ في
الزوجه بعد وفاتها انها كانت ابرأ منها من المصدق حال حيها
واقام الوارث ببنه انها ابرأت في حرمها فبنه الصفة
اوجب وقيل ببنه الوارث اوجب وتراقة الوارث مات
فقال المقتول اقر في الصفة وقال كنت الورثة في حرمه فالتول
قول الورثة فالبن ببنه المقتول وان لم يبق ببنه واقام
واراد استخلافهم له ذلك ولو اقام المشتري ببنه انه باع
منه هذا الشيء ببيعها واقام البائع انه باع مكرها فبنه
الصحة اوجب وقيل ببنه المكرم اوجب ولو اذ في المشتري
بيعا مانا والبائع بيع الوفاء فالقول للبائع وان اقام
البنه فالبنه ببنه الوفاء وكذا اذا اذ في ادها البيع
والصالح طوع واذ في الاخر كرم فبنه المكرم اوجب
وكذا اذا اذ في الاخر طوع والاخر كرم فبنه المكرم
اوجب وفي نوادر اربع سماعة اقام اهل الفارحيت ببنه
انه اشتريها من فلان وقبضها والابن ببنه انها لم يبيعها
فصفان ولو اذ في عليه ثوبا انه لم يبعه بقرعة المملوك له
فحكم فسلم اليه واراد ذو اليد الرجوع على باي به بالتفت

بالتفت فاقام للبائع ببنه ان هذا الثوب يبع عندك ثم يفر
من المملوك فحضر منه وهو المستحق وبنه البائع اوجب وبه افق
السائل وان كان ذو اليد يبيع المملوك من جهة وكان ذو اليد
اقامها فكان اوجب امرأة افتقت على زوجها عشرة ثم جانت
واذ في ورثتها على الزوج وقال الزوج متبوعة فيه التول
قوله ولو اذ في المرأة المرأة عم المهر بشرط وادعاهما الزوج
مطلقة واقام البينة فبنه المرأة اوجب ان كان الشرط متعارفا
يصح للإمر بعد وقيل ببنه الزوج اوجب ولو اقامت المرأة
ببنه على المهر على ان زوجها كان مقل بذلك اليه يومنا هذا
واقام الزوج البينة انها ابرأت من هذا المهر الذي يدعيه فبنه
البرائة اوجب وكذلك في الدين لان ببنه الذي الدين بطلت باقرار
الذي عليه لانه لما اذ في البرائة يكون مقل بالدين لان البرائة
لا تنصت بدوفا الدين لما اذ في البرائة ولم ينطال ببنه البرائة
وهذا كشرود البيع والا قاله فان ببنه الا قاله اوجب لبطلات
ببنه البيع باقرار الذي الا قاله وينبغي ان يحفظ هذا فان يخرج به
كثير من الوقايع اقام لها راع ببنه على المكرم المطلق فقبض له
وقد كان ذو اليد اشتريه من زيد ثم اقره ملك المستحق لم يرجع لان
باقراره يجب ان القضاء لم يكن باي ملك الغير وسنن اذ في
المالك البينة حين سمع واذ في المشتري الا طاعة واقام البينة
فبنه المشتري اوجب لانها مدونة ولو اشتري جارية وباعها من
من اخر ثم استخفت من يد المشتري المكرم ورجع المشتري
على الاول بالتفت بالقضاء واراد الاول ان يرجع على باي به
فقال ان المستحق لهما كان باعها يبيع ولي ببنه على ذلك ببنه
فليس لك الرجوع على لا يسمع دعواه ولا ببنه على المشتري
وقيل يسمع اذ في دينا على مورثه وشهدوا انه كان له على
المثربين لا تقبل في يشهدوا انه مات وهو عليه ولو تزوج
امرأة يبيع معلوم وقبض المدة وولدت منه اولاد او الشهود
قبل لا يشهدون لاصحالة سقوط كده او يضمنه بعد مدة الوارث
وفي الاصح محل لهم ان يشهدوا وبه يتيق اذا غاب المداينة
تسبب الدائنة وانقضت فهذا مطلق له اداء الشهادة بالمكرم
والمتناهي وقيل ابو حامد عن رجل شهد عند القاضي وجرعه
الناس ثم جاء بعد مضي سنة في تلك الحادثة والقاضي واحد
هو تقبل شهادته ام لا فقال لا ولو شهد عند القاضي وثبت

عدالة ثم شهد في حادثة ارجح هل يحتاج الى التبدل فيه فلا
والاصح ان كان بينهما ستة اشهر يحتاج الى التبدل والا فلا
جر 2 واحد وعدل واحد فليس امدها اولى بل بالمدى
ثالث وقيل اذا جرح واحد وعدل واحد فالجرح اولى عند
2 2 وليست بينهما لان الجرح والتبدل يتم بالواحد فصار كالجر
جر 2 اثبات وعدل اثبات وان جر 2 اثبات وعدل اثبات
فالجر 2 اولى ولو تفرق بين شهود الجرح والتبدل فالقاضي
بالشهود الجرح عن سبب الجرح لان حاله انه جرحوا بما
ليس جرح عند القاضي والمدين المترك انما بالمدى عن حاله
من العدول لا يثبت العدالة بقوله الناسق وتقبل في تركه الشر
قوله الرائد والولد وكل ذك رحم جرح منه والمبدل والاعلى
والحدود في ذوق خلاف الجرح فانها شهادة عند خلاف تركه
العدلية فانه شهادة بالاجماع ولا يقبل القاضي الشهادة
على جر 2 جرح بان قام المدين بيمينه على دعواه واقام
المشهود عليه بيمينه قبل حكم القاضي على جر 2 جرح بالنسبة
الى النفي ولم يوجب حقا للشرع او للمدين بان قال ان شهود
المدين فقط او زنا او اكله الربوا وشربه الخمر او عطف اقرانه
انهم يشهدون بالزور او اقرارهم انهم اقران في اداء الشهادة
او على اقرارهم ان المدين يطلب في هذا الدعوى او على
اقرارهم ان لا شهادة لهم على المدين عليه في هذه القضية
لم يقبل لان النفي مما لا يدخل تحت الحكم لان له الدفع به
بالثبوت ولان فيه تنكر الشر والشر واجب ولو اقام المدين
عليه البيعة على جر 2 فيه حق من حقوق العباد او حقوق
الشرع بان اقام البيعة انهم زنا او شربوا الخمر او سرقوا كذا
ولم يتقدموا او انهم عبيدا وشركاء المدين قبل ادعياه او اذوا
والمدفوع بدعيه او على اقرار المدين ان اساء جرحه على هذه
الشهادة او على ان المدين اساء جرحه بيمينه وادعاه
الشرع من المال الذي كان في يد المدين للمدين عليه ور
او على ان صالحتهم على شرع وادعاه ودفعتهم اليهم على
ان لا يشهدوا على وشهدوا تقبل لان اثبات الجرح في
صن اثبات الحق وهو اقامة الحد وجوب المال ولو قال
المدين باليمين ثم اقامها لم يقبل عند جر 2 وعند جر 2
تقبل ولو قال لا اعلم له حجة ثم ادعى حجة او صلت كتاب

كتاب الدعوى قال المنا خروفت من اهل الفتوى
لا يسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة الا ان يكون المدين
غائبا او صبي او مجنونا وليس لهما وليان او المدين عليه امير
جائرا ما كذا في الفتاوى المناجب وفي الخلاصة يقبل تصرف
ارضه زنا او رجل اخر راى تصرف فيها ثم مات المتصرف ولم
يدع الرجل حال حيوة فلا يسمع دعواه بعد مائة وذكر في
منية الفقه ارجح غيره ببيع عرضا فقبضه وهو ساكت وذكر
سنة رعيته فهو اقرار منه بانه ملكه البائع ولو ادعى دارا فقال
القاضي هل تصرف حدودها قال لا ثم احاد الدعوى وبين
حدوده لا تقبل ولو قال لا اعرف اصاب الجيران ثم ذكر في
المرة الثانية بسمع ولو ادعاه وذكر ان احد حدوده دار زيد
ثم ادعاه ثانيا وذكر بهذا الحدود دار بكر لا تقبل ولو صدقته
المدين عليه لا تعلق اوله اذ الحدود بهذا الحد غير الحدود
بالحد الاول ولو عرف القاضي حدوده ولا يعرف الشهود
فشهد ان الدار التي ادعاه المدين ملكه لا يقبل اذ القاضي
انما يقضي بالملك للمدين بشهادتهم والقاضي انما يعرف ان الملك
للمدين الا بشهادتهم فشهادتهم بالملك بلا ذكر الحدود لا تقبل
ولو شهد الدار وقال يعرف حدودها ليقض على الحدود ويحضر
ابن القاضي فاذا وقفنا عليها وقال هذه حدود دار شهدنا بان
هذا المدين ثم يربطون الى القاضي ويشهد الامينات انهم
وقفنا وشهدنا حدودها الاربعه في يقضي القاضي بالدار وكذا
القريبة والهاونوت وجميع الضيعات اذ هي دارا منها ملك
فبهم زوا ليدان المدين اقر ان هذا الحدود له لكن شهوته
لم يحدده تقبل شهادتهم على الدفع اذ لم يشهدوا بالملك
وانما شهدوا بالادعاء وهذا يحصل الدفع وبها لشهم بالحد
لا يسمع قبول شهادتهم بالادعاء وكذا لو برهن الشري ان
الشيء فاك به يمين وهو تسليم للشفعة الا انهم شهدوا بمقتل
ولم يذكر الحد ولا عرفوها فيقبل ان يقبل هذه البيعة او يشهد
باقراره انه سلم الشفعة في هذا الحدود ولو قال المدين ان
الدار التي ذكر حدودها في هذا الحضر ملكي مع دعواه و
الشهادة وكذا لو شهد ان المال الذي كتب في هذا الصك
ملك للمدين تقبل والمينة فيه انه اشار الى المعلوم ولو ادعى
المشرك فاقتر المدين عليه انه في يده يقبل في العار لا يقبل

الدعوى ولو ادعى دارا وذكر ان فيها كذا فاذا هو انتص
 اختلصا فيه ادعى حدودا وذكر حدوده واصحاب وقال
 في تصرفه برفعه اشجار وكان خالبا في الارض لا يطلع الدعوى
 وكذا لو ذكر مكان الاشجار ولو قال في تصرفه ليس فيه اشجار
 ولا يطلع فاذا فيه اشجار عظيمة لا يتصور حدودها ليدل الدعوى
 بطل دعواه ولو ادعى ارضا عراصة وكانت اكثر لا يطلع دعواه
 ارض طفا ما في بلد والطعام مريض ثم انشأ في بلد في الطعام
 غال وطالب حقه فليس له ذلك كذا في مورد المطالب في يوفى له
 في يوافق في بلد ارضه ارضه بكيلا فوقع الجلاء فانتقل اهل
 البلد الى بلد اخر فطالبه فيه حقه والمنفرد في قول السليم في بلد
 المرفوع وفيه البلد بين مختلفين فيلزم قيمة بلد المرفوع وهو
 قولهم في قولهم بلزمه مثل ما فيصن فان لم يجد في بلد ارضه
 من اشترى بغيره في ارضه في الالة وهو منقطع فانقطع اوقات
 المرفوع لا ينقض البيع بخلاف ما اشترى بغيره او فليس في النقط
 قبل البيع ينقض البيع عند بيعه في مورد رواية والفرق
 ان الارض منقطع لانه غايه معلومة فلا يكون في ابقاء العقد
 فابدا بخلاف المرفوع فانه ينقطع الى غايه معلومة ولو ادعى
 المبيع ينسخ والفرق ما في ولو ادعى مبيلا ما في دار الارض
 ينبغي ان يبين طوله وعرضه كذا ولو ادعى في ثمر الدعوى
 على فلا يسمع دعواه ولو قال لا دعوى في لا يسمع قوله
 لا يسمع في الفصلين ولو قال ليس في مع امر في برعي عن
 دينه وعمر دعواه في العين وكذا قام ذو المبدأ البينة على اقرار
 المذكي ان الدار ليست ملكا له او ما كان في يكون دفعا لبينة
 المذكي وان لم يقر بها لانها في دعوى وكذا لو ادعى الارض
 في الاب فاقام البينة واقام ذو المبدأ البينة على اقرار المبت
 ان الدار ليست ملكا له او ما كانت له كانت دفعا ولو قال
 ليس في بد فلا دارا وغيرها ثم ادعاها لا يسمع الا ان يبين
 البينة انه اخذها منه بعد الاقرار ولو اقر ان فلانا يملك
 هذه الدار ثم اقام بينة انها له يقبل ولو اقام ذو المبدأ على
 اقرار المذكي لا يسمع ولو اقام كذا واحد بينة على اقرار صاحبه
 تمنا ثمنا ويقضي للمذكي المبدأ عني في يد رجل ليست له
 لا يسمع نفسه سواء كانت هنا منافع او لم تكن في لو ادعاها اخر
 وادعاها ذو المبدأ بعد ذلك يسمع على رواية كذا في الدعوى

لا يسمع في الدعوى
 في الدعوى
 في الدعوى

وعلى رواية الجامع اذا كان هناك منافع يسمع نفسه وليس له
 ان يدعيه بعد ذلك لنفسه ادعى شيئا انما اشترى من ابيه
 مذخر سنين والاب ميت له مال فاقام ذو المبدأ ما في يد
 عشر سنين يسمع وقال في الحافظ لا يسمع قال صاحب البينة
 والفرد ان جواب الحافظ فيجب ان يحفظ فانه كان يحفظ
 ان زمانا الموت لا يدخل تحت النفقة احد الورثة اقام
 البينة على اقرار صاحبه انه برعي من ميراث ابيه والميراث
 اعيان لا ينقل ولو ادعى احد في المذكر المطلق دون الآخر
 فبينة يسمع في مولا عبرة للتاريخ ويقضي بينهما نصفين لا في
 توقيت احد على لا بد على تقدم ملكه لا يجوز ان يكون
 الاخر اقدم ويحتمل ان يكون متاخر عنه فاعلم بقاها رغبة
 فلا حتم على وعند بيع من هو المورث في لانه اثبت الملك لنفسه
 في ذلك الوقت بينة ومن لم يورث في ثبوت الملك لها البينة
 وفي ثبوته وقت تاريخ تامة صاحبه في فلا يباري في
 فلا يباريه وعند مبيع ينفذ لمر اطلق لان دعوى الملك
 المطلق دعوى من الاصل ودعوى المورث ينقض على
 وقت التاريخ ولم يذبح مع ان باعه بغيره على بعض
 وسحق التروايد المتصلة والمنفصلة وكان المطلق سبق
 تاريخا وكان اولي هذا اذا كان المذكي في بد ثالث فان
 كان في يد ارضه فذكر الجواب لانه ثم يترفع ارضه على الارض
 باليد ولم يخط حاله عن حال الارض باليد وان كان في يد
 احد فان ارضا اولم يورثها فهو الخارج لان بينة اكثر اثباتا
 وان ارضا احد سبق فهو لا سبقها لانه اثبت ملكا لا يباريه
 فيه غيره وعنه في رجع عن هذا القول وقال لا يقبل
 بينة ذو المبدأ على الوقت ولا على غيره لان البينة
 فاما على مطلق الملك ولم يترفعنا بجهة فاستقرى التقدي
 والنسابة فيقضي على الخارج وكذا ان البينة مع به
 التاريخ يتضمن في الدعوى فان المذكر اذا ثبت شخص
 في وقت فثبوته لغيره لا يكون الا بالثبوت منه فصارت
 بينة ذكي اليد بذكر التاريخ متضمنة رفع بينة الخارج
 على معنى انها لا يصح الا بعد اثبات الثاني ثم قبل وبينة
 على الدعوى مثولة وعلى هذا ان كانت الدار في ايديهما
 فصاحب الوقت اولي عند دعا ولو ادعى الثاني في بينة

ذهب اليد وكذا لو ادعى ذوال اليد النتاج والخارج بطلان
وهذا لو لم يورثها فلما اراد حكم لذي اليد ايضا اذا اختلف
سنة لوقت ذب اليد ووافق لوقت الخارج في حكم الخارج
ولو اختلف سنة الوقوف لفت البستان عند عانة الشارع
وبينكم في يد ذب اليد على مكان وفي رواية عم في
هو بينهما بصفان وعليه بعض الشارع وقيل لو اشكل
سنة الما يفتع بينهما لو كان في يد ثالث اما لو كان في يد
احدهما يفتع به لذي اليد وفي بعض الفتاوى في الخارج
في النتاج لئلا يفتع كل حال ارضا سواء واما ما سبق
او احدثها ارضا فقط اذا العرض من ابناء الشارع اثنان
زيادة الى استحقاق على خصمه بغيره وبينه وانما زيادة
زيادة الاستحقاق لا يتصور في النتاج لانه دعوى اولية
المعك قول هذا بناء على ما في الخارج في ذب اليد حيث
قال اذا اختلف سنة لوقت ذب اليد ووافق لوقت الخارج
بحكم الخارج اعتبارا لنتائج الشارع والذبح به لذي اليد
وبناء على ايضا مسألة الخارجين لانهما اذا اوقفا النتاج
بحكم اذ وافق سنة فارجه فاعتبر الشارع والذبح بينهما
كالم يورثها قتل لانهما فاة لانه حكم كذلك لظهور كذب بينه
امد بها لعدم الموافقة لالا اعتبار تاريخه فكأنه لم يورث
على النتاج الا احدثها ولكنه لا يجوز ان المؤكدة فانه لغيره
في الحجة وان لما ظهر كذب الآخر وفي بعض الفتاوى في
الخارج ان على النتاج فلولم يورثا ان ارضا سواء او
ارث احدثها لآخر فهو بينهما للنقد المنع ولو ارضا واحد
فما سبق فلو وافق سنة لاهدما فهو له لظهور كذب الآخر
وكوفا لهما او اشكل فهو بينهما لانه لم يثبت الوقت فكأنهم
لم يورثا وقيل فيما حالفهما بطلت البستان لظهور كذبهما
فان يفتع لهما وفي الفتاوى هذا اذا لم يدع الخارج
فلا على ذب اليد اما لو ادعى عليه ففلا فهو بالخارج
والحاصل ان بينه ذب اليد على النتاج انا يورث
على بينه الخارج على مطلق او على النتاج اذا لم يدع
فلا كثر من وغصب وخوف اما لو ادعى ففلا فينته
الخارج اولى وذكر بعض مشايخنا خلافه دابة بيده
فهو من آخر انما له ارضها من ذاليد واغارها منه وبها

انها له بحيث عنده يفتع بها لذي اليد لانه يدعي ملك النتاج
هو الآخر يدعي غرارة واجارة والنتاج اسبق من غرارة
واجارة ولو يورث للخارج على نتاج دابة لحكم لهما ثم يورث
ذوال اليد على نتاج عنده حكم له بخلاف الملك المطلق وقد كوفي
بعض الفتاوى لو اقام الخارج وصاحب اليد بينه بالنتاج
فتفتع القاضي لذي اليد اولم يفتع في قال بالخارج انكم بطل
في دعوى النتاج لانه اقررت انكم اشتريتها فلان يبيع
هذا الدفع وبينه لانه اذا باع ثم اشتريه فهذا ملك حادث به
فقط دعوى النتاج وخبره وذكر في بعض الفتاوى في الخارج
النتاج ففلا ذوال اليد انت بطل في هذا الدعوى لانه
اقررت انكم اشتريتها فلان وهذا وقع لدعوى المذني
ولو اشترى ثورا وقطعة ارضي عليه رجل ان يورثه سرق منه
واقام بينه وقال المذني هذا الثور ربح عند البائع واقام
بينه يبيع ارضي حمارا انه له سرق منه منذ عام واقام المذني
عليه انه في يده منذ خمس سنين لم يكن دفعا ولو ادعى على
ذو اليد وقفا فحدود افتتق له ثم ادعى اثنان الملك المطلق
على المفتوح بغير منزل الملك المطلق بخلاف التوق
حيث يكون قضا على الناس كافة ولو ادعى دارا بغيره
فاقر ذوال اليد عند القاضي بانه اشترى بها المذني ونعم ان له
بينه هل يورثه الدار من هذه ويدفع اليه المذني باقراره قال
يخبر في الشباس لم يكن او دعما في يده واخذ منه كنبلا واجله
ثلاثة ايام فالت الخصم بينه والافضيت عليه ولو ادعى
ارض فيها اشجار او بستان واقام البينة ففتع له ثم ان المفتوح
عليه ادعى انه غرس الاشجار واخذ ثلث البستان وقد كانا
شريدا بالارضين لا غير يبيع دعواه ولو شريدا بالارضين
والبستان والمريض هناك ولو اقام بينه عليه من فيها ارض
وقضي القاضي بالارضين المذني ثم ادعى المذني عليه المزرع
واقام البينة انه ذرعه ببذره قتلت ولو قال لا اشتريت
منك هذا المعبود بهذه الميت وقال البائع بالبر هذه المذنية
فالتولى المشتري لانه كالتكم للعقد وكذا اذا قال البائع بعت
منك في صيرت وقال المشتري بالبعد بلو عكره فالتولى
لذي يدعي البستان لانه بيكره اصل البذرة والبينة الملوحة ولو
ادعى عليه ارضا واقام بينه ففلا المذني عليه ان اشترى بها

يشترط في الطريق وبالذات ما ذكره في الطريق من خاصية
هذه قبل في المتاعب التي يكون ليس لها مدان خاصة فيها
ولا رفقها وقيل في المسح ان خاصية وفي النوازل لو اراد
ان يتخذ دارا يستأجرها ليس الجيران المنع ان كان الارض مملوكة
لا يتعدى الى جدار الجيران ضرر وان كانت رهوة فلا المنع
وكذا اذا جعل دكانا طاحونة او صيرف او عاما او اصطبل هذا
جواب المشايخ وعليه الفتوى وجواب الرواية عن المشايخ عند
المنع ولو اصابه في القصة خاصة فاراد ان يبيع عليها ويرفع به
البقا. ومنه ان في فقال ليس على القس والشرع له المرفع
لا شأ. ولم ان يتخذ عاما او قنطرة ان كانت عارضا وزي به خارج
لحق وقال التضرر والصغار له المنع ولو وقع ضامب البناء
بابا او كوة ليس لصاحب الساحة منعه بل ان يبي ما يستحق
جهته ولو اراد ان يتخذ دارا في بيت لم يكن في القيد وليس
ذلك بدار خارج ضربه بقية ان عظم ان دورانه او ربح دورانه
يوهم الحابط فانه يمنع من ذلك ان كان يتصرف في ملكه وان
خلاف قوله يبيع من ان يتصرف في ملكه ليس الا في نفسه وان
كان يتصرفه واكثر المشايخ افتوا بالمنع اذا كان فيه ضرر
بين وبعضهم بقوله الامام دارا مملوكة ضامب مقادير
جعل احد صاحب الدار بيت في داره اصطبل وكان في القيد
مكيا وفي ذلك ضرر على صاحب الدار في مال والوقار
ان كان وجوه الدواب الى الخارج لا يمنع وان كان خارجها
الى الشارع منعه وان خلافه جواب الكتاب وعنه الامام
انه رجل اشكى اليه من يضره ما حازه في داره فقال احضر
في دارك بقرب الشرايين بالوعة فتصل وكان يتخطى الدواب
فكفها صاحبها ففزع انت في حادثة الاصطبل لا يمنع كيف
كان وجوه الدواب ثم اذا ضربت دار الخارج وعلم انها بيت
سبب الاصطبل هل يقف ربه الاصطبل قال في ظهير
الدين لا يقف لانه غير متعلق في ادخال الدواب خارج
ما اذا ساق الدابة الى زرع غير حية افسد لانه في النوق
منع اراد ان يفرس في داره اشجار قبل ان كان في بيت
في حائط خارج حيث يصير ما رها اليه يمنع وجواب الكتاب
ان له الفرس مطلقا وليس للخارج منعه رجل لا بيت حائط
بيته ويبيع خارج فصاحب البيت يبرأ ان يبي فوق هذا

هذا البيت عرفة مجتب هذا البيت فلا يقع الخشب في
هذا الحائط ان يبي في حد نفسه من غير ان يكون بمقتضى
الحائط المشترك لم يكن له ان يبيع. والظاهر ان سطح احد
اعلى والاخر اسفل وسيل الاول على الاسفل اراد ملك
الشرايين يبي عليها له ذلك ولا يملك صاحب الارض منعه
بل يطل له في سبل ما وصل الى طرف الخراب وان انهزم
الاخر او هذه المذمة المالك لم يكن صاحب الارض تكليفه
بالعامة لا سائر الجبال بل هو مال وينبغي الانتفاع به ليعطي
ما انتفع حائط بينهما ولا مدعا بنات وعورة جميلة لا يجب
الاجابة على العامة قال في الفتوى لا بد ان يكون بينهما حاضرا
والاول قوله العامة وهو القياس قال في القاضى الامام
لا يجب الا على الجار غير ان يحاكم بانه باعنا ذالترغ
ونقروا حشبة الخيام والطاحونة بين الشريكين انهزم وصار
صهرا على ولا غير الا على العامة ويقسم الارض
بينهما وان انهزم البعض يجبر الا على العامة وان كان
الشريك ميرا يقال للشريك الاخر النقص في يكون دينا
عليه حائط مشترك بينهما اراد احدهما نقض الحائط واجب
الاخر ان كان حال لا يخاف السقوط لا يجبر وان كان حال
يخاف السقوط يجبر. قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل
فان عدما واجب الاخر ان يبي ان كان الحائط عريضا يمكن
ان يبي حائطه في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك الا على
وان كان لا يملكه يكون يجبر وعليه الفتوى. ويبي الجيران اذا
كان اسفل الحائط لا يسل القسمة ولم يوافق الشريك في
التمارح ويرجع على الشريك نصف ما النقص وفي النوازل
جدار بينهما لكان ضرها عليه حال فانهم لم واحد عايب
فبئس الاخر فهو متطوع وليس له ان يمنع الاخر من العمل الا
ان يار القاضى بالانفاق عليه فيه جمع وان بقي بطين
او خشب من قبل نفسه لم يكن للذي لم يبيع بيتا ان يجر عليه
حيث يروى نصف قيمته وعزم من في طاحونة شريكة النقص
احدهما في عامتها بلا ادنى الاخر لا يكون متطوعا لانه لا
يتوصل الى انتفاع بنصيب نفسه الا بذلك وفي نوازل
فشا من يقف احد شريك زرع ابي ان ينفق عليه لم يجبر
لكن يقال للاخر النقص انت وارجع بنصف النقص في حصة

بشيء كره دفنا خلاصا من هذه العمارات في بعض السنة فالتحق به
الغرض بقدر ما في الغاية لا يكون منبرعا ويرجع به في التفتق ولما تلقى
في غيبة العمارات كان منبرعا اذا كان يكون باهر القامح والاصل
في هذا النوع ان كل من اجبر عليه الفلح مع صاحبه فاذا فعل
احدهما فهو متطوع وكذا لا يجبر فليس يتطوع. ويجب هذا
شهرين رجدين كره احدهما فهو متطوع وكذا السنية الذي
يتخوف فيها الفسق او فقام قريب منه شيئا قبل او بعد
رجلين هو ففدزم احدها لا نه يجبر شريكه على فعل هذه
الاشياء. واما الذي غفرت فوق بيت رجل او انهدم الجير
صاحب البيت على البناء فاذا بقي صاحب الفقرة السفل
لم يكن متطوعا وفي السنية جدار بين كرمين رجدين انهدم
فاستدعى احدهما الى السلطان لما في صاحبه البناء فامر
السلطان البناء برضا المستدعي ان يبني الجدار على ان
ياخذ الارض منها فبنى باخذ الارض من صاحبه الكرمين. وذكر
فيه وذكر فيه ايضا لا قد شريكها يخط انهدم ان يتنعم
البناء ان شاء فامر ارض الحائط نصيب. ولو بقي احدها
ليس له ان يرجع على شريكه لانه ليس له ان يافقه بالبناء
فكان متطوعا اذا لم يكن عليه حولة اما اذا كان لها عليه
حولة فانهدم فبناء احدها واجب الاخر ولم يكن الباقي
متطوعا وهو حوله ويمنع الذي لم يبن عن وضع الحولة في
ياخذ نصف ما التفت وهو قول صاحبنا قال لو بكرخ
ان كانت الحائط عريضا بحيث لو قسمت ارضه يصيب مقدار
ما يبنى عليه بناء هكذا فهو متطوع في بنائه وان كانت بحال
لو قسمت ارضه لا يصيب مقدار ما يبنى عليه بناء هكذا
لا يكون تطوعا ولم ان يرجع على شريكه نصف ما التفت
ان اراد ان يضع عليه مذكوعه وعنه ممانه يرجع في الحائط
لان له حق الوضع على جميع الجدار في الحائط. قال
ابوالثبيث انما يرجع اذا باني باهر القامح اما بغيره فلا يرجع
بشيء بمنزلة العلو والسفل اذا انهدم بالبناء صاحب العلو
بغير امر صاحب السفل والقامح فهو متطوع قال لم يرجع
الارض والكريم بين حاضر وغائب او بالغ ويسمى برقع
الارض الى القامح ولو لم يرفع في الارض لورس عجمه
يطيب له ذلك وفي الكرم يقرم عليه واذا ادركت ثمرة يسيرها

يسيرها وياخذ حصته ويوقف حصته الغائب له قسم ذلك
خاف الله في فاذا قدم الغائب فان شاء ضمه وان شاء اجازة وان
لم يقدم الغائب فنصيبه كالنقطة. ولو ادب الخراج كان متطوعا
ولو غاب احد شريك الارض لبيع الحاضر ان يكون بقدر حصته
فكن كذا جادم بين اثنين غاب احدهما للحاضر ان يتخذ به
حصته وفي الدابة لا يركبها للتفاوت في الركوب وفي عند الخدم
بغير اذن شريكه فانت في خدمته لا يضمن وفي نوا در
هشام يضمن ولو بين احد الشريكين في الارض بغير اذن
الشريك الا في فليس يكر ان تنقص البناء لان له النقص في
نصيب نفسه والتميز غير ممكن. وكذا الفرس ولو نها با في البقرة
على ان يكون عند كل واحد خمسة عشر يوما يجب لبنها فهدم
مها ياة باطله ولا جعل فضل اللبن لا حد حاران حيد في حل
الا ان يستدعى صاحب الفضل ثم يجعل صاحبه في حاله
الا في حبة المشاع فلم يجزوا الثانية حبة الدين فيجوز كتاب
الكراهية لا باس بالصلوة هذا بالبيعة اذا لم يكن بغيره يكر
ان يكون قبله السجدة الى مترضا. ودخل المسجد متطوعا مكره
قال الله في فاهن نصيبك في سجدة بيت المقدس الا ان يكون
سدا لذكر في قريب الباب. لا باس بالحدث ان يدخل المسجد
في اصح القولين. ولو صلى في الدار المنصورة قبل لا يجزيه
لان التبج لا يكون فهدم لا يكون مع الكراهية. وقيل اذا
وجبت في غير الارض المنصورة فانها في الارض المنصورة
لا تنفع. وقيل لما يكره الصلوة بلا اذنه اذا كان ذرع او كراب
الا اذا علم عدم ناله اذ راجح. ولو ضاق سجدة على الناس
وجنبه ارض لم يجر يرض ارضه بالقيمة مكرها. يكره النوم
والا فله في المسجد لغير المعتكف واذا اراد فلهك ينبغي الت
ينوجب الاعتكاف فيدخل فيذكر الله في بقدر ما يوجب
او يصلي ثم يفعل ما يشاء يكره الصلوة مع الخرقه التي يسج بها
المحرق ويترقب بها الحائط لا لامها غنى بل لان المصلي منظم
والصلوة عليها لا يعظم لها. يكره اعطاء سواك المسجد لكنه
ينصدق قبل الاضطرار او بعد الخوض وفي له الاختيار بكره
سواك في المسجد فقد جاء في الاثر ينادي يوم القيمة نسق
لنفس الناس فيقول سواك المسجد وان كان لا يتخطى الناس
ولا يشي بين يدك المصلي لا يكره وهو المختار. وقد روي

انما كانوا ياء اليوف في المجد علي عهد رسول الله ص
 روي ان عليا ربه تصديق جماعة في الصلوة فذبح الله في
 بقوله والذين يؤمنون الزكوة وهم راعون وان كان غير
 بني يدي المصنف او غلط رقاب الناس بكم في قبل فليس
 فاصد يفي في المصنف فمناج الي سمي فلما يكون كفارة
 لذكر النفس الواحد ومن كان قوت يومه لا يجد له السؤال يقول
 عليه السلام من سأل الناس وهو في غاياب الاله جاء يوم الغنة
 ومثلني في وجهه حدوشي او غوشي او كدوش ولا بد اذ لم
 من غير ضرورة فانه حرام لقوله لا يحل المسلم ان يذلس نفسه وعا
 جمع للوعظ بلا شرط حلال ومن بالوعظ مبرور فاكند في به
 حرام فاذا صار المصنف صلياً ينبغي ان يلف في حرفة طاهر و
 بدفن في مكان طاهر او حرق فالدول افضل وسئل الخدي
 عن المصنف صار قدماً هل يجوز ان يجلد به القران فقال لا
 ويجوز المحرقة الذي يقره المصنف في ثياب الاراف
 بقله او سكين ولا يجوز لف شيء في كاعده فيه مكتوب من الغنة
 وفي كتب الكلام الاول ان لا ينفذ وفي كتب الطب يجوز
 وفي شرح الجامع المصنف ان قبله الذبابة فيل عند السلام
 وقبله المصنف وفي عهد ربه ان ياذل المصنف ويقل ويقول
 عهد ربي ونشور ربي ينبغي للقارئ ان يختم القران
 في كل اربعين يوماً وقال ابو اليشع بن ينيق ان يكون
 في كل سنة خمسين ويختم القران في المصنف في
 النهار وفي السنة اول الليل لقوله ومن ختم القران في
 اول النهار يتفقر له الملائكة الى الليل ومن ختم القران
 في اول الليل يتفقر له الملائكة الى آخر الليل فراه
 الله احد عقب ختم القران استحسنه اكثر المشايخ لفصائل
 دخل في قراءة البعض وفي القليلة الدعاء عند ختم القران في
 شهر رمضان علي ان يقيم المصنف بدعة لا بد من رواية عن
 النبي دم والخلفاء بعده ومكروه لكن لا يقال للعوام بالافهم
 ومسح الوجه بعد الدعاء لا بأس به ولا بأس بالقراءة راكما فاشيا
 اذا لم يكن ذلك بعد الدعاء وان كان فيه كره الا فضل في قراءة
 القران لغير خاتمة الصلوة وذكر في بعض الفتاوى في حفظ
 القران ثم نسيه فانه باء ثم انما عظم الحاروي عن النبي عليه السلام
 عرضت علي اجورايه فزار ذنباً اعظم من اية اوسورة او تيتها

لا يجوز لشيء
 في كاعده فيه
 مكتوب

او تيتها فاستبرأ قاله بعضهم المراءاة النسيان ان لا يكون القران
 من المصنف الرجل يتعلم بعض القران ولا يتعلم الكل واذا وجد
 فراغاً كان تعلم القران اولى من صلوة التطوع لان حفظ القران
 واجب علي الامة وتعلم الفقه واجب من ذلك لان تعلم علم القران
 فرض كفاية وتعلم ما لا بد من الفقه فرض عين والاستغفار
 ثالث اولى وتعلم علم الكلام والنظر فيه والمناظر فيه قد الحاجة
 منه في غيره ودفع الفهم واشتات المذهب عما يحتاج اليه وقوله
 من قال ان تعلمه والمناظر فيه مكروه ومردود اذا شرف العلم بقدر
 شرفه المعلوم ومعلوم علم الكلام اثبات توحيد الباري تعالى
 وسائر صفاته والنظر في كتب اصحابنا خير من قيام الصلاة وان كان
 بلا سماع والعالم يتقدم علي القران في النظر في العالم وقال الزندوي
 حق العالم علي الماهل وحق الاستماع علي التلميذ واحد علي الراء
 وهران لا يفتح بالكلام قبله ولا يجلي كلامه ولا يره عليه الكلام
 وان غاب فلا يتقدم عليه في نسبة وحق الزورج علي الزوجة
 اكثر من هذه ولا بأس بالنظر في مصطلحات اذا عجز عن الحاف لانه يكون
 كاليس والافلا ومن حرية القران ان لا يقره في الاسواق وفي موضع
 اللغو ولا يقره جهل عند المشغلين بالاعمال وللهذا قال لو كتب
 رجل ويخبره رجل بقره القران ولا يمكن ان يستمع القران الاثم علي
 القارئ لانه يقره في موضع اشتغال الناس فيه باعمالهم ويكره القارئ
 بقراءة القران والاستماع اليه لانه يشبه بتمثل الفقه حال فقههم
 ولم يكن هذا في الابداء وتكره ذكره في الادوات وقيل لا بأس به لقوله
 عليه السلام ذبوا اصواتكم بالقران وقوله ومن لم يتقن بالقران
 فليس منا قيل معناه يتطرب بحسين صوته لان الفتاة من علة في
 النظر به اياه ابره من جماعة من السلف لان ذلك سبب الفقة
 من الدنيا واقبال النفوس الي الآخرة وكبره ما كبره لانه مانع من
 الخروج والفهم والشافعية كرهه في موضع ولم يكرهه في موضع آخر
 وقال بعض المشايخ استماع القران بالالهاف مسبية والساجب
 والساجب اثنان لقوله ومن اتى من البيان لغير اقبل في وجهه ان من
 البيان ما يكتب به من الاثم كما يكتبه الشاعر بسحر ويكره المصنف
 عند القراءة وفي القليلة رفع الصوت عند سماع القران والوعظ
 مكروه كراهة مخترعة ويجب منع المصنف من رفع الصوت وتخريف
 الشيا من التردد عند سماع القران والذكر وبذلك سقطت البداء
 كاللقب والتفني والتفاني بالزور والشر في بسقط البداء وبودوه

وحسن الاستماع
 والتفني

استماع القران
 بالالهاف
 معصية

انه اذا لم يفت بها الصلوة والقبول بها بدونه بكم عندنا ولا بكم
 عندنا في ذلك لا بكم عندنا في ذلك بكونه ذلك وكيف
 بعض النصارى بكم الصلوة عند قراءة القرآن لا بكم الربان
 والصلوات وقد شددت الصلاة والصلوات والصلوات
 في المنع من الصلوة والصلوة عند الصلاة في الصلاة
 الذي اختصوا بنوع لسم واشتغلوا بالتمويل والتمويل
 المنزلة افتروا على الله كذا با ام به حنة فليس النبي من اللذول والالذول
 منه ويحيى النبي ومعه ليس ثياب الشريطين عن لسان ثياب
 الفاقة عن لسان ثياب الخفق التي يرفع اليه الالهانة قبل ان كانوا
 معين في الطريقة المستقيمة هل ينزف من البلاد ولقطع فساد
 عن العامة فيقبل ففكار اماطة الاذي ابلغ في الصيانة والفتح في
 الدنيا وفيه لغنيته في الطب اولى قراءة الاشعار ان لم يكن
 فيها والنساء والفلان لم يكن قراءة القرآن في الغرام لا بكم ان
 لم يرفع صوته ولا باس بالسيح والتهليل رافعا صوته فاستمع
 استماع صوت الملاهي مصيبة والجلوس فيها فسق والتلذذ بها
 كثر اي بالهمة لانه صرف الجوارح الى غير ما خلعت لاجل كبريها
 الجوارح لا تشكر لها فالواجب كل الواجب لم يجنب كمال يسوع
 لاروي وم ادخل اصبيه في اذنيه عند سماعه وفي القصة قبل
 المروءة الكفر الا سحلا لا اعتقاد التلذذ وبطبع نفاخ كافي
 قوله في لا يورث احدكم حتى اكون احب اليه من والده وولده والمراد
 منه كذا في النبي اذا ارادهم ما في ميزان عقلة لاني ميزان طمعه
 المتبالي الذي يفتل في حرف فواده وقتا بعد وقت وكل
 من كان مواسا اذا وزن حبة النبي وم وهمة ولده عند ميزان
 عقلة يرفع عقلة حبة النبي عليه السلام وكذا في حال الموت في كل
 الملاهي اذا تفكر حرمته وكوفت مع منزلة من الله في ذلك السب
 ووزن حاله في ميزان عقلة عند رجوعه كرهه وان كان طمعه
 قد تلذذ بذلك عند سماعه ويجب على المؤمن ان يجتهد على
 ان يبعد مكانه حتى لا يسمع والمصعب ان الملاهي حرام في الملاهي
 كلها هي بكم مستحبة وما روي عن الشافعي في قد رجع عنه ويجوز
 الاضطرار على اهل الملاهي بغير اذنه المنع لانه فرضي قاله في
 كثر شي يمنع عند المسلم يمنع عنه الذي في دار الاسلام نظمها
 لدار الاسلام عن علي بن المشركين واحكامهم الخبيثة الا في الحزم والخنزير
 اذا اتخذوا من بيوتهم وقراهم من قم مصيبة لا باثم ان لم يفرغ من عليه

في الملاهي
 لا بكم

عليه وان امره عليه باثم ان لم يفرغ من عليه لا باثم الجوارح
 الا اذا كان امره عليه باثم ان لم يفرغ من عليه باثم اذا قال
 المذكر المذكر عند مجلس الفسق وهو يعلم بافيه الا سحرها
 والمخالفة بوجبة ولو سح لا اعتبار ولا انكار ولا يفتنوا بها كانوا
 فيه حرم وكذا في سحر في السوق بنية اهل الناس غافلون
 يشغلون بامر الدنيا وهو شغل بالتسبيح افضل من التسبيح
 ومن في غير السوق لقوله وم ذكر الله في الغافل للفتنة
 كالجاهل في سبل الله وفي الكواخ في قوله تعالى لا يجلبطن
 اي الجاهلون بالذكر فهذا دليل على كراهة الجهر بالذكر
 بخلاف الاذان والخطبة والتكبير في العيد والجمع لان فيها معنى
 الاعلام ولذلك وجب فيها الجهر ولهذا لا يجهر المفسر
 بالتكبير بخلاف الامام ولا يجهر المفسر بالتكبير ولا بالاذان
 والاقامة في فتاوى قاضيان رفع الصوت بالذكر حرام
 لقوله ومن لم يرفع صوته بالذكر لا يدع امر ولا عاقبة وقوله وم
 خير الذكر الخفي والاذان الا في بعد عن الرباء واقرع الح
 الحضور والادب وقد روي عن ابن مسعود انه سعى فوما اجفوا
 في سجدة يلقون ويصلون على النبي وم فخرج اليهم وقال
 ما هذا يا ذكرك على عبد النبي وم يا اباكم الا يستدعيان فزال
 بذكره ذلك حتى اخرهم والدعاء والتسبيح افضل من قراءة القرآن
 في الاوقات تنهي عن الصلوة فيها ولا بكم قيام قارئ
 القرآن نظما للجاني اذا كان مستغفرا للتخطئة ذكر في الجاهل
 الجورح اثاره يذل على كراهية النمام نظما في قاله
 اني رضى لم يكن شغرا حب المينام النبي وم فقط وكا نورا
 اذا اراوه لم يتورا لما يعمونه من كراهية ذكره وكان ابو القاسم
 يقوم للاغنيا دون الخطر الفقراء وطلبه الدم فنبال له
 في ذلك فقال لان الاغنيا يطعمون ذكرك دون غيرهم
 ولكن ذكر في القافي حان يذل على اباحته قوم يقرؤون
 من المصحف او يقرأ احد من فدخل عليهم وامرهم الاجلة و
 الاشراف فقام القارئ وقالوا ان دخل عالم او ابره او
 اسناده الذي عظمه الدم حان له ان يقوم لاجله وما سوي
 ذكرك لا يجوز ولو جلس على قبر ابيه لم يقرأ عليه القرآن
 لا بكم عندكم و به اقد بعض المشايخ لا ينفذ الميت خلافة
 المالك وعليه المنزلة بناء على ان عمل العبد وقدره

بالذكر
 رفع الصوت
 حرام

7

في علم الكلام وقد شهدت الآثار وعليه المبدأ في الاخصار
في كل الاخصار فانه حجة على الاخصار لقوله ثم ما رآه
المؤمن من حسنات الله حين وأما ما يفعل الناس
من تقبل بدلتهم اذا الفى غيرهم فكروا لا رخصة فيه وما
يعتبرت من تقبل الارض بين يدي العباد حرام لا اشكال
فيه والفاعل والرافعي به اثنان لانه يشبه عباد الوثن
ولا يكفي بهذا الجود لانه اراد بالقيمة دون العبادة
وأما الاغنياء المستطاعين اولهم فكروا كذا في الحقائق
والاستعداد للسلطان والنجابة فانهما من الكبار قال بعضهم
يكن مطلقا قال اكثرهم هذا عيب وهو ان اراد به العبادة
يكن وان اراد به التظيم لا يكتفى ولكن يحرم وان لم يكن
له نية يكتفى عند اكثرهم أما تقبل الارض فهو قبيح في الجود
اذا انه اصف وضع الخبز والخبز على الارض ولو قال يد
عنه فهو عيب وصحيح ان كان من يسخن الكراهة بان كان له
علم وشرف ان يناله الثواب وأما اذا كان يعاصب الدنيا
يصير فاسقا قال بعضهم تقبل يد العالم والسلطان العادل
سنة ومن النفقة على ما غرس سبب ظاهر خفيف عليه الكفر
ولو قال الرجل صالح ومهرك عندك مثل وجهه لغيره عفاف
عليه الكفر ولو قال سكران لغيره ان لم يقبل في الارض
فما رآه طالق ثلثا فلو قبلها لا يكتفى لكن حفظ الدين عليه
السنن اوجب من حفظ الزوجة على الغير ولو سمع اسم الله
تعالى يجب ان يظمه بقوله سبحانه الله او جلا له او تبارك
او تبارك لانه تظم اسم واجب عينا في كل زمان من
والصلاة عند ذكر النبي وم يجب في كل مرة عند الطلوع
وعند الكبر في لا يجب في الف مرة وقيل يكفي في
الحسن مرة كسورة التلاوة وبه يفتي ويصح المصنف
في الدلالة دينا فينبغي خلاف ذكر الله مع لانه كل وقت
يحيى الاداء المذكور فلا يكون محلا للفتنة من كان اسمه
مذكورا ان يكتفى باجابه الناس وقوله سموا اسمي ولا
تكنوا بكنيتي فتسوي لانه عينا من كنه بانه محو للفتنة
ابا القاسم ولو صح على ان يبالى النبي اثم كالتسوية
الله او يطل على النبي وم عند فتح غاشية او الفتح
عند فتح فقا عيب فقد تروى فقا عه وخسبه بها ف

لا يكتفى

والفصاح اذا فسد بها كبري هذا بقصد وعزم هذا
اذا قدم من البظراء الى محسن ان يسبح او يصلي النبي وم
وسيلة الى تقويمه واستجد له هذا المصنع واعتقاده
عبادة لا خفاء انهم امر عظيم أما العالم اذا قال في محسن
العلم صدق او الفاضل اذا قال كبريا فثواب وانسب
سنة والرد في قيمة لأن الامتناع عن الرد اهانة للمسلم
واستغفار لكون ثواب المسلم اكثر لقوله ثم للباري من
الثواب عشرة وللرد واحدة وقيل ان رد السلام اكثر لانه
مريض ولورد في المسجد وبعض الجماعة في الصلوة بعضهم
لا يسلم ولو ترك السلام لا يكون تاركا للنية ولو سلم على
جماعة وقبضهم صبي قد الصبي ان كان لا يقبل لا يفتح
ان كان يقبل يفتح فيه خلافا ويجب على المرأة
رد سلام الرجل ولكن لا يرفع صوته لانه عورة وان
سلمت على الرجل فان كانت عورة رد عليها وان
كانت شابة نكح وعلى هذا التفسير ثمة الرجل
المرأة وباللغو لا يجب رد سلام المرأة لانه ليس بالنية
بل لشمار السواك ومن يقع غير سلام غايب ينبغي ان
ان يرد قها ولا ينبغي ان يسلم على من يقراء القرآن لانه
يشغله عن قراءة فان سلم يجب عليه الرد لانه فريضة والقراءة
ولا يعلم المصنف على استأذنه ولو قال لا يجب رد السلام
اذا سلم في النائية لانه على الحكم والسلام تحية الزائر
فينبغي ان يشغل ما جلى لاجله ولو سلم على قوم باه يكون
ان كان خائفا وعرف انهم يدعون اليه سلم والا فلا قال
ابو بصير انكثت الناس في السلام على اهل الذمة ليس
مضروفا قال بعضهم لا يفتح لان ابتداء السلام اعزاز لهم
فلا يجوز اعزاز الكفار وقال الطبري الخنار ان المستدعي
لا يرد بالسلام وسلم على ان يسلم ثم طهر له انه ذى او مدح
بقوله اسرجعت عن سارح عقيبهم وأما اذا سلموا على
المسلم فذرا في الجواب يرد وعليكم لأن الامتناع عنهم
يؤذيهم والرد اهانة واذا وقع مكروه والاهانة اليهم منه
مندوب ولا يرد على وعليك لانهم يقولون السلام عليكم
ولا يرد بقوله عليكم بطريق الجاراة ولكن الدعاء بمنا بدلة
اصانهم غير مخوف لا روي ان يهوديا جلب النبي وم فحسب

والنبي
والرد في القيمة

لا يفتي
على من ينادي
الفرار

7

فقال دم الغنم جعل في سواد شعره في قلوب سبعين
 ولو قال له في اطار الله بقا في ان يركب بطيخا ليلام
 او يورثي الجزية على وجه الصغار ما زال فلا مسلم
 عصب او سرق ما لا يفي بوجهه في الاخرة وظلال الكافر
 وخصومة الدابة اشد لانه ان يحل ذنبه بقدر حقه او
 يا خدمه متبانية والكافر لا يخدمه حسنة ولا ذنب للدابة
 ولا يورثه لا في الحسنات فتبين الكتاب والعتاد وهذا
 بناء على ان الدواب يجوزون لا الهرا بل لا اقتصاص
 ثم يكونون قريبا ولا يابن بعبادة الكتاب في اختلاف الجوع
 وكذا في الفاسق وفي العورت والفاسق السقي له كسر
 وكان الحق لا يضمن الكاسر وكذا في اوراق قوراء هذه الامة
 وكسر دنانها وشق رقاقها ان كان اظهرها بين المسلمين
 لا يضمن لانه لما اظهر بعيننا فقد استقطط جرحها وفي سيرة
 السور يضمن الا اذا كان الامام يركب ذلك وكذا في
 منكره يركبها لانه الواسع عليه شيئا فان قتلوا
 احدها لا يترك الاخر وحل الامر بالمعروف وان كان
 المضرة غالبا فيه انهم لا يتركوه فهو في سعة الترك وان
 علم انهم يتركونه لا يحل له ترك الامر بالمعروف من على
 قوتهم في مصيبة يدر عليهم على قصد ان يفتنهم
 عما هم فيه ولا يفتن في الظاهر اذا كان الرجل كاشف جورته
 ويكلم القريب القائم على القاعدة والراكب على الناحية
 والصغير على الكبير والتبديل على الكثير ولا يفتن على
 المأزج والترديد والكذاب او اللاتي او من يبيع الناس
 لا ينقل وجود الشوائب في الاسواق ولا يعرف نعيمهم و
 من الكلام لا احر فيه ولا ور فيه كقولكم فم واقعد وكلا واشرب
 ونحوها لانه ليس بمأزجة ولا معصية قبل لا يكتف لانه لا يجر
 ولا عتاب لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الملايكة يكتبون
 الا ما كان فيه اجرا ودره وحسن ما يوجب الاثم كاللذات في الغفلة
 والغيبة لان كل ذلك معصية لقوله دم لا يبيع الكذب الا في
 مواضع في الصلح بين اثنين وفي القتال مع الكفار وفي
 ارضاء اهلهم ودفع الظالم عن الظلم باب الصلح ولا غيبة
 لظالم يورث الناس وفاسق يلعن الفسق لقوله دم اذكروا
 الفاجر عاقبة لكي يحذر الناس ولا يتم في ان يسوي اليه الشطاف

ولا بأس بعبادة
 الكذاب

ولا بأس في الظاهر
 اذا كان الصالح
 كاشف جورته

سلطان ليرجى لانه في باب النفي عن المنكر ولو علم ان قلاتا
 يتعاطى على الذكوان وقع في قلبه انه لو اخرج بذكره بتركه ويقتصر
 حاله على له الاخبار والآ فلا وكذا لو ركب على ثوب انسان
 نجاسة اكثر من قدر الدرهم فاق وقع في قلبه انه لو اخرج اشتغل
 بفعله لا يسمع ان لا يجزه الا بغيره اذا كان قادرا على
 اخباره والحكم في المنكر والخطا في القرآن والمأكل وغير ذلك
 كذلك ولو خطبوا له مصيبة لاياء ثم ما لم يفهم عليها فان قلت
 هذا مخالف لقوله دم حكاية عن الله تعالى اذا هم عبيدي سبيته
 فلا يكتبوها وان علمها فاكثروها سبيته فاذا هم عبيته ولم
 يعلمها فاكثروها حسنة وان علمها فاكثروها عسرا قلت هذا
 محمول على الخطور من غير تعرض النفس عليه اما اذا وطئ
 نفسه على مصيبة فان قطع عنها فاطع غير خوف الله تعالى
 يكتب هذا المصيبة سبيته وان علمها كتب مصيبة ثانية وان
 قطع عنها خفف الله تعالى يكتب حسنة واحدة ولا غيبة
 الا لعلوهم فلو اغتاب اهل قريته فليس بغيبة لان المراد
 عنها جهره **رجل ذكر ما روي اخيه على وجه الاهتمام**
 لا بأس به لانه ليس بغيبة الا الغيبة ان يذكر مرارا للرب
 والنقص **لو قال لرجل لا خير بك اشترت هذا البعد فقال**
بائة وقد اشتراه بائة لا يكون كاذبا لو خلف بالطلا
 لا يثبت لانه اشتراه بائة وزيادة وفي الغيبة لو قال
 كم اكلت من ثري فقلت عشرة وقد اكلها اكثر لا يكون كاذبا
 ولا بأس بالمزاج الا ان يتكلم بكلامها بانه ثم فيه او يفتك
 القوم وعن الامام انه كان كثير المزاج ليرفع الكربة والحزب
 عن التلويح والوحشة من يلا في ويشتفي ان يكون قوله
 الرجل لينا ونبطايح البئر والناجر والمبتداه من غير دراهنة
 وما غير ان يتكلم بما يظن انه يرضي بذهنية **سبح المدين**
 على الوجه عقيب الدعاء سنة وقيل ليس بشيء والاولى
 اذا سألتم الله فليسمع بیده على وجهه والافضل
 ان ينسط بیده ويكون بغيرها فرجة ويجوز ان يستجاب
 دعاء الكافر قال بعض مشايخنا انه ينبغي طلب الكسب
 فرأيت ان طلب العلم فرصة لقوله دم طلب الكسب فرصة
 على كل علم ومسلمة الرجل دم كاشف يكتبون فادم على
 السلام كان ذراعا وابرهيم دم كان بزازا وداود دم يضع الذرع

رجلا ذكر ما روي
 اخيه

سبح المدين على
 عقيب الدعاء

الرجل كاشف
 يكتبون

وسلبا في دم يصنع الكاشل وذكر يا دم كان غبارا وكان نبينا
 عليه الصلوة والسلام برقي الغم وكانوا يا كلفت من كسهم
 وكان الصديق ربه بزازا وعمره بول الادب وعقائد كان
 تاجرا يحب الطعام ويبعد وعجب ربه كان يكتب ولا به
 بلنفت اليه جماعة الكروا ذلك وقعدوا في الساجد اعينهم
 طاعة وايدهم مادة الي ما في ابدى الناس يحون انفسهم
 المتوكله وليس كذلك يتكبر بقوله في وفي السماء رزقكم
 وهم يعلمون والمراد المظهر الذي سبب انبات
 الرزق ينزل عليه من السماء وقد امرنا بالاكتفاء في السق
 في الا سباب قال الله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبت وفي
 الحديث بقوله الله في يا عبدك تركه يدرك انزل عبيدك الرزق
 وطلب الرزق باسبابه لا ينبغي كون الرزق هو الله تعالى
 يجري عليه ذلك وان كان قادرا بدون ذلك وافضل للمباد
 لان فيه الجمع بين حصول الكسب واغزاز الدين وقهره قد
 يتدفع ثم التجارة لان البيع ودم حث عليه ما فقال دم المتاجر
 الصدوق مع الكرام البصر ثم الزراعة لانه اول ما فعل آدم دم
 وقوله دم الزراعة يتجر به وقوله دم اطلبوا الرزق تحت جناحي
 الارض ثم الصناعة لانه دم حرقن عليها قال دم الحرقه اما في
 من الغفر ومنهم من فضل الزراعة عليه التجارة لانه تنفع بالدم
 بالزرع او غير من شجرة فتنتا ولست منها انسان او غير اودانه
 الا كان له صدقة في راع او حرقه في القدر حرام الاستفال اولم
 يحرق في النهر حرقه سائر الناس وسبق ارضه منه لا يتكف
 في راعه شجرة الغيث ومن هذا علم قوله هدية امر الجور
 واكل طعامهم اذا كانوا اصحاب رزق او تجارة وعمل الاما من
 ان المتجرب طعام السلطان او القلابة يتجرع ان دفع في قلبه
 حله اكله والا فلا ثم الكسب انواع فربن وهو الكسب بذكر الكفا
 بنفسه وعياله وخصا بدونه لانه لا يتوسل الي اقامه الرزق الا به
 وسحب وهو الزيادة عليه ذلك ان لم ير وبه التفاضل والتكاثر
 وليواك به فقيل وليا ربي به قريبا فانه افضل من التحول ليعمل
 السداد انت لان منفعة النفل حصته ومنفعة الكسب ولينزع
 لقوله دم خير الناس من ينفع الناس تهاهت العبادات فقال
 الصدقة اذا افضلها وقال دم الناس عبال الله في الارض
 واجتمعت الي الله في انفعهم لبياله ومباح وهو الزيادة ليعمل والتم

كس في رزق
 الكفا

والتم قال دم ثم المالب الصالح للرجل الصالح وقوله دم من
 طلب الدنيا حلا لا تنفق لنف الله في وجهه كالقمر ليلة البدر
 ويكره وهو الجمع للتفاضل والتكامل والبطن وان كان من كل
 لقوله دم من طلب الدنيا فاضل الشكاثر لنف الله في وجهه
 غنيان ولا باس بليس للحيده اذا لم يكن لشكاثر لانه دم عز
 ذات يوم وعليه دوا قيمة اربعة انة دينار وكذا جمع المالب
 اذا كان من حلاله لا باس به اذا كان لا يتكبر وبه ولا يضع الفل
 وفي خلاصه لا باس بان يكون في بيت الرجل سرير وديار لا
 ولا ينام عليه وكذا الاوان من الذهب الفخار لا للشرب وما
 يحتاج اليه الناس من البنا والكسب لا باس به والمالكه اذا انفق
 ما لا يحتاج اليه الناس وذكر في شري المشرق بغير الناس
 كره الا شغال بالكسب لقوله في وما خلقت الجن والانس
 الا ليعبدون قلنا المراد بالعبادة المعروفة وهي لا ينافي
 الكسب ولين كان عليه حقيقته فالمراد بها المفروضة وهي
 ايضا غير مفروضة لانها لا تنصرف الا وفاته اما الاكل ففاني
 مراتب فربن وهو ما يندفع به الهلاك لانه لا ينفاد البينة اذا
 لا ينفاد لها بدونه وبه يتمكن من اداء الغرايض ويجوز عليه ذلك
 لقوله دم انت الله يوضح عليه كل شيء في لغة برفها العبد
 الي فيه وان ترك الاكل والشرب حتى هلك فقد عصى لان فيه
 اللقاء النفس الي التهلكة وان ضحك عنه في حكم التنزل
 وما جرح عليه وهو ما زاد عليه ليتكف من الصلوة قايما قد
 يستل عليه الصوم لقوله دم المودة التوك امت الي الله في
 الي المودة الضعيف ولان الاستغال لا يقوى على الطاعة
 طاعة ومباح وهو ما زاد على ذلك اكل الشبع ليزداد قوة
 البدين ولا اضر فيه واوزر وجانب عليه ما لا يسير ان
 كان من حله فقد روي ان النبي دم اليه بتدفع فيه ثم
 ورطب فقال دم انكم تهاشرون في هذا يوم القيمة في الماء
 البارد والماء الحار الا حرقه تشرون عورتكم بها وكثرة ضمير
 تشرون بها جوعتكم وشربت ماء يطفون بها عطشكم وقال
 عليه السلام ينبغي لابن آدم لو انت بين صلته ولا يلام عليه كفاف
 وحرام وهو الاكل فوق الشبع لانه اصاعه للمال وارضى بفسن
 لانه تيزر واسلاف لقوله دم اكثركم شبع في الدنيا اطولكم جوعا
 في يوم القيمة قال بعض الفقهاء الطعام ينبغي ان يحل الانسان لا ان

الاكل في رزق
 ما يدرك به
 الهلاك

بحمله الانسان الا اذا قصد به التوبيخ على الصوم غدا لان
 فيه فائدة اولها لا ينجي الضيف الا اذا التمسك والضيف
 لم ينجس ربه يستحق فلا يأكل حياء ولا يلبس باكله فوق
 الشئ قبل الضيف فانه انما هو الرخصة لا الرتبة والخدم والخدم
 بضم الخاء المحبة للولادة والاغراء بكسر الهمزة وبالفق الميم
 والذال المحبة الطعام عند المصيبة والمادة بضم الدال
 الطعام المتخذ صياغة بلا سبب وكلمة العرس سنة فدية و
 فيها مشقة عظيمة لقوله دم اولي وكو بالثاء وينبغي لمن دعي
 اليه الوليمة الاجابة فان لم يجب ان لم لقوله دم ان لم يجب الدعوة
 فقد عصى الله ورسوله فان كان صايا اجاب ودعا وان لم يكن
 صايا اكل ودعي وان لم ياكل لم ياكل ثم وجب له استئذان المضيف
 وقيل لا يجب لقوله دم بس الطعام طعام الوليمة بدعي اليها
 الاغنيا ويترك الفقراء لانها باكلها الاغنيا ويظهرها به
 الفقراء واجاب عن هذا بعضهم بان قوله دم بس الطعام ينفي
 عدم الاكل منه لا عدم الاجابة وان دعي اليه غير الوليمة به
 فالجواب قالوا ان الاجابة نعمة قال بعضهم الفقراء هذا في
 بس له عذر او كان الطريق بعيدا بحقيقة الشقة وكان بين
 المنكرات شئ هناك او كان عن بيت اذ في حضوره انا اذا
 كان شئ منها فلا بأس بالتحلف عن الاجابة ولا يبايع بها
 الضيف فوق ثلثة ايام في العرس والوليمة ولا يبايع بها
 الضيف في ثلثة ايام في المصيبة ولو دخل الرجل على
 الامير فقدم اليه شئ من الماء كولات على ثلثة اوجه اما ان
 يشترى باليمن او لم يشتر وهذا الرجل لا يعلم انه مضمون بسمة
 او يعلم في الوجه الاول وان كان حله اكله اما الاول فلان
 الفقير لم يقع عليه الثمن المثار اليه فلا يتمكن الخبز في نفس
 المسبب واما ان كانت الالبسة اصل ما يبيع دليل الحرمة
 واما الثالث فلانه علم حرمة وذكر في بعض الفتاوى
 ولا يجوز هدية امر الجور لان الغالب في مالهم الحرمة الا
 اذا علم ان اكثر مال حلال بان كان صاحب ذرع او خبازة
 فلا بأس لان اموال الناس لا تخلو عن قليل الحرام فالمعتصم
 الغالب وعلى هذا كل طبائهم وعنه الامام ان المستوفى طعام
 السلطان والظلمة بخير فان وقع في قلبه حلة فقد واكل
 والا فلا والافضل ان لا يقبل جائزة السلطان فان كان

بعضه قد
 ثلثه

في لينة الارض
 سنة قد بنة

ولو وصل اجله
 على الاضلاع

ك

كان السلطان مال ورثة ابيه يجوز اخذ جائزته فقيل له
 لو ان فقيرا باخذ جائزة السلطان مع علمه ان السلطان باخذ
 غصبا اخذ له ذلك فان كان السلطان خلط القمار ببعضها
 ببعض فانه لا بأس به وان وقع غير المصوب من غير الخط لم
 يجوز اخذه قال الفقهاء ابو الدث وهذا الجواب انما يستقيم
 على قوله في 2 مولان عنده اذا غصب الدراهم غرقم وخط
 ببعضها ببعض يملكها المصاحب انا على قولها لا يملك سئل
 على المارزي عن بيت المال هل للاغنيا فيه نصيب قال
 لا الا اذا فرغ من نفقته لتعليم الناس والفقر والقران كذا قاله
 قاضخان ولا بأس بقوله هدية المستقرض لانها غير مشروطة
 في القرص وقال بعضهم ان كان عارية قبل القبض بها
 فانها لا افضل قبولها وكذا اذا كانت مسروقة بالجور او كانت
 بينهما مودة فان لم يجد من هذه الامور واحد فالقرع غصبها
 افضل فالحاصل ان الاهداء للمدين بكمه والا فلا انما
 اذا اخطوا زادهم او اخذ كل واحد منهم درهما على عدد العرفية
 واشترى وطعاما فاكلوا فانه يجوز وان تفا ونوا في الاكل ورفع
 الالة حرام بكل حال الا باذن صاحب الطعام ولا يخطئ
 سائل لان صاحبها اذا لم يملك الاكل دون الرفق والاعطاء
 عن خلف بيع ابوابه اخذها بعد البيع السخلة وقيل ينظر الى
 معاملاته الناس في ذلك الموضع ولو كان الثا على الاشجار
 لا ياءخذ باذن صاحبها الا اذا كفر وعلم انه لا يضيئ صدره فله
 الاكل لا الخبز وكذا اذا كانت ساقطة في الممر الا ان يعلم رضاء
 مالكها نصا او دلالة وان كانت في الحائط لا في الممر فاليه يبيع
 كالجور فكذلك فاليه لا يبيع كالنخل وخوخة تكثيرا والاصح انه لا بأس
 ما لم يتبع النهي صرحا او دلالة هكذا الحال في الثمار ثلثت
 في الطريق قال بعضهم لا بأس بالاكل ما لم يبين النهي اما صرحا
 او دلالة او عادة ولو التفتت الزراعي او غير السبل بوزع
 الزرع المشترك بينه وبين غير الزراعي كانت النقطة له خاصة
 كسوق حلق رعي صاحبها او ذوات رعي بها صاحبها حتى لو بينت
 منها شئ فله خاصة الارض لان ابناء ارضه سنة اليه فحق
 وان كان مباحا ولا كذلك في النباتات الا صحت فانها مباحة بعد
 الانبات ولو سب دابة قاله اخذها فحلتها له فلا سبل
 لصاحبها عليها قط ولو وجد في الطريق جورا او ثورا فاكله

ولا بأس ببيع
 هدية المستقرض

ولو سب
 دابة

ان كان احد قبا من اهل البيت والى ان كان كثيرا وان وجد هاهنا
وامر فلفظ في موضع فله انتفاؤه وتوجد بطحا في بيتان بيد
رفع الاصل ان كان على وجه الارض فله اكله وان وجد مدفونا
او حيا فله ما فيه كذا في النية والاكل والشرب في اوان المشركين
يكرم والاكل مع الكفار لو اكل المسلم مرة او مرتين لا بأس به اقل
الدوام عليه يكرم ذكره مولانا حافظ في شرح القماني **سئل عن**
شرب الائمة السريفة عن حماد بن ابي النجاشي وهو الخشني فقال لا يشكر
عن علي بن ابي حمزة اذا لم يشكر اكله في زمانه فبقي على الابدية ولم يرد
من الشك فيضاد في شرب الزمان المزني تلميذ الشافعي في شرب
اكله وظهر تناوله في زمانه فافقه جرحه على مذهب الشافعي
ورد وكان الامام المزي في بغداد فيبلغ فتواه في سيد بن عبيد
عرف الجرح فقال انه مباح فله عتق بنيه وسملت الاماكن فتنه
وعلمت السامعة على القتل بسبب اكله لخنزير الائمة ماوراء
النهر باسره على ماله واقترا بما افق به المزي ومكروا باسره
وامر وابتاعه بدينه باعائه وتشديد اكله فالأقوى المذنبين
على ماله في قتله قاله جرحه في زندق مبدع ومكروا بوقوع
طلاده زجرا له كالمسكران اما الكسوة فيها فممن وهو باسره
المورق ويرفع الخنزير والبرد لقوله في خذوا زينتكم عند كل مسجد
اي ما يستر عورتكم وخنزير لا يحل له الخنزير والبرد **فبعثنا** الحب
دفع ذلك بالكره فصار نظير الطعام والشرب فكان في زمانه
ويبقى ان يكون من النطق وهو المأثور من النبي وم هو ابعد
من الخنزير ويبقى ان يكون بين النفس والذوق لئلا يحضر
في الذوق وبما خذ الخنزير في النفس وعن النبي وم هو باسره
الشربين وهو كان في نهاية النفاسة وما كان في نهاية الناس
وجبر الامور واسطها ويبقى ان يمس النسيب في عامة الاونة
ولا يتكلم الحديث لقوله وم المذابة من الامان وسحب وهو
سحر المورق واخذ الزينة لقوله وم ان الله تعالى يحب ان يركب
اشربتمه على عبده كان يقول وم لا يصح له اذا رجعتم الى بلادكم
فعلكم بالثياب النقية ومكروه وهو النبي للتكبر والخنزير
لقوله وم لم يقدركم الا شرب واسبى من غير خياله ونسبه ان يكون
معها كما كان قبلها **واختلنا** في لبس المصنف قال الورق والشافعي
وما نكتمهم يجوز وقال جماعة من العلماء مكروه كراهة تنزيه لقوله
عليه السلام لا يجرى عليه ثوبين مصنفين ان هذا

البغ
جرحه

الكسوة
بها فممن

اختلنا في لبس
المصنف

هذا لبس الكفار فلا تبسرها واستدل الاولون بانه وم كما انه
يصنع الشرب بالمصنف والحديث الاول يجوز على المصنف والخط
يجوز اذا صبح ثم سجد ولا يجوز ان يسجد ثم صبح ويجوز لبس الذهب
لا يرد لم لبس ثوب الا في كذا في شرح المشركين للامام وذكره
في شرح المصنف الخنزير قال ابن عباس رضي الله عنهما في قبر
رسول الله وم قطيفة قراء وهو نزع من الكساء وكان في دم
يلبسها فوضفها صفوان وهو موجب النبي وم في قبره فقال في الله
لا يلبسها احد بعدك وقيل تارة وبالله اذا لم يكن الثوب المصنف
بل كان فيه خطوطا الى لان الثوب الذي هو المصنف من غير ان
يكون فيه نزع آخر مكروه للمصنف قال صاحب الروضة يجوز
للمصنف والنساء لبس الثوب الا في الاحقر ولا كراهة ذكره
في برهان صاحب الخط عند علي بن عوف بكرم لبس الحرير اذا لم يتصل
بجلده حتى لو لبس فوق قميص لا يكرم فكيف اذا كان فوق قبا
او كان حية من حرير بطلانها لبس حرير وقد لبس فوق قميص
غريب قال صاحب القنية وفي هذا رخصة عظيمة في موضع ثم
المصنف وطلبت هذا القول من علي بن عوف في كثير من الكتب فله
سوي هذا ذكر شرب الائمة الخلو في وم الناس من يتولى اما لم
لبس الحرير اذا كان الحرير يمس الجلد وما لا فلا **وعنه** ابن عباس
انه كان عليه حية حرير فقبل له في ذلك فقال اما في الحب
ما يلبس الجلد فكان يغتنم ثوب من فطن **والصحيح** ان الكراهة
وفي شرح الجامع الصغير للبردوي وم الناس من ابا 2 لبس
الحرير والديباج للمصنف والنساء ومنهم من قال هو حرام على
النساء ايضا وقال بعضهم استئصال الخفاف وم الا برسيم لا يجوز
لا يرد لم لبس ريجوز القبا المصنف عليه راسه وله ايضا في
الشريعة وقيل يكرم اذا كان من البرسيم **الامة** الطويلة ولبس
الشباب الواسعة في حق الفقهاء الذين هم اعلام الدين يجوز
لقوله وم عظموا علىكم ووسعوا اكمكم والاصح في الصلوة ان
يلبس اصن ثيابه لقوله عز وجل خذوا زينتكم عند كل مسجد
وفي الحديث صلوا في الامانة خبره سنين صلوة بغير عمامة و
قال النبي وم لكان قوم ينجان ويحان العرب العمام وروي
عنه عليه السلام من صلى وجهه مكشوف خيره من يصلي
سبعين صلوة وجهه مشدود **والسنة** ارفاء طرف العمامة
بين كنفه هكذا فعل النبي وم وقيل قد روي وقيل في وسط

وجوز لبس
الذهب

يجوز لبس الحرير
لبس الثوبين
ولا كراهة

الطهر وميل الى موضع الخوص واذا اراد ان يجد والتمها لمقصها
 كالتمها ولا ينفقها على الارض وفقه واحدة هكذا نقل عن
 فقهه يومه. وينبغي ان يلبس الحاتم في خضمه المبري ولا يلبس
 في البقي لانه يشبه الترقا فيس. وينبغي ان يجعل الرجل
 الرجل الفص الى باطن الفكر وفي التزاني قبل داخل
 للفلا. ولو كان في بذه خاتم عليه اسم الله تعالى يجعل قصه
 في كفه. ويكره بيع خاتم الحديد والصفحة لانه حلة اهل النار
 واختلف في السرى في غير الصلوة يكره بدون النصب
 ولا يكره على النصب وقيل يكره كانه في حالة الصلوة والجمع
 قول له 2 مو انه لا يكره. وفيه القاسم الصفار للفت الذي
 خف فرعون وللخنف الابيض خفيها مان وللخنف الاسود
 خف العلاء. وقد لفتت خشر من كبار الفقهاء يبلغ فا
 رابت لا مدخفا لبعض ولا اله وروى انه وم امك خفا
 او سود ويجوز السابقة في اربعة اشياء في البعير والفرس
 والترقي والعدو كما روى في حرمه قال كانت السابقة
 بين اصحاب النبي وم في هذه الاشياء فان شرط بدله
 معلوم من جانب واحد بان يقول لصاحبه ان سيفتك في
 كذا وان سيفتك فلا شيء لك وفي التماس لا يجوز لانه يفتن
 المال بالخطر وهو قمار وانه حرام وان كان البدل لما بين
 الا ان يكون بينهما ثالث والشرط انه لو سبقها اخذ منها و
 ان سبق فلا شيء لهما وفيها ايتها سبق اخذ من صاحبه ولا
 انما يجوز اذا كان فرسه قد سبق وقد لا سبق ولو لم يكن
 الفرس مثله لا يجوز لانه لا فائدة في ادخاله فلا يجوز من
 ان يكون من ان يكون قمارا والمراد من الجواز الحلال والطيب
 لا الا تخاف **المسائل المتفرقة** من قام بتوزيع هذه
 التوليب على المستحقين من لجمته السطانية بالعادة كانت
 ما جوار. ويكره ان يقول قايما الامة عذر المهرق الموزون لا ينبغي
 ان يفتن او يفرق اذنها كره يذبح بكين حاد. وخصما
 المهرق لا بأس به وخصما بين اقدم لا تقطاع المسكة. والنفار
 القملة مباح لكنه ليس من الادب. قتل الخلال ويكره حرقتها و
 كذا اراق القملة. كذب عقور الرجل بعض المارين قتلوه
 وان اتلف شيئا ان كان بعد النقل الى صاحبه ضمن
 وقلة لا كالحايط المائل ليعنه. وكذا الدجاجة والعورل

الى
 بركة
 من يبيع خاتم
 له يبد

الى
 منها

يكره ان يسل
 اخذ ثوبا
 الله

خصما والمهرق
 لا بأس به

والقمل القملة

والعورل والحق. المعلقة في الفلام وعن الجارية وهو ذبح شاة
 في شابع الولادة لا واجب ولا سنة. ولو كتب على جهة الميت
 او على كنفه عهد فانه منهي ان يفسد الله تعالى الميت ويجعل
 اجنه من عذاب القبر. وقال نصير هذه رواية في جواز عهد
 فانه مع الميت من قتل نفسه كالماتة اكثر من ان تقتل غيره لا بأس
 بالاكل متكا. اذا لم يكن غير تكبر بكم الاكل على الطريق. صبي
 غير خنوت ولا يكره ان يذبحه ذكركم وخشفته ظاهرا لانه خنوت
 ولا يشد دملية. وكذا شيخ من الجوس سلم ويكره ان يطاء احراته
 او امته وامراتها الا في غير ثوبها. ولا بأس بان يدخل الرجل
 الى ارض الحرب للنجاة فانه يدخل فيها سلافا او كراغا. ولا
 بأس بانزاع الحمار على الفرس. ويكره على البقرة وقيل لا ويكره
 نسل حماره البقرة النفاقا. وكذا نسل السباع من اشاء ومن
 السمكة. ولو ولدته الحمار يكره الاكل عند الامام وعند هذا
 لا يكره. والفتنة اذا فقت ربتها من كسبها اجبر الطالب على
 الاخذ. ولا بأس بان يزحف السور ويحصرها ويذهب فتنها
 والصرف الى الاخذ افضل. ولا بأس بيسط باليات الى عليها
 الصور. ويكره الى المرأة النخلة من الذهب. ويكره الرقي الحب
 حدف خر القبله. ولو كتب اسم فرعون او ابي جهل على
 عرض يكره الرقي اليه لان تلك الحروف حرمه. وتقال ل
 الطيب يكره على يدك دم فاحرقه واذا لفتك ولم يخرجه حتى
 مات لم يأت. يكره بيع الفلام الا من دمن بمرق بالواطة لانه
 ببيارة اليهود والنصارى. وكل حرف دار نصرانية لا يباد
 فيها يكره قطع الخبز بالسكين الكرم فان الله اكرم. ويجوز
 حرفه ورفع فيها طرفه عرف الادب او خافته الودعة الا اذا
 غلب عليها ومما يستفاد طيبا. ويجوز المستقر من المحتاج به
 استقراره بالتمتع. ولو تجن الدفين بسور المهرق وجيزه لا يكره
 ولا يجوز شراء بعضا المتاع من وجوزاتهم اذ اعلم انه اذله قارا
 لانه لا يثبت الملك فيما يبيع لا بأس بالبيع الذي يفتلها التكا
 خنزرا عن التبرق قيل هي مكره وهذه فكر البقال في ان عذبه
 يكره وعند بيع سحولا يكره وعند بيع ح سوسله. ويكره الشور
 ووضع الحمار عليها مشرور. قال بعض العلماء واستعمل
 الحمار في الكراب والابل والثيران في الدابة مع شد الله العيني
 بشرط ان لا يجتمعا بها يجوز. وقد اجهتها دبل ينفذ عن

ولو كتب على
 جهة الميت

الا اذا
 يكره بيع الفلام
 من يبيع
 بالواطة

و يفرح بها و عند له 2 و لا يفرح بها اصلا وان كان ملكه
 و كذا حكم كل ما يستعمل في الحيوانات فيلاديا من صغار الحيوان
 فيلاديا في اليد للتأويل و يخصص فيما زاد عليه و خصصه اللان
 اشد من خصومة الذي خصومة الذي اشد من خصومة السلم
 لانه اما ان يحل ذنبه بغير حقه او باخذ من صناعته والكافة
 لا باخذ من لحيات ولا ذنب اللان و لا يولد هذا في لحيات
 فبين الغاب والعتاب له ان يفرح به فيم فيلاديا في
 ذلك فيه و مردت الاضمار والا ثار ويكره الولد على نظم القرآن
 والا يفرح والعلم لانه فرفح على الوالدين و لا يفرح بشيء
 انفس لان ذلك يورث الاكله و لكن يفرحها نقول و لا يفرح
 الشئ الذي يكون في الاف فانه يورث الاكله و لكن يفرح
 قفيا و في خلق شعر الصبي والظفر تركه الادب بنت لها
 اب و فرح بس له من يقوم عليه سواها والزوج يفرح بها من ولدته
 فانها يفرح الزوج و بطبع اباها مسلما كان او كافرا و يجوز شراء
 النصارى من العتاد واعتاقها اذا قال له اخذها ففرح له و لا
 يخرج عن ملكه بالاعتاق و قبل لا يجوز لانه يبيع المالك
 وذكر الشاة و خذها لو طبع مع الفم في المرفقة لا يكره المرفقة
 على اليد الواحدة واصابع اليدين ان يكره لست على اليدين
 قبل الطعام لان المذكورة على اليدين ذكر اليدين و ذكر
 استغنى من بين صفين في حادثة و افتاء امروها بالصورة
 والا من بالنسب او بالحل والا من بالحرمة باخذ يتولم افتاء
 بالنسب في العبادات وبالصحة في المعاملات و قال بعض
 العلماء باخذ يتولم من هو افقه منها عنده وان استويا عند
 بينين خيرها وينبغي للمنفق ان ينفق الناس ما هو اسهل عليهم
 ولم يرد ما قال بعض العلماء لرافية المنفق بتول المال في طهارة
 سور الكلب والخنزير حار لا في الافق بالاسرا و في
 بعض المواضع وبالك عتباط في بعضها ذكر في سائر الاسخا
 سئل الحسن بن علي عن الثا فيب هل لها ان تترك نفسها
 من زوجها في اليوم الواحد عشر من صحتها و زوجها صفيها
 وقال انما ينفق المنفق على مذهب المستنق ولا ينبغي له عد
 ان ينفق الا ان يعلم اقاويل العلماء و يعلم من اين قالوا
 ويمر من معادلات الناس ثم الشرب على الاطلاق على
 قوله 2 و ثم على قوله ابوسم ثم على قوله خذ من الف

لا ينفق
 الفقه



الحسن ثم على قوله ذفر بن هزيل والخرج بن زياد فيلاديا كان
 ابو جهم في جانب وصاحبه في جانب فالمنفق بالخيار والامع
 اذا لم يكن لحيته لا يخذ بتول له 2 و لانه اعلم العلماء في
 زمانه حتى قال الشافعي هو الناس كتمه عيال له 2 و في
 الفقه و لانه فيلاديا لم يذبح 2 و سبعة اثنان العلم قال بعض
 العلماء ليس للعا في ان يتحول من مذهب الى مذهب
 يستوي فيه الخلق والشافعي و قبل لم ينتقل الى مذهب
 الشافعي ليتزوج اخاف ان يورث منسوب الايات و لو
 استغنى الشفوية فوافقه جوامهم لا يبعد ان يخيار و لانه
 والمرأة ان ينتقل من مذهب الشافعي الى مذهب له 2 و
 او بالعكس لكون بالكلية اما في المسئلة واحدة فلا يكره ذلك
 وعن السيد عبد الحنظلي انه سئل عن علق الثلث تزوجها
 فقبل له لا يكره على قوله الشافعي فافتاء فحاشا له
 فحينئذ فيه يفتد فيه فهل يسهل المقام معها فقال على
 قوله شافعي الترافيق نعم و قبل له قال بعضهم لا تاتي
 بان باخذ في هذا مذهب الشافعي لان كثير من العلماء
 في جانب فاصاب الفقيه و اذا لم يكن بالافق بقوله
 الشافعي باس لعلته الشهية وضع القول بالحل اذا
 انفصل به حكم الحاكم يفسخ التعليق وهذا قاطع به المروي
 ففي هذا رخصة عظيمة و كره بعضهم الافق لقوله و ثم
 اجركم على النار اجركم على الافق و وقع لما
 القاسم رضى الله عنه انما يستتونه فقال هذا ضراكم و شر لي
 والصحيح انه لا يكره لمن كان اهلا له لقوله تعالى فاسألوا
 اهل الذکر ان كنتم لا تعلمون فكان هذا اربا لاجابة
 عن السؤال وقال النبي روم المنفق يدخل بين التذويين
 عباده و من جيب روم لا تتكلموا بالحكمة عند لجهال فتكلموها
 ولا تسوها فاعدها فطما و تاة و بل ما بي اذا لم يكن اهلا
 و به يورث قوله و ثم افق الناس بغير علم لعنته فلا تكة
 السموات والارض
 في مسئلة وجهه تزجيه التكبير و وجه واحد ينع منه فيلاديا المنفق
 ان يبل الى ذلك الوجه حسا للخلق بالعلم ثم ان كان فيه نية القابل
 الوجه الذي ينع من التكبير فهو مسلم وان لم يكن له نية لا ينع منه
 حال المنفق على وجه لا يوجب التكبير بينه وبين الله في يوم

وكره بعض
 الافق

بالتوبة والرجوع عن ذنوبه وتجديد النكاح ولما لم يلفظ بها
الكفر ان كان باعقدا لا شك انه يكفر وان لم يستغفرها والظاهر
عن اختياره يكفر عند الجمهور خلافا لبعض الكفر يتعلق
بالضمير ولم يستغفر فيه وهذا قال بعض العلماء لو وضع
فلسوة بالجوهر على راسه لا يكفر لانه لم يصدق بصدق
عنه انه وقال الامام لا يجزئ واحدة الايات الا في الباب
الذي دخل فيه والدخول بالقرار والتصديق وهما قايان
وقيل يكفر لانه علامة لا يلبسها الا الجوسية والاولا اراد ان
يكفر بغيره على لسانه كلمة الكفر من غير قصد لا يكفر بهذا
يكفر بغيره كقوله لا تقا قالوا الرضا بكفر غير فقه خلاف
قال بعضهم لا يكفر اذا كان مستحقا للكفر ولم يلقا قالوا الرضا
يكفر اعدائه مستحقا للكفر لا يكون كقوله هو الصبي وقال
بعضهم يكفر وفي الجاهل الفصولين الرضا بكفر غير انما يكون
كقوله لو كان مستحقا وبختمه واما لو كان لا يستحقه ولكن
احب الفتك والموت على الكفر لم كان شريرا بطبيعته
ينشأ عنه في هذا ليس بكفر وعلى هذا لو ادعى على
ظالم انما ذكر الله تعالى على الكفر او سب الله تعالى عنك الايمان
فهذا لا يضره مادام يستحق الكفر ولكن في ذلك حق ينشأ
الله تعالى على ظلمه وعجزه في الرضا بكفر غير كقوله
تفصيل ولم يلقا قالوا ان من لقن ابنا بكلمة الكفر كقوله المثنى
وان كان على وجه اللقب وكذا قال ابن المباركة في امر
امراة بان ترد وجهه تباع عن زوجها فهو كافر ومن افق به
فهو كافر وان لم يكفر الماء مور وكذا لو قال نصراني عن
على الاسلام فقال ائت الي فلان العالم في بعض
عليك الاسلام قبل يكفر لانه رضى بكفر في بعض الاوقات
واعلم بان جنس هذا ينشأ الفروع منها ما يكون خطا لكن
لا يوجب الكفر فيومر قائله بالا استغفار والرجوع عن ذنوبه
ومنه ما يكون فيه اختلاف فيومر بتجديد النكاح والتوبة
والرجوع عن ذلك احتياطا وفيها ما يكفر هو كقوله لا تقا
قاله بوجوب احتياط جميع اعماله ويلزمه عادة الحج ويكون
وطؤه مع امراته رضى والولد المتولد في هذه الحالة ولا رضى
ولو حصلت الردة من الزوجة قال بعض مشايخنا لا يبال
في افاد النكاح ولا يورث تجديد النكاح سدا لهذا الباب

ووضع فلسوة
على راسه لا يكفر

هذا بكفر
فقه كقوله

الرضا بكفر غير
انما يكون كقوله

الفتح انما
يكفر الكفر كقوله

الباب عشرين والعقبة في بيانها حتى ترجع عن ذنوبه
والعقبة قال الحاكم الشهيد الشيخ الامام السجستاني في
الغاري وعامة علماء البخاري يقولون بكفره بغير
افاد النكاح وهذا ظاهر المذهب وعليه النووي لكن لا يجرى
على النكاح في ذنوبها الاولى واذا عمل بافاد النكاح فهو
فرقة بين طلاق بخلاف ارتداد الزوج فانه طلاق عند
خلافها التلق الدعاء المتكلمين والفقهاء اذا انكر الرجل
الحكم الشرعي الثابت بالقرآن او الحديث او الاجماع القطعي
مثل العترة والصوم والزكوة والحج والفلسفة الجسدية او من
الحيض والبرص بعد الحدث يكون وتقبل اذا دام على ذلك
ولا يقبل تارة وبلا ولا يكون جهلا عند لاف فرض الدين
يكون شايبا بين المسلمين وجهله لا يكون الا بتقصير و
تخفيفه فلا يكون مقبلا الا اذا ادق فلا ينال اليه الا بنظر
دقيق وناء على صادق جهله لا يكون عذرا قال بعضهم
اذا انكر فرضية مدونة الفخاذه كقوله ومن استحل امرأته
في ربه النبي عليه السلام غرضه نكاح الحرام او شرب
الخمر او كل ميتة او دم او لحم خنزير من غير ضرورة فهو كافر
وفعل هذه الاشياء فسق بدون الاستحلال ومن لم
لور ابنه باكل لحم خنزير كنونه ولم اصدقه اذا قال طنته
عجل وغريبي سويشله في الحى وعليه النووي وكذا قال
صنف المذهب ان مذهب الشافعي ليس بحق ولا يجوز
المعترية لا بكفر وكذا قال الاقول لفتوى الامة ولا عمل
بفتوهم فهو رضى على النبي دم واجماع الامة وتبينها في النصوص
فليزوم التوبة والاستغفار وقيل يخفى عليه الكفر الكافر
اذا ادرك الايات لا يصير مؤمنا لان النكاح الايات يصدق
بالجنات وافرار باللسان وتكون سحران بكفر يكفر في
الحال لا يفسد النية بالمتوك وهو ترك حقيقة الله تعالى
فمورد بالله ولو اكره على الاسلام يكون مشركا لو عاد
الي الكفر لا يقبل ولا يجزئ على الاسلام وكذا قال الكافر
الله تعالى واحد فصار مشركا وكذا قال محمد بن سويل قبل توبة
الباس مقبولة الايات الباس وقيل لا تقبل كايانه قال
المحققون فرب الموت لا يمنع من قبول التوبة بل مانع من
قبولها مشاهدة الاحوال اليه يحصل العلم بالله تعالى على

الحكم الشرعي
الثابت بالقرآن
او الحديث او
الاجماع القطعي

الكافر اذا ادرك
الايات

ولو اكره على الاسلام
يكون مشركا

سبل الاضطراب والمذكور في بعض النسخ ان قوله البكر
مقبول لا ايمان الناس كتب الكلام ان قوله الناس هل ينسب
اختلف المتأخر فيه والاصح انه ينسب من ان تاب عن شي
لا يقدر كالحبوب ينسب من الزنا وكالزمن يتوب عن السرقة
فانه ينسب وفي النوازل يقبل شهادة رجل وامرأتين على
الاسلام وشهادة نصرانين على اسلام نصراني وفي
التي يصلي المسلمون على ميت غير واحد لو كان عدوا
وفي خروج النوازل وفي ذفر دار الحرب وسرق صبا
وادخله في دار الاسلام يحكم بالسلام وكذا لو اشترك
صبا وادخله في دار الاسلام يحكم بالسلام قال الزاهد
يجب الكفار القدرية في غيرهم كون الشريك في الله تعالى
وفي دعواه ان كل فاعل خالق فعل نفسه وفي انكر ضل
بكر رضى وخلافة على رضى فهو كافر في الاصح وفي قال
بتخليد اصحاب الكبار فهو مبتدع وكذا انكر عذاب
النار وفي انكر شقافة الشافعية يوم القيمة فهو كافر
ولو قال الله اعلم اني لم افعل كذا وهو يعلم انه فعل قال
بعض المتأخرين يكفر لانه وصف الله تعالى بالعلم بوجود
شيء قبل وجوده فصار كما لو وصفه بالجهل والاطح ان
لا يكفر لانه قصد بهذا الكلام اثبات وصفه صفة في
ضيق لا وصفه تعالى من جلس مجلس الشرب على مكان
من ربيع وذكر مصفا حكا استهزاء بالواقع فضعوا ككفر وكفروا
ولو تكلم رجل بكلام يوجب الكفر فضعوه في ذلك غير يكفر به
المضامير ايضا ولو قال ايرالحمار استعلك بكفر انك
علم الدين ولو وقع في قلبه انه ليس بمؤمن لا يكفر مالا لم يستند
كفر وفي قال لا اله الا الله ان يقول الله ولم يتكلم به لا
يكفر لانه يستند على الايمان واما اذا لم يخطر بباله الاثبات
واراد النفي فقط فهو كافر واما قوله لا اله الا الله يستغنى به
فقط لا يفي به ولو اعتقد ذلك اعتقد الهداية ذكر ولو قال
مرة لا اله الا الله ثم كثر الله كم شاء حلا على التاكيد
جاز كذا سمعت من مشايخ خوزم كذا في البرازي سبل عن ابي
ابن عبد الشريك وقد ذكر في ذلك صلوته او صلواته ان
اراد تعظيما لعبد كثر ويجوز النكاح بعد اسلامه ويعيد الخ
وليس عليه اعادة قضاء الصوم والصلوة لان المراد بقطعه

اشترى صبا واخذه
في دار الاسلام
يحكم بالسلام
م انكر خلافة لم يكن
وعلى فهو كافر
ما انكر عذاب النيران
فهو كافر

عنه الصلوة والصوم ولو كان ذلك ينفي لم يكفر عليه
فقتل الصلوات الغالبة وفي ذهب الى الفروع غزا
وقا ته صلوته فقد اركب سجاة كبيرة كذا نقل عن
الشيخ المراكى فاطنك فحين فاته صلوته بمثل هذا الحضور
ولا بأس باجابه دعوة اهل الذمة اذا لم تكن فيه شيا من
المحرمات سبل النصلي عن وضع فلتسوة الجوس وليس السراخو
قال لا يكفر وقيل ان قصده الشبهة يكفر ولو تكرر تكرر
النصارى كثر ولو اشترى يوم النورون شيا لم يكن ينسب
من قبل ذلك اليوم ان كان اراد به تعظيم ذلك اليوم كما
كما يعظمه المشركون كثر وان اراد به الاكل والنهية لم يكفر
ولو اشترى يوم النورون الى شئ ولم يرد به تعظيم ذلك
اليوم لكن حرك على ما اعتاده بعض الناس لا يكفر و
لكن ينبغي ان لا ينقل ذلك اليوم خاصة وينقله قتله
او بغيره ولو صامت الطير فقال اهدم بيت حريص
او حزن في السرور مع بصياح الطير كثر عند البعض
وقيل لا ولو قال الشخص انا اعلم المرءات بكفر ولو
قال انا اضرب عن اصبار الجبن بكفر ايضا لان الجبن كالاس
لا يعلم العيب ولو قال لبيت صوم رمضان لم يكن
مضاهيا ان قال ذلك من احدا لا يكفر اذا خفف
لا يكفر ان تكب صيغة فقال لا فاذن فقال ما ذا
صنعت حين اتوب بكفر ولو شرب الخمر وقال الاخرى بارك
باد كثر ولو قال اذهب بي الى الشرع فقال سباد
بياد من كثر ولو قال اذهب بي الى القضي فقال
ذلك الكلام لا يكفر وفي شرع بشرب الخمر فقال سم الله او
قال ذلك عند الزنا او عند اكل الحرام المقطوع بحديث يكفر
لانه يستغنى باسم الله تعالى وكذا عند الفرائض الحمد لله لا يكفر
لان حمد على الفرائض من الحرام وقيل يكفر لانه وقع على الحرام
الحرام وان نوى ببطل على نية وان لم ينو شيا لا يكفر
ولو قتل رجل كل في الحلال فقال للحرام اصب الحيت في الحلال
يكفر ولو قتل العرقان على ضرب الدف والنصب يكفر
لا سقنا في ادب القرائن ان لا يقرأ في مثل هذه الحالتين
فالحنس الذي اجتمعا فيه للفناء والرفق لا يقرأ فيه القرائن
لا لا يقرأ في النسي والكنايس لانه جمع الشياطين ولو وصف

من ذهب الى الفروع
وقا ته صلوته فقد
اركب سجاة كبيرة

ولو اشترى في
يوم النورون شيا

الا
ولو شرب الخمر وقال
بارك باد كثر

ولو قال عند
الحرام لا يكفر

ولو قال القرائن
ضرب الدف
يكفر

الله يقول بلحق به او يحسن باسمه اسماء او يامر به امره او
 انكره وعنه او وعده بكفر. ولو قال بعد الله طوبى له بكفر عند
 اكثر العلماء وقال بعضهم ان عني به الجارية بكفر وان عني به
 القدح لا بكفر. ولو قال ان الله تعالى ينظر من السماء بكفر
 ان اراد به المكان والاذلا. ولو قال الله تعالى ينظر من كاهن
 فالصحيح انه لا بكفر. ولو قال ان كنت فعلت كذا فانا كافر
 وقد كان فعل وهو يمينه ذكر بكفر عند اكثر العلماء. وتبين
 امره. وروى الحاكم الشهيد عن يحيى بن الحسن بن زباد
 عن علي بن عوف انه بكفر. ولو حلف على الاستغفار فقال ان
 فعلت كذا فمراة يهودي يكون عينا يوجب الكفارة اذا حلف
 ولو قال ان كذبت فلانا اني فمراة يهودي في الله تعالى
 ومن القرآن اومم النبي ذم وهو يعلم انه كاذب اختلف المشايخ
 قالوا الشهيد المختار في التبرك في معنى هذه المسألة
 ما اختاره السجسي انه ينظر ان كان الحالف مستقرا ان
 مثله هذه اليمين كاذبا كفي فانه بكفر والا فلا. واذا اراد
 يمين خفي فانه اراد المطلوب ان يحلف بالله في فقال
 الطالب لا اريد اليمين بالله في وانما اريد اليمين بالطرف
 او بالعتاق بكفر عند البعض والاصح انه لا بكفر. وكو
 قال بينك وضراط الحمار سواء بكفر. ولو قال خصمه ولو
 لو كنت آله العالمين لاخذت مالي منك بكفر لانه اجترأ
 على الله في خلافه في اليمين. ثم يمين لو قال لخصمه ان كان
 فلان نبيا لاخذت منه صفي ان كان واده طلب الحق
 لا بكفر والا بكفر. ولو قال فعل الله الايمان في
 حق الجميع والسوء في حق بكفر. ولو قال حلفت على
 المنوبات بخطا بكفر. وكذا صحت بولدها ففان اعطيت
 واحدا واخذته اوقالت باخذت من لها واحد ولا يافذ من له
 عشرة ذكر الامام ابو الفضل روي ان لا تكفر. ولو اراد
 ضرب انسان فقال الاخر ان لا يخاف الله في فقال لا
 روي عن حماد بن عمار انه لا بكفر لان له ان يقول لا يتوب في
 فعل. وان رآه على مصيبة فقال له اخر الا يخاف الله
 فقال لا بكفر. روي عن حماد بن عمار انه لا بكفر
 قال انت لست بمسلم فقال الا ان قال عمار بكفر وان
 روي على لانه في غير قصد لا بكفر. وفي الفتنة لو

لو قال بالله
 طوبى له بكفر

لو قال لا يخاف الله
 طوبى له بكفر

لو قال لا امرانه بكافر. فقلت انك اكرم فقلت قال الله في بانه
 ويحسب على التوبة. لو قال لو كنت كافرا فقلت فيك بكفر فينزل
 ولو قال بكافرا فقلت لا بل انت لا تقع المنة بينهما وقيل
 بكفر وهو بان امرانه لتكفيرها بهي والا فلا. ولو قال
 لا امرانه خاف الله والتقى وقالت جبهة لا اخاف فان كان
 الزوج عاشرها على مصيبة ظاهرة فاجابته بذلك كبرت
 وان كان عاشرها على امر لا يخاف الله فيه لم تكفر الا بان
 شهد بذلك الا تخاف وتبين من روعها. وذكر في البراءة
 قد استفاض في رسالتين شررا وان قال درويش به
 درويش ان بكفر لان معناه جميع الاشياء معناه انما يبيع بك
 فيلزم ان يدخل فيه ما لا يجوز ابا حنيفة فيكون يبيع
 الحرام فانه بكفر وهذا باطل لان معناه مكنة الماكين او
 فخر الفقراء فكله قال المتكبر لك مكنة الماكين وافترق
 اليك فخر الفقراء ولا دلالة على ما ذكره ابا حنيفة في فضل
 عن ابا حنيفة جميع الاشياء واشتهر ايضا اذا قال حلفت كل ما
 وعني كل ما ان طلاق ثلث مطلق وهذا ايضا باطل. وهذه
 نيات السوام لا نهابة لها فلا اعتبار لها لان اللفظ لا دلالة
 باعتبار الدلالة لثالث. وذكر في الفتنة على يمين يمين
 وكفى يميني ان لا يفعل وكذا على الحجاج. وكفى عن الامام
 قوام الفتنة رانه قال لا باس بالفتن على يزيد ولا يجوز
 الفتن على معاوية لانه كان في الزبي وروي السابعة والفتنة
 الكبير وعامل الفاروق وروي النورين كفى خطا في
 استهزاء فيجوز الله في عنه ببركة مصيبة سيدنا عليه السلام
 ويكف الناس عنه تعظيما لمبتوعه ومما صبه. ولو قال لزومها
 لو عمت انك تزوجت عني لدخلت في اليهودية كبرت
 ولو قال انا فرعون اوابي لا بكفر. ولو كان في ضمن
 الاعتذار كنت كافرا فاسلمت لا بكفر لانه لم يباله فالا اعتذار
 دون التحقيق. ولو قال رجل لغيره فيمن الله في رومي على
 الكفر قال بعضهم لا بكفر. وروي عن يحيى بن عمار
 الشيخ الامام برهان لا يمين. واذا قال لغيره بكافرا فقال ليس بك
 بكفر. ولو قال لغيره الكافر لا بأس به. ولو قال يا ابا حنيفة الكافر
 ان نعت عنده بكفر وان لم نعت عنده لا بكفر. ولو نعت
 ان لم يجرم الزبي او الظلم او قتل النفس بغير حق كبر لان اطلاق

على الزوج بعد

الفتن على يزيد

ولا يجوز الفتن

اذا قال لغيره بكافرا

جزء من العلم والعدل ولو لم يكن حرم الله في العلم لا يكفر ولو
في ان لا يكون صوم رمضان فرضا لما شق عليه الصوم لا يكفر وعنه الجب
منصور الما تدي من قال السلطان هذا الزمان عادل كفى لانه
لا شكر في صوم وفجر حرام بين فخر جعله حلالا وعلا كفى وقيل
لا يكفر لعله يكون عادلا بالنسبة الى شيء واحد ولو كذب رجل
فقال غير بارك الله في كذا بكفر ولو قال الشريعة كلها تبس
او حيل ان قال في كذا بكفر وان قال في العبادات لا يكفر
ولو قال اعطاني الله الجنة لا اريد بها دنيا او قال لا ادخلها
دونك او قال لو اوتي الله في ان ادخل مع فلان لا ادخلها او
قال لو اعطاني الله في لاجل هذا العمل لا اريد بها بكفر ولو
قال لا اريد بها في اريد روية الله في لا يكفر وعلم ان من
انكر القيمة او الجنة او النار او الميزان او الصراط او الميزان
او الحساب او الصواب المكتوبة اليه فيها اعمال العباد بكفر
ولو قال اخذ منك حق في الحشر فقال ابن مخنف في ذلك
للحق اخذت منه ولو قال اليه العشرة التي عليك والاذ اخذ
منك يوم القيمة فقال خضعة اعطيت عشرة افرج وخذ عشر من
يوم القيمة قال اكثر المشايخ بكفر وقال بعضهم لا يكفر ولو
قال رجل لا اخذ دية الدنيا لتتال الاخر فقال لا انكر
النقد على النسبة بكفر ولو لم يفر ببعض الانبياء او عاب
او لم يفر سنة من سنن النبي وم بكفر ولو قال فلان لو كان
نبيا لهما ومن به بكفر واذا اقول بالانبياء السابقة قبل يوهن
بانهم انبياء وقيل يوهن بانهم كانوا انبياء الله في علف
ان نسخ الشريعة هل يستلزم نسخ النبوة في قال بالاستلزام
قال يوهن بانهم كانوا انبياء الله في ومن قال بعدم الاستلزام
قال يوهن بانهم الانبياء والايات نبينا عم يجب بانه
رسولنا في الحال وخاتم الانبياء والرسول عليهم السلام لا نسخ
لدينه اليه يوم القيمة فاذا امن بانه نبي ولم يؤمن بانه خاتم
الرسول لا نسخ لدينه اليه يوم القيمة لا يكون مؤمنا لانه لم يعلم
من دينه فاتم الرسول ولا نسخ لدينه اليه يوم القيمة ويجب عدم
نسخ الشريعة وديعوا الخلق اليه شريعة نبيا وم وفي النزاري
قيل لا يجب الايمان بالانبياء بعد معرفة معنى النبي وهو الخبير
من الله في اوامر ونواهي وتصديقه بكل ما اصابه من الله
نقايه ولو قال لا ادري ان النبي وم جني او نسي بكفر ولو

ولو قال الشريعة كلها تبس
او حيل ان قال في كذا بكفر

ولو قال لو اوتي الله في ان ادخل مع فلان لا ادخلها او



ولو قال لا ادري ان النبي وم جني او نسي بكفر ولو

وكيف يتم هذا اسم محمد واحد وقال يا ابن الزاني وكذا كان
علي هذا الاسم ان كان ذكر النبي وم يخالف عليه الكفر وكسر
خبره في كتاب الاكرام رجل بالقتل علي ان يشتم هذا وم ان
يخطب بماله اسم غير النبي وم بكفر ان خطب بماله اسم غير النبي وم
فكفر بقصد وم شتم مطلقا بكفر وبانت افرته ولو قال الولولم يا كل
ادم عليه السلام ما وقعنا في هذا البلاء اختلفوا فيه ولو قال
كان النبي وم يجب الفرع وانا لا اصبه بكفر ولو قال الحق
ان ملك الموت متوفي فلا يتبعن روي لا بكفر ولو قال
لما وكر علي كلفا ملك الموت ان قاله لكرامه الموت لا بكفر
وان كان اهانة لملك الموت بكفر ولو سمع حديثه وم فقال
سمعت كذا بطريق الاستخفاف بكفر قال النبي وم يا بني
منبري وروضتي روضة من رياض الجنة وقال النذري
نرفي المنبر والقبور ولا توكي الروضة بكفر والفاصل انه
اذا استخف سنة من سنن النبي وم او حديثا من احاديثه ام بكفر
ويجب حفظ هذا الاصل لانه فرغ بتفرع عليه فرغ كثير
في كتب الفتاوى وم قال خلق القرآن فهو كاف ومن
قال ان الايمان مخلوق فهو كاف كذا في كثير من الفتاوى
وعنه الامام ان الايمان غير مخلوق ولو قال لا اخذ باكفر
فقال لا بل انت لا بكفر ولو قال لغيره باكفر او للممارة
باكفر ولم يقل مخاطب شيئا قال الغني ابريك الدغش
البعني علي انه كافه وقال ابو الليث وبعني اية يخ لا
بكفر ولو انكر اية من القرآن او سمع بآية منه كفر فاذا انكر
كوف المعمودتين من القرآن قيل بكفر لان اجماع المشايخ
يرفع خلاف المتقدمين وقيل لا يكفر لانه في ارتفاع الخلاف
والنفاد الاجماع خلافا بين الامة الثلث علي ما عرف
فلا يجعل علي كونه من وقيل بكفر لانه في رجوع اليه 2 وم
فا نفقدا لاجماع وقيل الرجوع الخالفه قوله لا بطل
دليله كونه فلا يجعل لاجماع وحدث في ظهر المكاتب
سئلة من قوله من اصول الفقه ان من شتم فم المؤمن بكفر
عند جميع العلماء لان فم المؤمن موضع الايات والقرات
فن شتم فم فقد شتم الايات والقرات واختلفوا في
شتم فم الكافر لكن تبعت في كتب الفاظ الكفر في الفتاوى
المعتبرات فلم يظفر بنقل علي كفر من شتم فم انما

قال النبي وم ادري ان النبي وم جني او نسي بكفر ولو

ولو قال كان النبي وم
الفرع وانا لا اصبه بكفر

ولو قال خلق
القران فهو كاف

المعروفين
واذا انكر كون
من القرآن قيل بكفر

واختلفوا في
شتم فم الكافر

ولا على غير هذه القويان **لكن للقياس اوجب عليهم**
التعزير لانه يخف بهذا الشتم شين
الى ذلك الشخص

نت الكتاب بيوت الله الملك الوهاب **للمرشد**
على الاقام والصلوة على رسوله افضل الانبياء عليه
السلام قد وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب السنوي
بجامع الفناوي على يد البدر الضعيف
الحناح خديون حمزة الناصي
في وقت الظهر في اليوم
الخامس من صفر

بسم
 ١١٤١



لوقا الاشرار
 ان تبينوا
 كيف

يدخلوا
 اذ ادخلوا
 كيف

ولوقا الاشرار
 ان تبينوا
 كيف